وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مع إشارة خاصة لفترة احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية

رسالة تقدم بها

(حيدر رحيم علي)

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة

ماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف

الأستاذ الدكتور

عدنان فرحان عبد الحسين الجوراني

١٤٤٤هـ **٢٠٢٣م**

بسم الله الرحمن الرحيم

وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً

وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله

والسوأى الآخرة قال ومن يكفر فأمتعه قليلاً ثم

اضطرهاه إلى عذاب النار وبئس المصير

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ١٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار لجنة مناقشة

نشهد أننا إعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على رسالة طالب الماجستير(حيدر رحيم علي) الموسومة بـ(**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مع إشارة خاصة لفترة احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية)** وقد ناقشناه في محتواها وفيما لها علاقة بها ،وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير ( ).

الأستاذ الدكتور	**الأستاذ الدكتور**	**الأستاذ المساعد الدكتور**
عدنان فرحان الجوارني	**احمد جاسم الخفاجي**	**ربيع قاسم ثجيل**
عضواً ومشرفا	**عضواً**	**عضواً**

الاستاذ الدكتور

سامي عبيد التميمي

رئيساً

مصادقة مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة على اقرار لجنة المناقشة .

الأستاذ الدكتور

عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الاهداء

إلى . . . . منقذ البشرية سيدنا ومولانا وشفيعنا محمد صلى الله عليه واله الطيبين الطاهرين وسلم

إلى . . . الذين سقطوا على أرض الوطن ورسموا لنا بدمائهم أروع صور التضحية والفداء شهدائنا الإبرار

إلى . . . . . روح والديَ رحمهما الله

إلى . . . . . روح أختي العزيزة رحمها الله

إلى . . . . . العيون التي تنظر إليّ بعين الحب والاحترام زوجتي وأولادي

أهدي جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه واله أجمعين

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إكمال دراستي وعلى جميع النعم .

انطلاقاً من قول تعالى (ولئن شكرتم لأزيدنكم) وقول الرسول الكريم(ص):(من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق).

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور (عدنان فرحان الجوراني) لقبوله الاشراف على رسالتي ولما قدمه لي من ملاحظات قيمة أغنت كل جوانب الرسالة.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة الرسالة وإبداء الملاحظات العلمية التي أثرت الدراسة.

وأتقدم بالشكر والعرفان لعمادة كلية الإدارة والاقتصاد متمثلة بالأستاذ الدكتور عبد الحسين الشبلي عميد الكلية ومعاونيه، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس قسم الاقتصاد الحالي الأستاذ الدكتور (أمجد صباح عبد العالي)، ورئيس القسم السابق الأستاذ الدكتور (سامي عبيد التميمي).

وأخص بالشكر والعرفان كل من وقف بجانبي وساندني على اكمال الدراسة منذ أول خطوة في مسيرة الماجستير وهم عائلتي زوجتي وأولادي، وأتقدم بخالص امتناني لكل اساتذتي وزملائي في الدراسة.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
ثبت المحتويات	ج– ز
ثبت الجداول	هـ– و
ثبت الاشكال والمخططات	ز
المقدمة	١–٨
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للإرهاب وآثاره الاجتماعية والاقتصادية	٩–٥٣
تمهيد	٩
المبحث الأول : مفهوم ومسببات الإرهاب	١٠–٢٢
أولاً– مفهوم الإرهاب	١٠
ثانياً– الجذور التاريخية لظاهرة الإرهاب	١٢
ثالثاً– مراحل تطور مفهوم الإرهاب	١٤
رابعاً: أنواع الإرهاب	١٩
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب	٢٣–٤٧
أولاً– أثر الإرهاب في المتغيرات الاقتصادية	٢٣
ثانياً– أثر الإرهاب في المتغيرات الاجتماعية	٤٠
المبحث الثالث: مقاييس ومؤشرات الإرهاب	٤٨–٥٣
أولاً– مؤشر الإرهاب العالمي :(Global Terrorism Index)	٤٨
ثانياً– مؤشرات عدم الاستقرار السياسي	٤٩
ثالثاً– مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة (Fragile State Index)	٥١
رابعاً– رابعاً: مؤشر السلام العالمي	٥٢
الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٣)	٥٤–١٠٤
تمهيد	٥٤
المبحث الأول: واقع ومسببات الإرهاب في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٣)	٥٥–٧٢
أولاً– أسباب الإرهاب في العراق بعد عام(٢٠٠٣)	٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً- واقع الإرهاب في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	٦٢
المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية للإرهاب خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	٧٣-٩٦
أولاً- أثر العمليات الإرهابية في النشاط الاقتصادي خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	٧٣
ثانياً- أثر الإنفاق العسكري في النشاط الاقتصادي	٧٧
ثالثاً- أثر الإرهاب في القطاع الزراعي	٧٩
رابعاً: أثر الإرهاب في القطاع الصناعي	٨٤
خامساً: أثر الإرهاب في القطاع الأستخراجي	٨٩
سادساً: الأثر الإرهاب في الاستثمار العراق للمدة(٢٠١٣-٢٠٠٤)	٩٣
سابعاً: أثر الإرهاب على السياحة في العراق	٩٤
المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	٩٧-١٠٤
أولاً- أثر الإرهاب على البطالة في العراق	٩٨
ثانياً- أثر الإرهاب على الفقر في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	١٠١
ثالثاً- أثر الإرهاب على مؤشرات التعليم في العراق	١٠٣
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٠٥-١٥٤
تمهيد	١٠٥
المبحث الأول: واقع ومسببات تنظيمات(داعش) في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٠٦-١٢٣
أولاً: أسباب انتشار تنظيمات داعش الإرهابية في العراق بعد عام(٢٠١٤)	١٠٦
ثانياً: واقع الإرهاب في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١١٢
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للإرهاب خلال المدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٢٤-١٤٣
أولاً: أثر العمليات الإرهابية في النشاط الاقتصادي خلال المدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٢٤
ثانياً: أثر الإرهاب في القطاع الزراعي	١٢٨
ثالثاً: أثر الإرهاب في القطاع الصناعي	١٣١
رابعاً:- الصناعات التحويلية في العراق للمدة(٢٠١٤- ٢٠٢٠)	١٣٣
خامساً:- أثر الإرهاب(داعش) في القطاع الأستخراجي	١٣٧
سادساً: الأثر الإرهاب بالاستثمار في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٤١
سابعاً: أثر الإرهاب في السياحة في العراق	١٤١
المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٤٤-١٥٤

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً: أثر الإرهاب(داعش) على البطالة في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٤٤
ثانياً: مشكلة الفقر في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٤)	١٤٧
ثالثاً- أثر الإرهاب على مؤشرات التعليم في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٤٩
رابعاً- مشكلة النازحين	١٤٩
خامساً: واقع التنظيمات الإرهابية(القاعدة، داعش) في العراق خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١٤٥٠
الاستنتاجات والتوصيات	١٥٥-١٥٨
الاستنتاجات	١٥٥
التوصيات	١٥٨
المصادر	١٥٩-١٧٥

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	العمليات الإرهابية وإجمالي الضحايا في العالم للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣)	٢٥
٢	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا	٣١
٣	الحصة السوقية للولايات المتحدة في العالم خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)	٣٩
٤	الأسباب التي تدعو إلى الانضمام للمنظمات الإرهابية	٤٣
٥	يوضح الترتيب لمؤشر الدول الهشة الأعلى تأثراً للمدة من(٢٠٠٣- ٢٠٢٠)	٤٩
٦	يوضح قيمة الترتيب والتغير بالمؤشر لدولة العراق بين دول المشرق العربي (MENA) الأعلى تأثراً في الإرهاب للمدة من(٢٠٠٣- ٢٠٢٠)	٥٢
٧	موقع العراق في مؤشر السلام العالمي(١٠ اعلى تأثير-٠ اقل تأثير)	٥٣
٨	معدل البطالة في العراق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣)	٦٠
٩	إحصاءات الإرهاب في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٤)	٦٥
١٠	الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (٢٠٠٨)	٦٧
١١	الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (٢٠٠٩)	٦٩
١٢	مؤشرات الدولة الهشة في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٤)	٧٢
١٣	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق وبعض الدول للمدة(٢٠٠٤- ٢٠١٣)	٧٦
١٤	تطور قيمة الإنفاق العسكري ونسبته من الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي	٧٩
١٥	أسعار المستهلك لبعض المنتجات الزراعية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٣)	٨٢

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١٦	عدد الهجمات الارهابية ومقدار الخسائر المالية للمدة(٢٠١٣-٢٠٠٣)	٨٥
١٧	المنشآت الصناعية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	٨٨
١٨	العمليات التخريبية الإرهابية على المنشآت النفطية لعام ٢٠٠٤	٩٢
١٩	العمليات الإرهابية حسب الشركة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)	٩٣
٢٠	الأثر الاقتصادي للإرهاب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأعلى دولتين	٩٤
٢١	أعداد الوافدين للعراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٩)	٩٦
٢٢	السكان في سن العمل وعرض العمل والطلب علية والبطالة في الاقتصاد العراقي	١٠١
٢٣	معدلات الالتحاق الصافية للمرحلة الابتدائية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)	١٠٤
٢٤	تطور البطالة وعدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة(2014-2020)	١٠٨
٢٥	عدد الانتحارين والعمليات الإرهابية وعدد القتلى والجرحى للمدة(٢٠٢٠- ٢٠١٤)	١١٣
٢٦	الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (٢٠١٤)	١١٦
٢٧	الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (٢٠١٦)	١١٩
٢٨	موقع وتصنيف العراق في مؤشر الدولة الهشة(الفاشلة)	١٢١
٢٩	مؤشرات الدولة الهشة(السياسية) في العراق	١٢٣
٣٠	الانفاق العسكري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	١٢٦
٣١	تدفقات الاستثمار الأجنبي للعراق وبعض دول الجوار للمدة(٢٠١٤- ٢٠٢٠)	١٢٨
٣٢	أسعار المستهلك لبعض المنتجات الزراعية للسنوات (٢٠٢٠ -٢٠١٤)	١٣٠
٣٣	العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية ومقدار الاضرار في القطاع الصناعي	١٣٢
٣٤	المنشآت الصناعية في العراق للمدة (٢٠٢٠- ٢٠١٤)	١٣٥
٣٥	عدد العاملين في الصناعة التحويلية والعاملين في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٣٦
٣٦	العمليات التخريبية الإرهابية على المنشآت النفطية للعام ٢٠١٦	١٣٨
٣٧	العمليات الإرهابية حسب الشركة للمدة(٢٠٢٠-٢٠١٤)	١٤٠
٣٨	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠)	١٤١
٣٩	أعداد السياح الوافدين للعراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٤٢
٤٠	معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٤)	١٤٦
٤١	معدلات الالتحاق الصافية للمرحلة الابتدائية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٤)	١٤٩
٤٢	العمليات الإرهابية وعدد القتلى وعدد الجرحى في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	١٥٣

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	عدد الجرحى والقتلى والعمليات الإرهابية	٢٦
٢	العمليات الإرهابية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)	٦٦
٣	الشهداء حسب المحافظة للعام (٢٠٠٨)	٦٨
٤	الشهداء وجرحى حسب الجنس لعام (٢٠٠٩)	٧٠
٥	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)	٧٥
٦	أسعار لحم الغنم ولحم الدجاج في العراق خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)	٨٣
٧	أسعار الخضراوات في الأسواق العراقية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)	٨٣
٨	عدد الهجمات الإرهابية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)	٨٥
٩	الاهمية النسبية للعاملين ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	٨٩
١٠	عدد سياح العراق ونسبة سياح العالم العربي للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)	٩٦
١١	عدد الجرحى والقتلى والعمليات الإرهابية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٤)	١١٤
١٢	الجرحى والقتلى في المحافظات العراقية لعام (٢٠١٤)	١١٧
١٣	الجرحى والقتلى في المحافظات العراقية لعام (٢٠١٦)	١٢٠
١٤	خسائر القطاعات الاقتصادية خلال فترة احتلال داعش (٢٠١٤- ٢٠١٧)	١٢٥
١٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٢٧
١٦	العمليات العسكرية والإرهابية ومقدار الضرر بالصناعة للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٣٢
١٧	العمليات الإرهابية التي استهدفت منشآت القطاع الاستخراجي	١٣٩
١٨	العمليات الإرهابية وعمليات التحرير على القطاع الاستخراجي في العراق	١٤٠
١٩	معدلات البطالة ومعدل التغير السنوي للبطالة في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)	١٤٦

المقدمة

يعد الإرهاب من الظواهر بالغة الخطورة في عالم اليوم ،إذ يشكل خطراً على البشرية كافة بكل تنظيماتها ومؤسساتها، ان ظاهرة الإرهاب لها جذور تاريخية قديمة في البلدان الغربية قبل الشرق الاوسط، إذ ان التعصب والإرهاب كان ملازما لمختلف مراحل الحياة الغربية والشواهد على ذلك كثيرة جداً، وبأشكال متغيرة واماكن متعددة لكن المسميات مختلفة، وقد استأثرت هذه الظاهرة في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي باهتمام كبير من قبل الدول العظمى وتبعتها في ذلك الدول النامية.

بعد أحداث (11) أيلول عام(2001) التي تم فيها تفجير برج التجارة العالمي بدأت النظرة إلى الإرهاب تتغير وتأخذ منحى عالميا جديدا، فكانت ظاهرة خطيرة محدقة بالجميع وعدَ الإرهاب ظاهرة عالمية أفضت إلى ان تكون من أولويات الدول العظمى والمجتمع الدولي، وأصبحت مصدراً يهدد اقتصادات الكثير من دول العالم، اذ هناك علاقة طردية بين الاستثمار والاستقرار السياسي وبين الأمن الفردي والقومي والتنمية الاقتصادية، بمعنى ان التنمية والنمو الاقتصادي يتوقفان على وجود بيئة مستقرة تعزز مسارات وإتجاهات التنمية الاقتصادية.

وقد عانى العراق من الإرهاب بشكل كبير خصوصا بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، لذلك يمكن القول إن الإرهاب يعد من أهم تحديات عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العراق، وتأثيره من خلال البعد الاقتصادي، المتمثل بتكاليف الإرهاب وآثاره المباشرة في البنى التحتية، فضلاً عن الإنفاق العسكري الكبير جداً لمحاربة الإرهاب، والبعد الاجتماعي والبيئي بسبب خطر الإرهاب المباشر على الانسان نفسه لكونهُ هو الهدف والغاية للتنمية الاقتصادية، وأثره غير المباشر في خلق شرخ اجتماعي داخل المجتمع العراقي، مما أثار النعرات الطائفية والاثنية والقومية التي ألقت بظلالها على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن البعد البيئي

وما خلفه من مشاكلات بيئية تستلزم الكثير من العمل لتصحيح المسار، ووضع العراق على خريطة النمو الاقتصادي، وخلق بيئة أعمال مناسبة، لكون العراق يعاني أساساً من مشاكلات اقتصادية تتمثل في ريعية وأحادية الاقتصاد والمديونية للعالم الخارجي، وعدم وجود قطاعات إنتاج سلعية، والانكشاف امام الاقتصاد العالمي.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذه الدراسة لبيان الآثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب على مجمل النشاط الاقتصادي بمتغيراته الكلية والجزئية، وإنعكاس ذلك على الخطط الإستراتيجية لمشروعات التنمية والبنية التحتية، فضلاً عن ما يلحقهُ الإرهاب من آثار كبيرة على مجمل الاقتصاد سواءٍ في البنى الارتكازية أم في القطاعات الاقتصادية، ويضعف الترابط فيما بينها وما يترتب على ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهدر في الأموال لغرض مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي، في الوقت الذي يمكن ان تخصص هذه النفقات لمشروعات إنتاجية تحقق نموا اقتصاديا وتستغل الموارد العاطلة وتعالج مشاكلات اقتصادية كبيرة مثل البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي، ودعم القطاع الخاص ليسهم في رسم سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع الموارد المالية.

مشكلة البحث:

بالرغم من حجم الموارد المالية الريعية التي حصلت عليها الحكومة العراقية من استخراج وتصدير النفط الخام، إلا ان حجم التكاليف المباشر وغير المباشر التي تحملها الاقتصاد المحلي ولا زال جراء التعرض للإرهاب تعد من أكبر العوائق أمام تحقيق النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية في العراق، وتتمحور مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل الآتي:

ما هي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب خلال المدة (2004-2020)؟

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى الآتي:.

١- بيان ظاهرة الارهاب وآثارها ومسبباتها

٢- معرفة أهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب خلال المدة (2004-2020)

٣- دراسة معمقة لإرهاب منظمة داعش الارهابية وأهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمدة احتلالها لبعض المحافظات العراقية.

٤- محاولة وضع برامج تنموية لتلافي الآثار السلبية لمشكلة الإرهاب.

فرضية البحث:

" ان الإرهاب الذي عانى منه الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث كان له آثار سلبية عديدة في المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي عزز من أحادية الاقتصاد وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدلات الفقر والبطالة".

منهج البحث:

إن هدف الرسالة يتحقق باستخدام المنهج الاستقرائي والتحليل الوصفي للمتغيرات الاقتصادية وأبعادها وارتداداتها بسبب ظاهرة الإرهاب في الاقتصاد العالمي والاقتصاد العراقي والوقوف على النتائج المترتبة من الظاهرة وتحليلها للخروج بنتائج منطقية تسهم في مساعدة راسم السياسة الاقتصادية.

مدة البحث:

تتكون مدة البحث من مدتين الاولى هي المدة (2004-2013) والتي عانى منها العراق من إرهاب متعدد، ثم المدة (2014-2020) والتي تمثلت باحتلال داعش لبعض المحافظات العراقية وأهم الاثار التي خلفها ذلك الاحتلال في السنوات اللاحقة.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المحلية والعربية:

١- دراسة (عبود: 2016)(الإرهاب في العراق)

ركزت الدراسة على الإرهاب في المنطقة العربية عامة والعراق خاصة، كما بينت الدراسة دور الأطراف المتعاونة التي تقدم الامدادات اللوجستية للمنظمات الإرهابية، فضلا عن ارباك الشارع العراقي مستغلة ضعف القوات الأمنية والمؤسسة العسكرية بعد عام(2003) لكونها مؤسسات حديثة التكوين لم تكن قائمة على اسس المؤسسات العسكرية، بل كان الكثير منها يتكون من طيف واحد من الشعب العراقي، فاستغلت هذه الصفة لآثارة النعرات الطائفية والعرقية والدينية والاثنية، وتسهم دول عديدة في تغذية العداء والتطرف داخل العراق، إذ كانت الأطراف المتعاونة متورطة في قتل العراقيين، من خلال توفير المعسكرات وساحات التدريب وتسهيل عمليات عبور الحدود، وتوفر لهم الوثائق المزورة، وتوصلت الدراسة الى ان المصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد لمحاربة المنظمات الإرهابية وإيقاف نفوذها داخل الحدود العراقية.

٢- (المعموري: 2012)(أثر الإرهاب على التنمية البشرية في البلدان العربية)

تناولت الدراسة موضوع الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية مع التركيز على الإرهاب في العراق وبينت الدراسة ان للإرهاب تعاريف متعددة بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه وبحسب ديانة البلد الذي يتعرض للإرهاب، لذا اخذ الإرهاب أشكالا مختلفة ومعقدة، ووضحت الدراسة طبيعة الارتباطات الأمامية والخلفية لظاهرة الإرهاب، ويعّد الإرهاب ظاهرة لها جذور عميقة في تاريخ الشعوب والمجتمعات، إلا ان موضوعة الإرهاب ظلت محدودة جداً في

البحث العلمي الاكاديمي حتى احداث(11) سبتمبر(2001)، فاخذت ظاهرة الإرهاب تحتل حيزاً مهما من اهتمام الباحثين، ركزت الدراسة على الشرق الأوسط وبالخصوص المنطقة العربية كونها أحد أكثر المناطق تعرضاً للإرهاب، ويُعد العراق البلد الأكثر تعرضاً للإرهاب الأمر الذي تسبب في زعزعة أمنه واستقراره نتيجةً لتصاعد العمليات الإرهابية اذ تم تناوله بالدراسة بشكل مفصل خلال المدة التي تلت التغير السياسي في العراق عام(2003).

٣- دراسة: (صادق: 2012)(الارهاب والصراع الدولي)

تناولت الدراسة ظاهرة الإرهاب بوصفها صراعا دوليا لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على الموارد باختلاق الازمات، وكشفت الدراسة عن أهم خصائص الإرهاب وأنواعه وأدواته ومدخلاته المؤدية إليه، ركزت الدراسة على طبيعة الصراع الدولي والتطور التاريخي وصولاً إلى مرحلة الحرب الباردة، والبحث عن ماهية احداث (11) أيلول (2001) وتحليل تأثيرها في الصراع الدولي. واستنتجت الدراسة ان الصراع الاقتصادي على مناطق النفوذ والسيطرة على مصادر الطاقة في العالم يسوق إلى دول العالم الثالث بانه صراع مقدس وديني والدفاع عن المقدسات، وعدَت الدراسة ان الكثير من الاحداث العالمية بما فيها احداث ايلول(2001) هي احداث مفبركة الهدف منها تغيير خريطة العالم الاقتصادية.

٤- دراسة:(السعيدي: 2012) (الأبعاد الاقتصادية للإرهاب وأثره على التنمية في العالم العربي مع اشارة خاصة للعراق)،أصبح تعريف الإرهاب مشكلة من ظاهرة الإرهاب، وأن سبب اختلاف نظرة الدول إلى الأعمال الإرهابية ، ما يراه البعض إرهابًا ، قد يرى آخرون حقًا مشروعًا، فيما بين ذلك عدم الاتفاق على التعريف المشترك للإرهاب كمشكلة للباحثين في وظائف ومصالح فكرية مختلفة ولا شك أن الإرهاب والعنف والتطرف أصبحا قضية تفرض نفسها في ظروف فورية أكثر من أي

وقت مضى ويديرها الجمهور والمتخصصون في مختلف البلدان وخاصة في الدول العربية لم يعد الإرهاب محصوراً ومقتصراً على دولة واحدة، بل العالم أجمع، بسبب الظروف والأوضاع التي يمر بها العالم العربي وعجز الأنظمة العربية والإسلامية عن مواجهتها، وحرمان فئات طبقية واسعة النطاق العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية والحرية وحقوق الإنسان كما تعد ظاهرة، الإرهاب ظاهرة تاريخية، ولها جذورها وعمق مصطلحاتها التاريخية وفي تاريخ عدة حوادث إرهابية منذ بداية الدولة المصرية قديماً، إلى حقيقة إبادة الهنود على يد مهاجرين أوروبيين. في أمريكا كذلك أن الإرهاب ظاهرة عامة معروفة للمجتمعات البشرية ليس له وطن أو عرق أو دين، لقد أثرت ظاهرة الإرهاب على الدول العربية وأضيفت قيداً جديداً يضاف إلى معوقات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخلياً بسبب هذه الظاهرة من آثارها بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصادات الدول حيث تتمثل أهم أهداف الإرهابيين في تدمير الاقتصاد على أساس أن الاقتصاد هو القاسم المشترك لجميع المواطنين ويمكن أن يستهدف المجتمع بأكمله وأن الهجمات الإرهابية كانت تهدف إلى إضعاف قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الحيوية، والوفاء بالتزاماتها المالية للداخلية وكذلك محاكمها على معظم الإصلاحات الاقتصادية، والنهضة الشاملة للتنمية وإضعاف الاقتصاد، وإفقار الناس وتدني مستوى المعيشة، وعدم قدرة المواطنين على تلبية متطلباتهم الحياتية، كما كان من شأنه أن يساعد. في زيادة نسبة بطالة الشباب يمكن أن يؤدي إلى انتشار الجريمة، وتفشي المشاكل الاجتماعية التي عادة ما تؤدي إلى تفكك المجتمع أن استهداف الاقتصاد وإضعافه يمنع إتمام المشاريع التنموية وخاصة التعليم والصحة والبلدية المنعكسة سلبا على معيشة المواطنين وتبدو الحكومة في موقف متخلف عن الشعب مما أدى إلى تنامي ظاهرة الإرهاب كرد فعل طبيعي، تم رفض القضية النتيجة الحتمية للإرهاب في العالم العربي هي الظلم الناتج عن المأساة التي عانى منها العالم العربي، وضياع الحقوق.

ثانياً: الدراسات العالمية

١- دراسة: (PASTOR, 2010) (تداعيات الإرهاب والأمن العام على رئاسة أوباما)

سعت الدراسة إلى شرح وتوضيح التغيير المنهجي الذي حدث في عمل الشرطي بسبب ان جزءا كبيرا من هذا التغيير هو من تهديد الإرهاب وتزايد العنف المتطرف، إذ تناول موضوع الإرهاب الدولي وكيفية إنتقاله عبر الحدود واللاحدود (الرقمي)، من خلال المهاجرين بصورة شرعية وغير شرعية، لذا اقتضى ان تكون مهام الشرطة المجتمعية مختلفة عن السابق بشكل يتناسب مع حجم التحديات، هذا الكتاب يرسم خريطة طريق للمساعدة لنسج الطرائق الصعبة في المستقبل، ويساعد صانعي السياسات والممارسين من تجنب الصعوبات المتأصلة المتعلقة بأي انتقال مجتمعي واسع النطاق، والأفضل من ذلك، يمكن لهذا الكتاب أن يقدم سردًا للقرارات التي يجب اتخاذها، من وماذا وأين ولماذا، وكيفية ايجاد الوسائل والسبل الناجحة للتخلص من مشكلة الإرهاب واندماج أفراده في المجتمع ليكونوا جزءا منهُ، إن هذا الكتاب مصممًا ليكون عرضًا "للحلول" التي يجب تنفيذها، ويضع إجابة عملية لسلسلة من المشاكلات المزعجة التي تواجه ضبط الأمن في أمريكا – أو بشكل أكثر عمومية، في المجتمع الأمريكي والمجتمع الدولي، في الواقع ان المشاكلات متأصلة في السياسة العامة والسلامة العامة وتؤثر تأثيراً مباشراً في المشاكلات والابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- دراسة Charles Townshend :(تاونزند، 2014)(الإرهاب مقدمة قصيرة جداً)

تناولت الدراسة مشكلة الإرهاب وتحليل الأسباب التي دعت إلى الظاهرة وتعريف المفاهيم المختلفة للإرهاب وطبيعة المقاتلين وكيفية تجنيدهم واستقدامهم من جنسيات مختلفة، وركزت على نقطة التحول في تاريخ الإرهاب وهي الحدث العالمي بتاريخ(11) أيلول وابراج التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقدمت الدراسة تعريفا بانواع الإرهاب العالمي الذي عدَته

قسما منه إرهابا ثوريا واخر دينيا، وعدَت الدراسة ان قيام تحالف عالمي للتصدي للإرهاب ووضع إستراتيجية عالمية تكون كفيلة بتقويض أسس الإرهاب وحصر أثاره في اماكن محدودة وتجفيف منابع امداده المادية والمعنوية.

٣- **دراسة: (هيذر ويليامز وآخرون: 2018)(اتجاهات في استقطاب الامريكيين نحو المنظمات الارهابية الاجنبية من احداث(١١) ايلول حتى اليوم)**

تعد من الدراسات المهمة في قراءة تاريخ الإرهاب الذي بدأ بالعمليات الإرهابية في الولايات المتحدة الامريكية، ذات الصلة بالمنظمات الإرهابية الدولية في اعقاب ظهور الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام(داعش)، والنجاح الذي حققه في استمالة الشباب وكسبهم أكثر من تنظيم القاعدة، تتبع هذه الدراسة نهجاً يعتمد على البيانات والمعلومات ومعرفة الخصائص الديموغرافية المختلفة، وكيفية استقطاب أعداد كبيرة من الشباب وتجنيدهم في صفوفه، وهم الأصغر سناً وأقل تعليماً وممن ولد في الدول الأوروبية ولكنه من اصول اسلامية، فمنهم من كان امريكيا من اصول أفريقية من ذوي البشرة السوداء بنسبة(57%)، أو من أصل قوقازي من ذوي البشرة البيضاء بنسبة(23%)، فضلا عن جنسيات أخرى منها امريكي من اصول لاتينية، بينت الدراسة ان الهجمات الإرهابية منذ عام(2001) وحتى عام(2017) قتل فيها ما يقارب(101) شخص في(25) عملية إرهابية، ولم ينتج(60%) من تلك الهجمات أي وفيات، بالرغم من ان الإرهاب يشمل تهديداً مباشر لحياة المواطن الأمريكي وخصصت له موازنة ضخمة لمكافحة خطر الإرهاب، استنتجت الدراسة ان التهديد الذي تمثله المنظمات الإرهابية أمراً مهماً للغاية للروح الأمريكية، وتوصل الباحث أن عناصر المنظمات الإرهابية وعملياتهم وما يمثله من خطر كثيراً ما تكون جذوره محليه.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تركز الدراسة الحالية على بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٤، وتركز بشكل خاص على مدة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية وهو ما لم تركز عليه كل الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإرهاب وآثاره الاجتماعية والاقتصادية

تمهيد:

يتفق الجميع على أن الإرهاب ظاهرة خطيرة يمكن استغلالها كأداة لتحقيق مآرب وطموحات يعجز البعض عن تحقيقها بالظرف الاعتيادي والوسائل العامة، إلا إن هذه الأداة لم تكن مفاجأة بالظهور، فالإرهاب موجود منذ القدم والعلاقة بين الإرهاب والثقافة والإنسان اخذت اشكالاً مختلفة، إلا إن الإرهاب له أنواع متعددة خلال التاريخ بفعل التطور في الدساتير والنظم والقوانين التي وضعها وطورتها المجتمعات الانسانية.

إلا ان التغيرات التي طرأت على الإرهاب جعلته مختلفاً عن السابق من حيث الانتشار والخطورة فاتصف بالعالمية وذلك لاختلاف الأدوات والأسباب والوسائل، فكانت هذه الظاهرة تهدد حياة البشرية بشكل يتناسب مع التطور الحاصل في وسائل النقل والاتصالات وازدادت صور وأساليب هذه الظاهرة، وبسبب التعدد في المفاهيم تعددت ممارسات الإرهاب، لذا لم يتم الاتفاق على تعريف محدد وواضح للإرهاب فأنواعهُ كثيرة ودوافعه متعددة.

وبذلك فإن الفصل الأول تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول مفهوم ومسببات الإرهاب، اما المبحث الثاني فقد أهتم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب، والمبحث الثالث أوضح أهم مقاييس ومؤشرات الإرهاب.

المبحث الأول: مفهوم ومسببات الإرهاب

أولاً: مفهوم الإرهاب

الارهاب ظاهرة قديمة بدأت مع بدأ التجمعات الانسانية القومية، والتاريخ حافل بالممارسات الارهابية، غير ان هذه الظاهرة اصبحت تمثل التهديد الاول في العالم، بسبب ما يؤشر على هذه الظاهرة بالوقت الراهن و تحديدا بعد احداث(11) سبتمبر(2001)، من انتشار حول كل دول العالم تقريبا وامكانية نقل الارهاب بسهولة عبر هذه الدول من جهة و مواكبة التقنيات الحديثة من استخدام الاسلحة ووسائل التواصل والاعلام المتطورة. **(الجوارين وشهاب: 2019 ،5)**

١- تعريف الإرهاب لغوياً:

قال ابن منظور ان كلمة رَهِبَ بالكسر يرهب رَهْبةً ورُهَباً بالضم ورهباً بالتحريك، بمعنى خاف ورهب الشيء رهباً ورهباً ورهبة خافه، وترهب غيره إذا توعده، وأرهبه ورهبه واسترهبه أخافه وفزعه. **(ابن منظور: 2009: 364/1)**

وورد في مختار الصحاح في مادة رَهِبَ بالكسر أي خاف ورهبه بمعنى خافه والاسم منها الرهب والرهبى، والرهبوت، والرهبوتي، ورجل رهبوت، أي خافه وفزعه واسترهبه، استرهبه رهبته حتى رهبه الناس**(الجوهري: 2005: 1564)**

ذكر في المنجد ان الإرهابي الذي يلجا إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو الحكم الذي يقوم على إرهاب الناس والعنف المتعمد من قبل الحكومة أو الجماعة الثورية، واسترهبه بضم الأخر تعني خوفه، والراهب بمعنى الخائف. **(الإفريقي: 2001: 613)**

بالاستناد إلى المفهوم اللغوي كان الإرهاب يمثل كل الأعمال والأفعال التي تؤدي إلى الرهبة، لذا لابد لمعرفي الإرهاب من وضع اعتبارات وضوابط قانونية وإدراكية لتحديد المفهوم والمصداق ومن أهمها:

أ- الإرهاب يتضمن مفهوماً وفعلاً، بمعنى ان يشتمل على فعل أو عدة أفعال ومفاهيم يجرم عليها القانون.

ب- للإرهاب دوافع وعوامل وله صور وأنواع مختلفة لها أهداف محددة.

ت- الإرهاب نتيجة وليس سبب يختلف باختلاف الزمان والمكان، مع ان بعض العوامل تمثل قواسم مشتركة في أغلب الأوقات.

ان العالم منذ بدء الخليقة تحركهُ المصالح المتناقضة فالجهة التي تمارس الضغط والعنف والاكراه ضد أخرى لتحقيق أغراضها تعد إرهابية في نظر المعارضين لها، في وقت يعدها أخرون إنها تناضل من اجل الحصول على حقوقها المسلوبة، الأمثلة كثيرة منها القضية الفلسطينية، إذ من جانب تعد الدول العربية ان النضال المسلح حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني والمنظمات السياسية والعسكرية، وهو حق تقره كل القوانين والشرائع والديانات السماوية وان الكيان الصيهوني محتل وغاصب للحقوق وإرهابي، ومن جانب أخر تعد الولايات المتحدة ومن في محورهم ان المنظمات الفلسطينية متهمة بالإرهاب ويعد الدفاع عن إسرائيل حقاً مشروعاً للحكومة الاسرائيلية، ويظهر التناقض بشكل أوضح في أفغانستان اذ تعد الولايات المتحدة ان التنظيمات الاسلامية المتشددة(طالبان) مجاهدة ومدافعة عن الحقوق عندما كانت تحارب الاتحاد السوفيتي في الثمانينات حتى إنها أمدتهم بالأسلحة واعتبرت قضيتهم عادلة وإنهم مجاهدين من اجل استرداد حقوقهم من الحكومة السوفيتية، في الوقت الذي فيه غضت الطرف عن المجازر في الشيشان **(سعادي: 2010: 25)**. ان الملاحظ في تعريف الإرهاب في اللغة

أنه يوجد شبه اتفاق في وصف الأعمال الإرهابية من حيث النتائج، لكنها تختلف في الأسباب بحسب قانون التزاحم بين المصالح حيث ان كل جهة تريد ان تقصي المنافسين تعد مادة الإرهاب موضوع مناسب لها لتشويه الصورة، لذا يرى الباحث ضرورة التركيز على نتائج الإرهاب ومسبباته.

٢- **تعريف الارهاب اصطلاحاً:** استخدام العنف أو التهديد به لخدمة أهداف سياسية ودينية، أيديولوجية، اجتماعية، والافعال المرتكبة من قبل جهات فاعلى غير حكومية، أو الشخصيات المتخفية الذين يخدمون نيابة عن حكوماتهم، والافعال التي تسبب في وقوع ضحايا واسقاع الضرر بامبر قدر من افراد المجامع، ويعد الارهاب احد الجرائم الخطرة التي تستهدف النظام العام الدولي، وهو نوع من الحروب المدمرة بين الانسان واخيه الانسان أو بينه وبين الدولة، وهي جريمة تهدد السلم وتقوض دعائمة. **(السعيدي: 2012، 14)**

ثانياً: الجذور التاريخية لظاهرة الإرهاب

الإرهاب من الظواهر التي لم تعد جديدة في مضمونها، لكن لم تعرف بالمفهوم الحديث والشائع، بالرغم من جذورها العميقة الموغلة في القدم في تاريخ الحضارات الانسانية، ويعد الإرهاب من الظواهر التي اختلف فيها الكثير من العلماء والمراكز البحثية لكونها استعملت أداة فاعلة في الصراع الدولي ونزوع أطراف الصراعات الداخلية والخارجية(الاقليمية والدولية) إلى وصف من كان خصماً بالإرهابي مما يزيد من صعوبة ايجاد مفهوم محدد ومقبول للظاهرة لا خلاف عليه**(صادق: 2008: 10)** وبالرغم من المحاولات العلمية الجادة في أواخر القرن العشرين حتى عام(2023) لم يحدد مفهوم واضح للإرهاب، ويرجع ذلك الى مجموعة من الأسباب من بينها ان آراء الباحثين بشأن الإرهاب قد تحددت عبر خليط من المصالح الشخصية

الضيقة والانتهازية الرسمية ودعاية وكالات الصحافة والأنباء والإيديولوجية التي يعتنقها الباحث، الأمر الذي أدى إلى وجهات نظر مختلفة وفي بعض الاحيان كانت متناقضة حتى في الحادثة الواحدة**(Derian : 1991 : 238)**.

ان الجذور التاريخية للإرهاب في تاريخ البشرية بدأت من الحضارات الأولى إذ عرف الاشوريون أنواعاً من الإرهاب في القرن السابع قبل الميلاد ومارسوه ضد اعدائهم البرابرة فقتلوا الرجال والنساء والاطفال في المدن التي يحتلونها ويستولون عليها ويأخذون البعض عبيداً لهم **(عبد الرحمن: 2003: 8)**

ان حضارة وادي النيل من الحضارات التي تطرقت إلى موضوع الإرهاب في مواضع مختلفة إذ واجهت مصر إبان العصر الفرعوني نوعاً من الإرهاب قد يختلف بعض الشيء عن إرهاب اليوم في الخصائص والوسائل، اما الأسباب الموجبة للإرهاب فهي واحدة تهدف للسيطرة وحكم البلاد، وقد يكون السبب إيديولوجياً أو سياسياً في صورة الاغتيالات بأشكال مختلفة للاغتيال قتل أو سم أو محاكمة **(الرواشدة: 2011: 27)**.

لم تغفل الحضارة اليونانية وفلسفتها عن هذا الموضوع، اذ أن تقسيم المجتمع إلى طبقات حاكمة وطبقات محكومة مقهورة تعد من أبرز تجليات الإرهاب، وتوجد فئة قليلة في المجتمع وهي طبقة النبلاء تحكم طبقات أخرى منها العبيد الذين يورثون العبودية لأولادهم، ومن الصور الأخرى للإرهاب في العصور الوسطى حكم الاقطاع والكنيسة والتمايز الطبقي في المجتمع **(محمد: 2003: 8)** ان اغلب التنظيمات الارهابية ترفع شعار مغاير للواقع حيث انها تدعي مناصرة مبادى الشرائع السماوية وهي اول من تخالف ذلك، حيث ان هناك اشكالية واضحة في

تعامل الفكر الإرهابي ومخالفتة للشعارات التي يرفعها، ولا يختلف بعض مدعي الاسلام عن غيرهم من المتطرفين في الدينات الاخرى.**(الزبيدي:2021 ، 155)**

يرجح بعض الباحثين ان كلمة إرهاب(Terror) ظهرت لأول مرة في عام(1795م) إبان الثورة الفرنسية في لجنة(السلامة الوطنية) لمحاكمة الارهاب ومثيري العنف والصراعات والتي كانت متخصصة في مواضيع محاكمة القمع والاضطهاد الذي لم يكن متعارف عليه ومألوفاً من قبل، الأمر الذي جعل الكثير يرجع اصل الكلمة إلى اللغة الفرنسية، يرى رائد الفكر الاقتصادي الاشتراكي(كارل ماركس) أن ظاهرة الإرهاب هي العنف الثوري المشروع الذي تستخدمه الطبقات المحرومة، ضد الطبقة المستبدة الاقطاعية التي تتمتع بالنفوذ والسلطة اللذين لن تتنازل عنهما إلا باستخدام العنف الثوري المشروع الذي اسماه(قاطرة التاريخ) باستخدام الخوف والرهبة والفزع، ويرى (تروتسكي) ان الإرهاب عنف ايجابي في العصور الثورية لكونه موجهاً ضد الحكومة الظالمة التي تحتكر السلطة وتتفرد بالمقدرات الاقتصادية والسياسية للمجتمعات **(قاسم: 2005: 13)**.

ثالثاً: مراحل تطور مفهوم الإرهاب

تعد مشكلة الإرهاب من الظواهر السياسية بامتياز، وقد سلطت عليها الأضواء في العصر الحديث، إذ صارت مصطلحاً متداولاً بشكل كبير وعلى مستوى واسع، إذ كانت أوربا هي القارة التي اهتمت بهذا المصطلح وأعطته معاني متعددة بالاعتماد على الفلسفة التي تنطلق منها وعلى هذا فالإرهاب موضوع ذو جذور أوربية– أمريكية، ان ظاهرة الإرهاب تطورت بعد الحرب العالمية الثانية ودخلت كمصطلح في قواميس اللغة، ويمكن توضيح المراحل التي مر من خلالها مفهوم الإرهاب لتكون بالمصطلح الحديث وهي:

١- تعريف اجتماع عصبة الأمم المتحدة 1937 حول الإرهاب

في عام(1934) قام مجموعة من اعضاء منظمة(الاستاذا) المقدونية الانفصالية باغتيال (الاسكندر الأول) ملك يوغسلافيا على الأراضي الفرنسية، على أثرها قدمت الحكومة الفرنسية طلباً إلى عصبة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة مهمتها إعداد مشروع وميثاق دولي لمعالجة الإرهاب، وكانت اللجنة تضم(14) دولة وهي(بلجيكا، بريطانيا، أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، بولندا، رومانيا، سويسرا، وروسيا، هولندا، دانمارك، أيرلندا، النمسا، السويد)، وقعت اللجنة ميثاقاً دولياً في عام(1937) يتكون من اتفاقيتين، الأولى تهتم بقضايا قمع الإرهاب الذي هو**(كل فعل يمس السلم المجتمعي والأهلي ويستهدف النظم القائم أو يربك العلاقات الدولية)**، والثانية بتقديم القائمين بالإرهاب إلى المحاكمة أمام محكمة دولية جنائية متخصصة بالإرهاب ويكون اختصاص هذه المحكمة للدولة صاحبة القضية والشأن وكان الإرهاب احد أشكال الصراع المسلح على الساحة الدولية .**(محمود: 45:2001)**

٢- اتفاقية جنيف عام(1940) :

تحت تأثير الأعمال الإرهابية التي استهدفت مسؤولين حكوميين في بعض الدول مثل اغتيال رئيس يوغسلافيا الاسكندر، ورئيس فرنسا لويس بارتو، جرت مساع دولية منذ ثلاثينات القرن العشرين وتم عقد الاتفاقية في عام(1940) وتم التوصل إلى الاتفاقية وأن الموقعين عليها والمفوضين من قبل الحكومات الممثلة في الاتفاقية بقصد وضع اتفاقية تقوم على مجموعة من الإجراءات الفعالة لرصد ومتابعة ومعاقبة جرائم الإرهاب ذات الطابع الدولي، إذ تعهدت الدول المتفقة بالامتناع عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الإرهابية، واتخاذ الإجراءات التي تمنع الأعمال الإرهابية على اية دولة أخرى ومعاقبة مرتكبيها، لحماية الاشخاص المدنيين من الأعمال الإرهابية، إذ عرفت الأعمال الإرهابية بأنها(كل الأعمال الاجرامية التي توجه ضد دولة

ما وتهدف إلى خلق الرعب في أذهان المجتمع) وأقتصر تعريف الإرهاب على الأعمال الموجهة ضد سيادة الدولة فقط، وفي حال ارتكبت الدولة الأعمال العنيفة ضد المعارضين لا يدخل ضمن مفهوم الإرهاب. **(الفتلاوي: 42:2002)**

٣- تعريف دول عدم الانحياز عام(1960)(*)

نتيجة المواقف المتناقضة والانتقائية التي استخدمتها الامم المتحدة والدول العظمى في قضايا محددة، حددت دول عدم الانحياز التعريف الخاص بالإرهاب بانه: كل أعمال العنف، وأعمال القهر الأخرى التي يتم استخدامها من قبل الحكومات والأنظمة العنصرية والأجنبية، بوجه الشعوب والمجتمعات التي تناضل من اجل الحصول على حريتها، وتمارس حقها المشروع في تقرير مصيرها والاستقلال والتخلص من التبعية.**(حسين: 2007: 23)**

عرفته منظمة دول عدم الانحياز فهو كل الأنشطة المنظمة التي لها توجهات وتحركات فاشية، أو تنظيمات خاصة بالمرتزقة والعملاء لدول أخرى ضد الدول ذات السيادة.**(هارون: 2006: 58)** هذان التعريفان ينطلقان من الرؤية المختلفة لدول عدم الانحياز عن المنظمات الدولية وعصبة الامم المتحدة التي تسقط فلسفتها وإيديولوجية اعضائها على المفهوم الدولى لظاهرة الإرهاب.

٤- الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب (1977):

في أوائل السبعينات انتشرت في أوربا أعمال اجرامية لا تستهدف كيان الدولة وامنها القومي فقط وإنما أعمال عنف موجهة ضد الأفراد والاعتداء على الحقوق الشخصية

* هي تجمع دولي يضم (120) عضواً من الدول النامية ظهرت إبان الحرب الباردة وفكرتها الرئيسة عدم الانحياز لأي من المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة وحلفائها، والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي..

الأساسية، في عام(1977) وضعت الدول الأوربية اتفاقية لقمع الإرهاب بهدف القضاء عليه، وتعد هي الأولى من نوعها في تعريف الإرهاب بإنه (الأعمال العنيفة الموجهة ضد الأفراد وحقوقهم الشخصية مثل الاعتداء على الحياة أو السلامة الجسدية أو حرية الاشخاص ذوي الحماية الدولية، بما في ذلك خطف المبعوثين والرهائن أو الاحتجاز للأشخاص غير المشروع، واستخدام الاسلحة والقذائف والقنابل، أو الخطابات الخداعية) أكدت الاتفاقية على مبدأ مهم جداً وهو تسليم مرتكبي الجرائم والأعمال العنيفة الإرهابية لضمان فعالية الاتفاقية بقصد تحقيق أهدافها ومعالجة الإرهاب بطريقة رادعة، وتحبذ الاتفاقية تقديم من قام بالأعمال الإرهابية إلى محاكم الدولة التي ارتكبت الجريمة على ارضها، حتى ان الإرهاب مصطلح موضوعه استعمال التعسف مقروناً بمضامين جنائية منظمة ومخطط لها مسبقاً.**(يازجي وشكري: 2002: 89)**

كما تناول المجلس الأوربي موضوع الإرهاب حينما عقدت الدول الأوربية الأعضاء في المجلس الجلسات الخاصة بـ(الاتفاقية الأوربية لمكافحة الإرهاب) عام(1976) لمحاولة تعريف الإرهاب لكن الغريب بالموضوع إنها لم تعرف الإرهاب بل اكتفت بسرد أعمال الإرهاب، وبقي الخلاف جوهري حول مفهوم الإرهاب ويكمن جوهر الخلاف في الجانب السياسي الذي يعطي تفسيرين مختلفين ومتناقضين للعمل الواحد على الأقل، كما تم توضيحه سابقاً.**(شكري: 149:2015)**

وعلى مستوى الاتحاد الأوربي قدمت بلجيكا مقترح مشروع لتعريف الإرهاب خلال إجتماع وزراء الخارجية في الاتحاد الأوربي في عام(2001) وعلى وفق هذا المشروع ان الفعل الإرهابي هو الفعل الجرمي الذي يرتكب بنية الإرهاب الجسيم لعامة الناس، بهدف

الضغط على سلطة الدولة على التصرف بنحو معين مثل اختطاف مواطنين ومساومة الدولة عليهم، أو بهدف تدمير هياكل الدولة أو مجتمع أو منظمة دولية.**(الكريني: 2002 : 40)**

٥- تعريف الولايات المتحدة:(1980)

بدأت الولايات المتحدة بالعمل على وضع وصياغة تعريف خاص بالإرهاب في عام (1972) من خلال (لجنة متخصصة بالإرهاب الدولي)، وأستمر العمل إلى عام (1975) ولم تتوصل اللجنة لتعريف محدد، واصطدمت بخلافات عميقة وجوهرية بشأن التعريف، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن تحديد تعريف خاص بظاهرة الإرهاب بحيث يوفق هذا التعريف بين وجهة نظر الدول الاعضاء لسبب بسيط هو الاختلاف في المفاهيم السياسية والاجتماعية والقانونية والإيديولوجية وعوامل أخرى.**(الكيلاني: 1997 : 16)**.

ووضعت حكومة الولايات المتحدة تعريفاً خاصاً بالإرهاب الدولي وعدته كل عمل أو فعل يرتكب بصورة غير شرعية مثل القتل والخطف وغيرها من الأفعال التي تلحق ضرراً جسدياً أو نفسياً وتترتب عليه أثار دولية، بغض النظر عن شرعية الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب الفعل عندما يوجه إلى الأبرياء.**(شريف: 2010: 489)**

ان التعريف الرسمي للإرهاب في الولايات المتحدة الامريكية يعد الإرهاب عنفاً يرتكب ضد مدنيين أبرياء من مجموعة خاصة خارجة عن القانون تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية ودينية أو ايديولوجية من حيث الجوهر من خلال التهويل والاكراه وبث الرعب والهلع والخوف داخل النفوس للمواطنين، إذ يقصد من الفعل اللجوء الى التهديد أو أي عمل عنفي ضار ومعطل

يؤثر في إداء الحكومة أو التهويل على الجمهور بهدف الترويج لقضية معينة سياسية أو دينية **.(تشومسكي: 2004: 223)**

من خلال التعريف يتبين عدم وجود اتفاق دولي على مفهوم الإرهاب، ويمكن تعريف الإرهاب من وجهة نظر الباحث بأنه جميع الافعال التي تؤدي إلى القتل والترويع وكل ما ينتج عنه إرهاب الانسان بغض النظر عن معتقده وطائفته، مهما كانت المبررات التي تقف خلفها.

رابعاً: أنواع الإرهاب

ان الآراء بشأن أنواع الإرهاب تخضع لمعايير في عملية تصنيفها فبعض المنظمات الدولية ترى ان الإرهاب ينظر له من خلال القائمين بالعمليات الإرهابية، وآخرون يرون ان أنواع الإرهاب من خلال من يقع عليهم فعل الإرهاب، ولآجل تقصي كل أنواع الإرهاب يرى الباحث ان يتم عرض النوعين، وبالوقت نفسه ان كلا النوعين يتفقان في حقيقة الإرهاب لذا يمكن تصنيفهم كالاتي:

١- تصنيف القائمين بالإرهاب والذين وقع عليهم الإرهاب:

أ-إرهاب الدول: هو استخدام القوة المفرطة وبطريقة تعسفية من لدن المؤسسات الحكومية، أو الشخصيات المسؤولة فيها، ويكون موجه ضد أشخاص مقيمين على أرضها أو مواطنيها، وقد تستخدمه الدولة ضد أمن وسيادة وسلطة دولة أخرى قد تكون جارة أو إقليمية، ويستخدم الأدوات والوسائل المحرمة لإبادة أفراد محددين قد يكون لأسباب عنصرية، أو اجتماعية أو سياسية أو دينية، وقد يكون الفعل من قبل الدولة لإيجاد ظروف معيشية تتنافى وحقوق الانسان وتهجيرهم باستخدام العنف والقوة من أراضيهم وبيوتهم.**(مفلح: 2002 : 187)**

ب-إرهاب المنظمات الإرهابية:

يعتقد بعض الباحثين ان العمليات الإرهابية هي في الأعم الأغلب تكون عمليات منظمة ومخطط لها، إذ يذهب بعضهم الى إضافة عنصر أساسي للإرهاب وهو العامل التنظيمي ويعرف (بانه الاستراتيجية المستهدفة أو الاسلوب المنظم الذي تحاول من خلاله جماعة منظمة أو حزب أو حركة سياسية بهدف لفت الإنتباه إلى أهدافها أو فرض التنازلات لأغراضها من خلال الاستعمال المنظم للعنف) **(الحديثي: 2002: 161)**

إذ قلما تجد فرداً واحداً يستطيع القيام بها، وإنما تتم من خلال جماعات أو منظمات سواءٍ كانت صغيرة أو كبيرة، مثل منظمة القاعدة' وهي تنظيم ارهابي متعدد الجنسيات، تأسس خلال الجهاد الافغاني خلال المدة (١٩٨٨-٢٠٠٣)، يدعو الى الجهاد الدولي، بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري فيما بعد. أو داعش(ISIS) الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام: وهي مجموعة تعد نفسها جهادية تتبنى أيديولوجية عنيفة اذ تطلق على نفسها اسم الخلافة وتدعي السلطة الدينية على كل المسلمين، وغيرها من الجماعات الدينية المتطرفة، وقد يستخدم الإرهاب تجار المخدرات، إذ يستخدم هذا النوع من الإرهاب من قبل مهربو المخدرات ضد قادة الجيش أو الشرطة والمخابرات الخاصة بمكافحة المخدرات بقصد إرهابهم وتخويفهم للتقليل والحد من مخاطر اعتقالهم وملاحقتهم.**(العكرة: 2012: 94)**، أو يكون العكس من خلال قيام منظمات إرهابية باختطاف كبار تجار المخدرات من اجل الحصول على الفدية منهم. وبعض أنواع الإرهاب يستخدم ضد الشركات المنتجة من قبلها فيكون شكلاً أخر لإرهاب المنظمات من خلال التنافس و التزاحم في خلق أسواق للمنتجات يدفع البعض إلى تلويث المنتجات وتسميمها لبعض الشركات المنتجة فيؤدي إلى قتل الاشخاص المستهلكين لمنتجاتها.

٢- التصنيف من حيث طبيعة فعل الإرهاب:

في عام (1977) عقد المؤتمر الأول عن الإرهاب والذي هو الآخر لم يتفق على تعريف الإرهاب، إذ اتفق المؤتمرون في واشنطن على تصنيف الإرهاب إلى الأشكال التالية:**(بوتي: 2003: 164)**

أ- إرهاب إيديولوجي: الإرهاب الذي يتمثل بالإرهاب اليساري والشيوعي وإرهاب أقصى اليمين.

ب-الإرهاب الوطني: يتمثل بالعمليات العسكرية التي تستهدف إخراج المحتل أو تدمير مصالح المحتل أو اغتيال قيادته ورموزه أو الموالين له والذين يوفرون غطاءً شرعياً لهُ.

ت- الإرهاب العرقي والاثني والديني: وحتى اللغوي في مختلف بلدان العالم مثل عمليات السيخ ضد الهندوس، أو عمليات الهندوس ضد المسلمين.

ث-الإرهاب المرضي: هو العمليات التي يقوم بها المصابون باختلال نفسي وانفصام الشخصية.

ج- إرهاب السلطة: هو العنف الذي تمارسه الدولة أو السلطة ضد المقيمين أو رعاياها للقضاء على المعارضين لسياستها، وهو أشهر أنواع الإرهاب والأمثلة عليه كثيرة مثل محاكم التفتيش في إسبانيا وحملات التطهير الستالينية وغيرها.

ح- إرهاب التخريب: يمثل الجانب السياسي ولآيديولوجي في الإرهاب في منظمه تدار من خارج البلد، ويكون منفذوه أعضاء في منظمة إرهابية دولية في الغالب يكون مقرها في الخارج ويدار لغرض اجندات قد تكون سياسية أو اقتصادية من منظمات دولية لها أهداف إستراتيجية تهدف الوصول إليها.

٣- أنواع الإرهاب من حيث الاسباب:

للإرهاب أسباب كثيرة ومن أبرزها الآتي: **(الرواشدة: 26:2010)**

أ- الاحباط الذي تتعرض له نسبة كبيرة من الشباب في العالم عامة، وانتشار الظلم من قبل الحكومات المحلية الذي جعل الأرضية مهيئة وجاهزة لانتشار الحركات الإرهابية.

ب- ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستوى الفقر في المجتمعات التي انتشر فيها الإرهاب، وظهور الطبقات الاجتماعية المتفاوتة في المجتمع، إذ تكون هناك نسبة صغيرة من المجتمع تملك كل الموارد المالية وتسيطر على مفاصل الحياة، والطبقة التي تشكل القاعدة العريضة من المجتمع تعيش حالة من الحرمان الى أبسط مقومات الحياة.

ت- إن سبب انتشار الإرهاب وتصاعد وتيرته بشكل كبير يعود إلى مجموعة من العوامل السياسية بسبب الحال الذي آلت إليه الأوضاع الدولية انها وفرت بيئة مناسبة لممارسة الإرهاب، مثل ظهور التنظيمات لقوات غير نظامية بشكل عصابات مسلحة، أو مرتزقة لدوافع قومية أو دينية.

ث- اللجوء الى القوة من قبل اشخاص ينتمون إلى الحركات التحررية، أو يعملون نيابةً عنها ضد أهداف مدنية وعسكرية في خارج أراضي الدولة القامعة والمستبدة في إدارة الحكم، أو لمواجهة الاستعمار، وبسبب ذلك اختلط الكفاح أو الجهاد الوطني، بالحركات بالإرهاب محلية كانت أو دولية، بحيث يصعب تفكيكه الأمر وأدى ذلك إلى ان تقوم وسائل إعلام بخلط الأوراق، وتشويه الحقائق التي تفصل بين الإرهاب والحركات الوطنية التحررية.

ج- ان من اسباب انتشار الحركات الإرهابية المتطرفة بشكل سريع جداً من خلال تسخير التكنولوجيا، وإدارة الاعلام بطريقة احترافية، الأمر الذي أدى الى انتشار هذه الظاهرة، وزيادة اعداد المنتمين لهذه التنظيمات، وزيادة عدد الهجمات الإرهابية.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب

ان ظاهرة الإرهاب لم تعّد مجرد حوادث بسيطة تظهر وتختفي بل صارت جزء من الواقع الذي تعاني منه المجتمعات والأفراد والمؤسسات في كثير من الدول وخصوصاً في الشرق الاوسط وبالذات الدول العربية، إذ يشكل الإرهاب واحداً من الموضوعات التي تنال اهتمام كبير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أثره الواسع في السلوك الاستهلاكي للأفراد والإنتاجي للمشروعات الاستثمارية فينعكس على السلوك الاجتماعي في البلدان التي تعاني من الظاهرة قيد الدراسة.

أولاً: أثر الإرهاب على بعض المتغيرات الاقتصادية

ان تصاعد وتيرة الإرهاب في مناطق مختلفة من العالم، ترك أثاراً مدمرة على اقتصادات العديد من الدول، وهذا واضح من خلال قاعدة بيانات الإرهاب العالمي(**Global Terrorism Database**)(GTD) وبالخصوص خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال استهداف المناطق ذات التأثير الكبير التي تعاني من الهشاشة في وضعها الأمني، التي تشهد اكتظاظاً سكانياً، والتي توقع أكبر عدد ممكن من الضحايا، فينعكس الموضوع على الجانب الاقتصادي بوصفها مناطق غير مستقرة وغير جاذبة للاستثمار بالرغم من كونها تملك قاعدة موارد طبيعية كبيرة ومهمة، وذلك من خلال بث روح الخوف والذعر في نفوس المستثمرين والأفراد، وتسببت ظاهرة الإرهاب بقتل وإصابة ما يزيد على خمسة ملايين شخص معظمهم من المدنيين**(تقرير التنمية البشرية: 2013: 42)**.

وهذا ما يدّل على طبيعة التحولات في المخاطر الإرهابية بسبب تطور الأحداث والتحول من الاهداف العسكرية إلى الاهداف المدنية، وكان هذا التغير على المستوى العالمي، وهذا ما يتضح من خلال الجدول(1) الآتي اذ كان معدل إجمالي الضحايا(19365) خلال المدة

(2003–2020)، وبين أقصى ما وصل اليه العدد الإجمالي في عام(2007) ببلوغه (33970). اذ يميل العدد إلى الزيادة والتصاعد، وزيادة الهجمات الإرهابية التي تستهدف التجمعات السكانية الكبيرة، وأخذت العمليات الإرهابية تزداد نوعيتها، إذ كان عام (2007) هو أكثر الاعوام من حيث عدد الانتحاريين والقتلى والعمليات الإرهابية، إذ كان معدل نمو العمليات الارهابية(75.63%) في عام(2006) وتراجع الى(36.35%) في عام(2006) واستمر بالتراجع الى(15.39%) في عام(2007) وبعد ذلك تصاعدت العمليات إرهابية في الموجة الثانية عام(2008)، الذي تزامن مع الأزمة العالمية في الاسواق المالية، وبقي معدل النمو سالب باستثناء الاعوام(2016 ,2015, 2014)، لا يختلف كثيراً معدل النمو القتلى عن معدل نمو العمليات الارهابية، إذ ان كثرة العمليات الارهابية تتسبب بسقوط الشهداء من مختلف الاعمار، المدنين والعسكرين، فكان معدل نمو القتلى(10.12%) في عام(2005) وأرتفع الى(48.89%) في عام(2006) ثم انخفض الى(37.33%) في عام(2007)، بعد ذلك تحول الى معدل نمو سالب بداء من عام(2008) الى عام(2013)، وعاود الارتفاع مرة اخرى بعد ان نشطت العمليات الغرهابية في العراقية وسوريا عام(2014)، بالتزامن مع العمليات الإرهابية في العراق وسوريا بعض بلدان الاشرق الاوسط، فكان معدل النمو(66%) في عام(2014) وانخفض الى(33%) في عام(2015)، ثم الى(11%) في عام(2016)، وصار معدل نمو سالب في عام(2017) وحتى اخر مدة الدراسة.

الجدول(1)

العمليات الإرهابية وإجمالي الضحايا في العالم للمدة (2004-2020)

السنة	هجوم انتحاري	العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	إجمالي عدد الضحايا	معدل نمو اجمالي عدد الضحايا (%)*	معدل نمو العمليات الارهابية%	معدل نمو عدد القتلى%
2004	62	1145	5659	11637	17296	85.93		
2005	214	2011	6232	12686	18918	9.37	75.63	10.12
2006	176	2742	9279	15390	24669	30.39	36.35	48.89
2007	363	3164	12743	21227	33970	37.70	15.39	37.33
2008	235	4777	8891	17811	26702	-21.39	50.97	-30.22
2009	179	4623	8642	20650	29292	9.69	-3.22	-2.80
2010	168	4673	8347	15198	23545	-19.61	1.08	-3.413
2011	101	3610	4381	10354	14735	-37.41	-22.74	-47.51
2012	89	2913	2814	6372	9186	-37.65	-19.30	-35.76
2013	45	1063	1839	3621	5460	-40.56	-63.50	-34.64
2014	201	2843	2943	12834	15777	188.95	167.45	60.03
2015	392	2910	3920	14635	18555	17.60	2.35	33.19
2016	643	3624	4372	17382	21754	17.24	24.53	11.53
2017	532	2974	3956	12674	16630	-23.55	-17.93	-9.51
2018	194	1074	1934	4836	6770	-59.29	-63.88	-51.11
2019	74	387	634	1932	2566	-62.09	-63.96	-67.21
2020	22	115	275	743	1018	-60.32	-70.28	-56.62

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي على الموقع:
www.start.umd.edu

(*) من حساب الباحث اعتمادا على المعادلة التالية: (سنة المقارنة – سنة الأساس) / سنة الأساس * ١٠٠

يتضح من الجدول ان العالم شهد ارتفاعا كبيرا في عدد الضحايا بعد عام ٢٠٠٣ وكان عام ٢٠٠٧ الأسوأ إذ سجل أعلى عدد من الهجمات الانتحارية وأعلى عدد من الضحايا، في حين شهد عام ٢٠٠٨ أعلى عدد من العمليات الإرهابية، وشهدت المدة (٢٠١١-٢٠١٣) انخفاضا في عدد الضحايا والعمليات الإرهابية لتعود للارتفاع مجددا اثر اجتياح تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية، ثم عادت للانخفاض خلال المدة (٢٠١٨- ٢٠٢٠) بعد هزيمة هذا التنظيم في العراق عام ٢٠١٧ كما يتضح من الشكل (١).

الشكل (1)

عدد الجرحى والقتلى والعمليات الإرهابية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

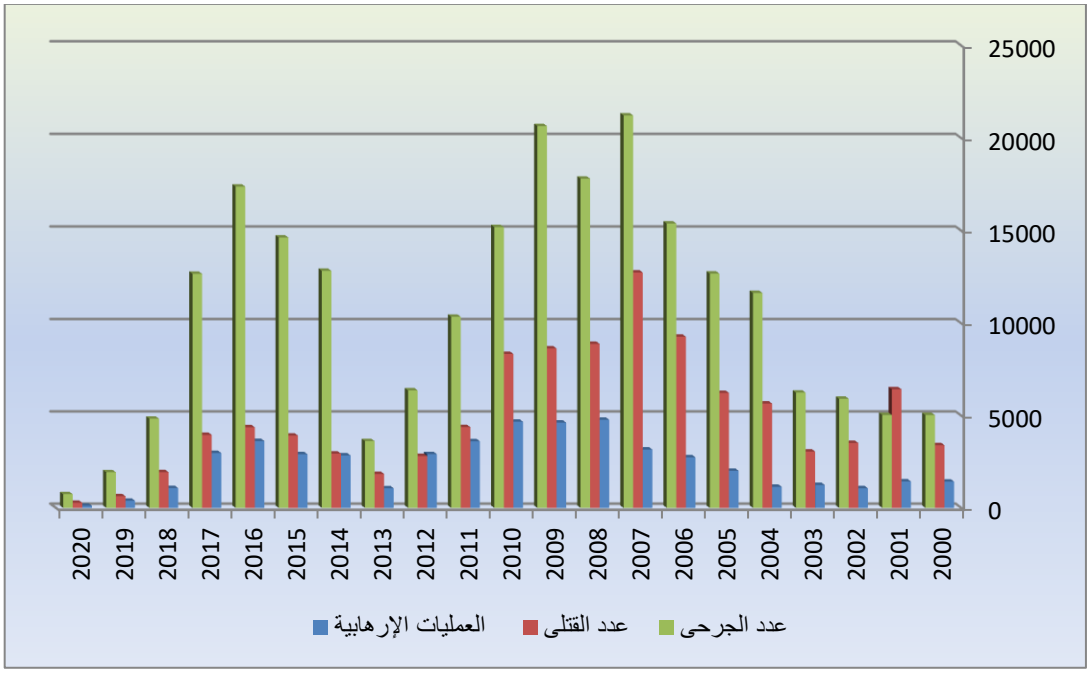

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي على الموقع: www.start.umd.edu

١- أثر الإرهاب في النمو الاقتصادي:

للإرهاب تأثير سلبي واضح في النمو الاقتصادي سواء في الدول النامية أم المتقدمة، لكن هذا التأثير ينخفض بشكل كبير في الدول المتقدمة نتيجة وجود مؤسسات فاعلة وكفوءة تتمكن

من وضع سياسات مناسبة تحد من الخسائر الناجمة عن الإرهاب فضلا عن تمتع اقتصاداتها بالتنوع وعدم الاعتماد على سلعة واحدة. **(Cinar, 2017)**

في دراسة لجوبتا وآخرين **(Gupta: 2004, 184)** في آثار النزاعات المسلحة والإرهاب في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، أظهرت النتائج أنه إذا كان هناك نزاع مسلح في أي بلد يمكن ملاحظة انخفاض معدلات النمو وارتفاع التضخم، مما يؤدي إلى آثار سلبية في عائدات الضرائب والاستثمار. في دراسة أخرى لبعض الباحثين **(AK.: 2015, 26)** قاموا فيها بإجراء جرد للدراسات النظرية التي بحثت العلاقة بين النمو الاقتصادي والارهاب، وتوصلت الى استنتاج بأن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والارهاب **(Cinar: 2017,102)**.

وينتج التأثير السلبي للإرهاب في النمو الاقتصادي من اتجاهين مباشر وغير مباشر، فالاتجاه المباشر يأتي من خسارة جزء من رأس المال المادي نتيجة تدمير البنية الأساسية ورأس المال الإنتاجي، فضلا عن خسارة رأس المال البشري الناجم عن عمليات القتل والاصابة، أما الإتجاه غير المباشر فيتمثل في الأثر السلبي الذي يتركه الإرهاب على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة التي تؤثر في النمو الاقتصادي مثل الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الإنفاق الحكومي والأسواق المالية، البطالة والسياحة وغيرها **(العدل، ٢٠٢١: ١٨٧)**.

٢- أثر الإرهاب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

شهدت الاقتصادات التي تعاني من العمليات الإرهابية وخصوصاً النامية في نهاية القرن المنصرم، تحولات جوهرية في توجهات السياسة الاقتصادية، من حالة الرفض للاستثمارات الأجنبية المباشر إلى الحالة الجديدة التي تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك للقناعة بأهمية الدور الذي يؤديه في التأثير بالنشاط الاقتصادي، بوصفه مصدراً رئيساً لتمويل المشروعات الاستثمارية، فضلا عن نقل التكنولوجيا المتطورة وتوفير فرص العمل باستغلال

الطاقات العاطلة والفائضة عن العمل، إلا إن هذا التحول الكبير في الفكر الاقتصادي للعديد من البلدان النامية، فانخفضت الاستثمارات الأجنبية وتدفقاتها بشكل كبير إلى البلدان النامية إلى(63) مليار دولار في عام(2020)، بعد ان كانت(237) مليار دولار في عام(2000).**(البياتي: 2008: 130)**

وهذا التراجع لا يقتصر على البلدان النامية بل شمل معظم بلدان العالم، فكان التراجع في معظم دول العالم واضحاً جداً، إذ انخفض حجم الاستثمار من(1492) مليار دولار في عام(2000) إلى (735) مليار دولار في عام(2001) بنسبة(50.7%) ثم إلى(537) مليار دولار في عام (2002) بنسبة(64%) عن عام(2000) ونسبة(26.9%) عن عام(2001) إذ بينت إحصائية لوزارة التجارة الأمريكية في عام(2003) أن الاستثمارات الأجنبية الإجمالية تراجعت بنسبة تزيد على(50%)، اذ تراجع إجمالي الاستثمارات العالمية في الولايات المتحدة بنسبة (54.5%) لتصل إلى(124) مليار دولار في عام(2001) ثم الى(44) مليار دولار في عام (2002) بنسبة(64.6%) عن عام(2001)، حيث ان حجم الاستثمارات في الدول المتقدمة كان(1246) مليار دولار في عام(2010)، وأرتفع حجم الاستثمارات الى(1473) مليار دولار في عام(2016)، واتخفضت الى(647) مليار دولار في عام(2020) بسبب جائحة كورونا، وهذا الانخفاض شمل حتى الدول النامية ودول التحول الاقتصادي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، باستثناء الصين التي تزايدت استثماراتها ولم تنخفض كثيراً في اثناء جائحة كورونا، فكانت(583) مليار دولار في عام(2020) كما في الجدول(2).

ان تراجع الإنفاق الاستثماري على مستوى العالم في عام (2002) كان بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة مع بعضها من أهمها التوقعات غير المتفائلة للمستثمرين الناتجة عن أحداث

(11) سبتمبر (2001) التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية. **(المشعل وابن سلمان: 2004: 9)**

ان احد مؤشرات قياس تأثير الإرهاب على الاستثمار هو المقياس المركب للمخاطر القطرية الذي يصدر بصورة دورية وبشكل شهري يصدر عن **(P.R.S)*** ويعتمد المؤشر على ثلاثة احتمالات أو سيناريوهات تبين مقياس لحالة الخطورة لعام**(2004)**، إذ يبلغ عدد الدول التي يشملها المقياس(140) بضمنها(18) دولة عربية وبضمنها ثلاث مؤشرات فرعية لتقيم مقدار المخاطرة على الاستثمار في البلد، تبلغ نسبة(50%) من المؤشر المركب ومؤشر لتقييم المخاطر المالية والنقدية(25%) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية بنسبة(25%)، وبالاعتماد على هذا المؤشر تم تصنيف الدول العربية كما في الآتي: **(عزام: 2001: 69)**

أ- الدول العربية منخفضة المخاطرة وعددها (11) بدرجة مخاطرة منخفضة جداً وهي سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، وليبيا، وتونس والمغرب وسوريا والاردن.

ب- الدول العربية التي تكون درجة المخاطرة فيها معتدلة هي (3) دول جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية.

ت- الدول العربية التي تكون درجة المخاطرة فيها مرتفعة وهما دولتا السودان ولبنان، واليمن.

ث- الدول العربية التي تكون درجة المخاطرة فيها مرتفعة جداً وهما دولتا العراق والصومال.

* P.R.S : مؤسسة تقيس مؤشرات المخاطر القطرية، وتعني استراتيجية الحد من الفقر وهي مؤسسة رائدة عالمياً في تصنيف المخاطر الجيوسياسيى والمخاطر القطرية والتنبؤ بها، التي تمثل الدليل الدولي للمخاطر.

ان ارتفاع درجة المخاطرة في العالم العربي أثر بشكل واضح على تدفق الاستثمارات إذ انخفضت التدفقات الاستثمارية الى(2.1) بليون دولار في عام(2005) بعد ان كانت(2.5) بليون دولار في عام(2004)، وكانت(3.1) بلايين دولار في عام(2002) وكانت(4.6) بلايين دولار في عام(2000).

تعد احداث(11) سبتمبر الحدث المفصلي في تاريخ العداء ضد العرب والمسلمين، فتمثل في زيادة المشاعر المعادية للعرب في الخارج الأمر الذي شجع بعض المستثمرين من الدول العربية وبالذات أبناء المنطقة على التفكير في تقليص حجم الاستثمارات و التعاملات المالية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية، نتيجة تجميد أموال بعض المستثمرين العرب من الدول التي وجهت إليها تهمة الإرهاب كجزء من الحرب التي تشنها أميركا ضد الإرهاب وان ما مقداره ثلثي الاستثمارات العربية في الخارج مستثمرة في الأسواق المالية للولايات المتحدة الامريكية، أو مودعة لدى البنوك الأميركية.**(عبد العال: 2005: 8)**

الجدول (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا (مليار دولار)

المنطقة الاقتصادية	2000	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
الدول المتقدمة	1228	503	347	521	685	923	1246	1427	1573	1473	1284	647
الدول النامية	237.9	204	157	101	78	120	297	362	389	399	350	63
دول التحول الاقتصادي	26.6	27.2	27	34	47	52	62	74	84	96	86	35
الولايات المتحدة الأمريكية	274	124.4	44	67	102	251	423	546	631	529	476	93
الصين	83	46.8	50	64	74	213	354	453	688	704	739	583
بريطانيا	71	53.8	12	32	33	34	47	79	73	69	70	37

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :.Fragile state index Annual Report .(2006-2020) .the fund for the peace,WWW.fragilestateindex.org

٣- أثر الإرهاب على الأسواق المالية

تؤدي أسواق المال دوراً مفصلياً مهماً جداً في التأثير على النشاط الاقتصادي، لما لها من أهمية اقتصادية كبرى في الاقتصاد العالمي من خلال نقل رؤوس الأموال، إذ تقوم بتجميع المدخرات لدى القطاع العائلي وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي وتوجيهها إلى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، فيكون دورها بمنح الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين بمختلف الآجال والآماد، ان الأسواق المالية تقدم خدماتها إلى وحدات العجز بالحصول على الأموال من مختلف المصادر وبكفاءة عالية وكلفة أقل، في حين ان وحدات الفائض فإنها تستفيد من آلية السوق، بوصفها الوسيلة التي يمكن ان تقدم خدماتها الادخارية والاستشارية في آنٍ واحد من خلال أدوات الملكية والمديونية، وتتحقق كفاءة الخدمات التي يقدمها سوق المال من خلال فاعلية الوحدات العاملة في السوق المالي، وتوفر السيولة والمرونة الكافية للأموال المطلوبة أو الأموال المعروضة في السوق المالي، عليه ان السوق المالي تخلق ارضية للعرض والطلب على الأموال، وتسهم في توفير العديد من الفرص الاستثمارية امام المدخرات لدى الوحدات الفائضة للمساهمة في انشاء العديد من المشروعات الإنتاجية، أو توسيع المشاريع القائمة بإضافة خطوط إنتاجية جديدة للوصول للحجم الأمثل باستغلال وفورات الحجم للمشروع المنتج.**(الشيخلي: 2002: 154)**

إن الأهمية النسبية لأسواق المال في الاقتصاد العالمي كبيرة، اذ بلغت القيمة السوقية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(GPD) للاقتصادات المتقدمة نحو(88%)، في حين نجد أن هذه النسبة في دول البورصات الناشئة تصل إلى (75%)، اما في الدول النامية فان النسبة لا تتجاوز (25%) في عام(2004) من الناتج المحلي الإجمالي، اما البلدان العربية فان سوق المال تسهم بمبلغ(120) مليار دولار في عام(2004) بعد ان كانت(201) قبل احداث برج

التجارة العالمي في عام(2001) إذ حقق القطاع المالي والمصرفي في الأسواق العربية نتائج إيجابية ومشجعة نتيجة التحسن في المناخ الاستثماري العام خلال نهاية عقد التسعينات من الألفية الثانية، وهذا قد يكون بفعل ارتفاع أسعار النفط الخام بمستويات تناسب السياسات والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الإصلاح، والتوجهات لتحرير أسعار الفائدة والسياسات النقدية التي نجحت في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار فانعكست في الاقتراض للقطاعات الإنتاجية والدخول في أسواق المال، وشهدت التقلبات العنيفة في السياسات والإستراتيجيات في القطاعات الاقتصادية والمالية فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، ان الآثار التي خلفتها أحداث(11) أيلول على سوق المال في الولايات المتحدة الامريكية ونتج عن ذلك ركود اقتصادي وتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة للمستثمرين العرب في هذه السوق، إذ تقدر الخسارة خلال ايام محدودة جدا بما يقارب(11) مليار دولار.**(فاروق: 2003: 19)**

يعتبر راس المال جبان في المخاطرة فيستهدف البيئة المناسبة للحفاظ على الاصول المالية ومبدأ تحقيق الارباح، وكلا الشرطين هما بمثابة الشرط الضروري والشرط الكافي لتحقيق الأمثلية وهما المبدآن اللذان يكملان بعضهما بعضا ويحركان رؤوس الأموال فكان المستثمرون في سوق المال يبحثون عن الأسواق الآمنة وإن كانت ليس بالضرورة أكثر ربحية وهذا تحرك طبيعي بالنسبة لرؤوس الأموال لما تتصف به من الخوف لذا يعبر عنه برأس المال الجبان الذي يبحث عن الاستقرار قبل الربح.

فكان من الطبيعي ان توجه الدعوات الى عدم هجرة رؤوس الأموال الى الخارج، ومحاولة ايجاد السبل الأمنة لتحقيق الاستثمارات في الداخل وإيجاد السبل لتهيئة البيئة المناسبة لتوطين رؤوس الاموال في الداخل، والأثر الذي يمكن ان يتحقق من خلال توطن رؤوس الاموال العربية دون هجرتها الى الخارج، ولا سيما بعد تجميد بعض الأرصدة المالية والنقدية والاستثمارات

لرجال أعمال وحكومات عربية في أسواق الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوربي، وشهدت الفترة بعد الأحداث الإرهابية المتصاعدة بعد عام(2001) توجهاً أكثر نحو التوطين لرؤوس الأموال العربية وبالذات السعودية، وساهم ذلك في تخفيف التهافت على الأسواق الأمريكية للأسهم والسندات وتحفز الكثير من المستثمرين على توزيع استثماراتهم في أسواق اخرى من مناطق العالم بما فيها الاستثمار المحلي والإقليمي، فسجلت سوق الأسهم السعودي ارتفاعاً قياسياً في هذا المؤشر. **(Habibi: 2010: 3)**

من أهم النتائج التي ترتبت على احداث(11) سبتمبر(2001) في أسواق المال والتباطؤ في النشاط المصرفي مايأتي :**(اليوسفي: 2007: 27)**

أ- انخفاض العوائد المالية بسبب انخفاض معدل الفوائد في الأسواق الخاصة بالدول الصناعية الأمر الذي نجمت عنه الخسارة في المحافظ المالية .

ب- تباطؤ في تسوية المدفوعات وتدفق الرساميل في الخارج والتي تبدأ من القطاع الخاص غير المقيم، باتجاه المصارف في دول المنطقة العربية أو الاقليمية.

ت- إعطاء أهمية كبيرة لضرورة مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الإرهاب وفرض مجموعة من الاجراءات والمعايير للتأكد من الانضباط في مكافحة غسيل الأموال التي تذهب إلى تمويل الإرهاب.

ث- الشكوك التي وجهت إلى المصارف الاسلامية مما أدى إلى تقلّص أعمال المصارف الإسلامية عموماً بسبب الشروط التي وضعت عليها وتشديد القيود والمضايقات التي تفرض عليها بحجة تعاملها مع زبائن يوجد شك في انتمائهم الى منظمات إرهابية.

٤- أثر الإرهاب في قطاع السياحة:

للإرهاب آثار لا تقتصر على مجال معين دون أخر ولا قطاع دون غيره بل تمتد آثاره السلبية إلى الأنشطة كافة الاقتصادية السلعية التي تنتج السلع العينية والخدمية مثل قطاع السياحة والتامين، إلا ان قطاع السياحة من القطاعات التي لها ميزة ترتبط بالاستقرار والامن الاجتماعي، بالوقت نفسه يعد القطاع السياحي من القطاعات التي تسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في كثير من دول العالم، كما أنهُ يسهم بنسبة مهمة في موازين المدفوعات في العديد من الدول، لا بل أكثر من ذلك أن العائد من قطاع السياحة قد تجاوز العائد من القطاعات الإنتاجية الاخرى على مستوى الاقتصاد العالمي وهذا ما أظهره تقرير منظمة السياحة العالمية فكان عائد السياحة(729) مليار دولار أي ما يساوي(19%) من الناتج القومي العالمي، وكانت نسبة المساهمة لهذا القطاع قد فاقت مساهمة جميع القطاعات في الناتج القومي العالمي في عام(2016). **(الزبيدي: 2016: 195)**

يتميز القطاع بانه شديد الحساسية للاستقرار السياسي، وبالخصوص للإرهاب لان السياحة هي البحث عن الوقت للراحة والاستجمام وليس لأداء العمل وتحقيق المكاسب، اذ اثبتت الوقائع ان العمليات الإرهابية تسبب عدم الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى اختفاء آو انخفاض اعداد السياح، وتشير الإحصاءات الناتجة من الهجمات الإرهابية في(11) سبتمبر إلى تغير نمط الطلب على الصناعة، إذ أدت إلى تراجع الطلب العالمي على السياحة في الولايات المتحدة(8%) في عام(2002) واستمر التراجع الى نسبة(10%) في عام(2004)، نتج عما سبق كساد وركود شبه كامل للسياحة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة على المستوى العالمي التي تعزى إلى عدم الاستقرار وانتشار العمليات والهجمات الارهابية في بلدان مختلفة من العالم المتقدم والنامي، فارتفعت معدلات البطالة في البلدان غير

المستقرة إلى(15%) وما يقارب(10) ملايين فرد كان يشغلون وظيفة خاصة أو عامة على المستوى العالمي، وبلغت ذروة نسب الانخفاض في عام(2004) ثم تراجعت النسب الى(5%) عام(2005) وتراجعت إلى(2%) في عام(2006)، وقد بينت المنظمة العالمية للسياحة أن من نتائج الإرهاب ساد شعور ورغبة لدى الدول التي تعتمد على قطاع السياحة في توليد الناتج المحلي الإجمالي فكان التوجه نحو إحلال السياحة المحلية محل السياحة الدولية فانعكس بشكل ايجابي على توطين السياحة المحلية وهو من الأمور التي تدعم القطاع السياحي في كل بلد. **(Ali: 2008: 20)**

٥- أثر الإرهاب في التجارة الخارجية:

ولا تقتصر أثار الإرهاب على القطاع السياحة فقد عانى قطاع التجارة هو الأخر شأنه شأن باقي القطاعات الاقتصادية من أثار الهجمات الإرهابية والحروب الأهلية والصراعات الاثنية والقومية، أن التجارة بين البلدان تقوم على اساس العوامل الاقتصادية مثل تشابه الدخل وتشابه الاذواق والميزة النسبية أو الميزة المطلقة، هذا لا يكفي وحده وإنما يحتاج إلى اعتبارات أخرى كالاعتبارات السياسية التي تؤثر على التجارة الدولية في بعض البلدان تستخدم العقوبات أو تفرض شروط صندوق النقد الدولي لتحرير التجارة مما يلحق الضرر بالإنتاج المحلي، وتستخدم الولايات المتحدة التجارة كأداة للسياسة الخارجية في فرض العقوبات على البلدان التي تعتقد انها تمول او تؤوي الارهاب، أو يعتقد انها تهدد السلم العالمي، وحتى في حالة عدم فرض الحكومة العقوبات التجارية على الشركاء التجاريين يمكن أن تؤدي إلى مشاعر غضب شعبية لمقاطعة المنتجات لهذا البلد، ان طبيعة العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة والدول الاخرى وخصوصاً العربية قد يؤثر في الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية، إذ كانت العلاقة حساسة ويبرز التأثير الكبير من خلال مجموعة من الأحداث وهي:

أ- حرب الخليج الأولى وتحرير دولة الكويت(1991)

ب- هجوم(11) سبتمبر عام(2001)

ت- الانتفاضة الفلسطينية عام (2001)

ث- احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية(2003)

فإذا أخذنا النتائج المترتبة للعلاقات التجارية العربية -الأمريكية بعد إحداث سبتمبر نجد أن هناك زيادة في النسبة بين الولايات المتحدة والبحرين، اما العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الامريكية فانها كانت سلبية كما في الجدول(3) وبصورة إجمالية فان العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الامريكية بدأت بالتراجع بعد احداث برج التجارة العالمي واستمر التراجع في الاستيرادات لمدة(3) سنوات.

عند حدوث الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من مشاعر غضب ضد الولايات المتحدة ومساندتها للكيان الصهيوني ضد الدول العربية وشعوبها انعكس على العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية في العالم العربي فكان لها التأثير السلبي للطلب في البضائع والمنتجات الأمريكية في الدول العربية، لكون الاحداث كانت في فترات متقاربة فانعكس بالمجمل على العلاقات التجارية والاجتماعية وخلق شعوراً لدى المجتمعات العربية بان الحكومات لا تمثلهم في الصراع ضد قضيتهم القومية

وبعكسه تماماً بعد تحرير الكويت عام(1991) إذ ازداد حجم صادرات الولايات المتحدة الى الأسواق العربية، وبالذات المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي للتدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة في تحرير الكويت إلا إن هذه الزيادة قد تراجعت خلال المدة(2000-2010) في السوق العربي وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء العلاقات التجارية مع المملكة العربية السعودية وتراجعت مع باقي الدول العربية الصادرات

الأميركية في تلك البلدان، إذ انخفضت من(30%) في عام(2001) إلى(12%) في عام(2010) وبقيت حصة السوق الأميركية في كل من سلطنة عمان ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة مستقرة نوعاً ما خلال(2000–2010) وارتفعت حصة السوق الأميركية في دولة الكويت بشكل كبير بعد عام(1991) حتى عام(2010) كما موضح في الجدول(3).

الجدول (3) الحصة السوقية للولايات المتحدة في العالم خلال المدة (2000-2020)

الدولة	2004	2006	2008	20010	2012	2014	2016	2018	2020
السعودية العربية	0.22	0.21	0.20	0.16	0.13	0.11	0.10	0.09	0.07
الإمارات	0.09	0.10	0.09	0.07	0.10	0.11	0.09	0.12	0.09
الكويت	0.16	0.14	0.13	0.13	0.14	0.16	0.16	0.17	0.11
الدول العربية	0.13	0.12	0.12	0.09	0.09	0.10	0.09	0.10	0.06
الشرق الأوسط	0.17	0.16	0.15	0.11	0.12	0.10	0.09	0.10	0.09
أمريكا ألاتينية	0.44	0.48	0.50	0.44	0.36	0.38	0.42	0.39	0.30
إفريقيا	0.09	0.08	0.08	0.07	0.06	0.09	0.10	0.09	0.06
البلدان النامية	0.25	0.26	0.26	0.18	0.14	0.16	0.20	0.19	0.15

Source:

1- Nader Habibi, Import Demand Behavior of Arab Countries: Recent Trends and Influence of Geopolitical Events Crown, Center for Middle East Studies and Department of Economics, Brandeis, University October 2010,p8

2- Fragile state index Annual Report .(2012-2020), the fund for the peace,WWW.fragilestateindex.org.

ثانياً- أثر الإرهاب في المتغيرات الاجتماعية

يعبر معدل تراجع الجريمة عن حالة الأمن الاجتماعي، وبعكسه في حالة تفشي الجريمة وزيادة معدلاتها تشير إلى حالة غياب الأمن على المستوى الفردي والاجتماعي، فمؤشر معدل الأمن مرتبط بالقدرة التي تملكها المؤسسات الخاصة والعامة لمكافحة الجريمة والتصدي لها، حيث ان حماية الأفراد وممتلكاتهم من مسؤوليات الدولة، ويشكل العنف الأسري والعنف على الأفراد مركز الصدارة في إرهاب الفكر الاجتماعي، من جراء الصراعات الاجتماعية الحادة التي تحصل مع التحولات السياسية أو التحولات الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالعنف المؤسسي أو العنف الكامن الذي يتمثل بالصراع بين الطبقات الحاكمة في المجتمع التي تشرع القوانين، ويعبر عنه بالاختلالات الهيكلية والتناقضات المتخفية في الهياكل الاجتماعية للمجتمع التي تؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية، والنقص في إشباع الحاجات الأساسية.**(إسماعيل: 2007: 12)**

فضلا عن الأضرار الاجتماعية لضحايا العمليات الإرهابية والتي تشكل عبئاً في تدني المستوى المعيشي والبطالة لكون معظم هؤلاء الضحايا مسؤولين عن إعالة أسرة، مما يفرض أعباء إضافية على مستوى الأسرة ويؤثر سلباً في الخطط التنموية من خلال ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، بسبب ارتفاع المصابين الذين لم يستطيعوا الاستمرار في اعمالهم اليومية.

تعد الحروب والصراعات المسلحة والعمليات الإرهابية التي جعلت الكثير من البلدان تعاني من نتائج الصراعات المسلحة والإرهاب، فقد اخذت الصراعات تأثيرها الواضح والكبير في الحياة المدنية للمجتمعات، وعلى مر التاريخ ومنذ نشوء ظاهرة الإرهاب ثمة تأثير متبادل بين الظاهرة الدينية والظاهرة الاجتماعية، وان المجتمع يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في صناعة العنف لدى أفراده من خلال دور الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الأفراد ومن خلال التنشئة

الاجتماعية التي تسهم في خلق أشخاص يتصفون بالعنف، ان ثقافة المجتمع تعد المصدر الثاني الذي يجيز أنواعاً من السلوك العدواني.**(كبة: 2009: 4)**

اتفق معظم الباحثين ان الإرهاب كتنظيم أسس مقوماته المعنوية على أرث فلسفي وفكري سلطوي مضطرب، ومن ميراث فقهي لا يعترف بالتعددية السياسية والحزبية والطائفية والدينية، هذا التنظيم يقوم على تكفير وتخوين وتضليل المخالف بالرأي، أي لا يمكن تفسير الاضطراب الاجتماعي والنفسي الذي تعتنقه الجماعات الإرهابية بمنأى عن الفكر السياسي والعقائدي المتطرف في المنطقة العربية، يبين الجدول(4) ان الاسباب المادية كانت هي الدافع الأكبر تأثير على سلوك الأفراد للانخراط في المنظمات الإرهابية بنسبة(35%)، لهذا كان الباحث اعتبر الاسباب الاقتصادية هي احد الدوافع والاسباب وقد تكون النتائج للعمليات الإرهابية في العراق خلال المدة(2020-2004)، ومن ثم السلوك الاجتماعي وتأثير البيئة التي يعيش فيها الأفراد بنسبة(22%)، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الدوافع المادية، لهذا نلاحظ اركز الإرهاب في مناطق معينة من العراق دون غيرها، فكان نشط في المنطقة الغربية والشمالية، بسبب البيئة الاجتماعية التي وفرة الى درجة ما بيئة حاضنة للإرهاب، ان المشاعر الطائفية التي قد استغلت من قبل جهات معينة في العراق ساعدت على انتشار الإرهاب في العراق بنسبة(11.9%)، اما الاعلام فلا يقل أهمية عن دور الطائفية في التأثير على افراد المجتمع للانضمام الى المنضمات الإرهابية النشطة في العراق، وقد وضفت قنوات ومحطات اعلامية ادت الى انسياق المجتمع بشكل كبير فكانت النسبة(8%)، بعد ذلك استغل التنوع الديني في العراق ليكون سبب في انتشار الارهاب فمثل نسبة ليست قليلة فكان مقدراها(8%)، وكانت العوامل النفسية والسياسية بنسب اقل.

الجدول(4) الأسباب التي تدعو إلى الانضمام للمنظمات الإرهابية

ت	الأسباب	العدد	النسبة المئوية%
1	مادية	94	%35
2	اجتماعية	59	%22
3	طائفية	32	%11.9
4	إعلامية	23	%8.6
5	دينية	22	%8.2
6	نفسية	21	%7.8
7	سياسية	16	%5.9

المصدر: عينة مشتركة (الاختبارات والنتائج للطلبة الجامعيين والاساتذة والمثقفين)

١- أثر الإرهاب في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع

ان انتشار العمليات الإرهابية في أي بلد تلحق ضرراً بالغ الأهمية في الخدمات الأساسية للمجتمع بصورة مباشرة من خلال التأثير على البنى التحتية لقطاعات الخدمات، أو بصورة غير مباشرة من خلال زيادة الضغط على الخدمات كما هو الحال في القطاع الصحي الذي يكون عاجزاً عن تقديم الخدمات في حال زيادة العمليات الإرهابية، بشكل يفوق المتوقع للحالات الطارئة، أو كما يحدث في قطاع التعليم والتربية إذ نلاحظ ان العمليات الإرهابية كانت توجه للمدارس والجامعات، وحتى إلى مقر وزارتي التعليم والتربية سواء كانت عمليات تفجير أم قتل وخطف، أم تهديد يوجه للعاملين في هذه الوزارات الأمر الذي أدى إلى هجرة الكفاءات وانعكس سلباً على المستوى التعليمي في معظم البلدان التي تعرضت للإرهاب الممنهج كما هو الحال في العراق وبعض بلدان المنطقة، فضلا عن عمليات التهجير التي خلقت شرخاً اجتماعياً كبيراً

انعكس على الحالة الاجتماعية للناس وتركت أعمالها فارتفعت نسبة البطالة إلى معدلات مرتفعة في كل البلدان التي تعاني من الفكر الإرهابي المتطرف.**(الجبوري: 2008: 35)**

أمتد تأثير الإرهاب إلى الأطفال والمهجرين وشمل حتى النساء التي عانت من التدهور الأمني والتعليمي، فانتشار الأمية في العالم الاسلامي والعربي وخصوصاً البلدان التي تعاني من الفكر الإرهابي، التي وصلت إلى نسبة(60%) في عام(2004)، وقد تعذر على أي فتاة الدوام في المدرسة أما من الخوف على حياتها أو عدم استقبال المدارس لها في المناطق الساخنة كما هو الحال في افغانستان وسوريا والعراق ودول أخرى.

٢- أثر الفقر في زيادة الإرهاب

يؤثر الإرهاب على المناطق التي يتوسع فيها ويصنف اهلها الى موالين ومعداايين له، فيعتبر كل ممتلكات المعاديين له غنائم حرب، وحتى الموالين يفرض عليهم الضرائب بحجة دعم دولة الخلافة، بالاضافة الى الابتزاز والخطف والاساليب الاخرى، فيسبب افقار الناس بطريقة مباشرة، وقد يسبب الهجرة وترك الاعمال والوظائف، وفي كلتا الحالتين يكون سبب رئيس لارتفاع معدلات الفقر، وبينت الدراسات ان هناك علاقة جدلية تنشأ بين الإرهاب وانخفاض المستوى المعيشي، فالإرهاب يتوسع ويجد الارض الخصبة والحواضن المخلصة عندما ترتفع معدلات الفقر وتتوسع بشكل سريع في المجتمعات التي يزداد فيها التوسع الطبقي، ويكون فيها توزيع الدخل والثروة بطريقة غير عادلة فيظهر التهميش لفئات وشرائح واسعة من المجتمع، حيث ان ضحايا الفقر هم في الغالب ضحايا الإرهاب أنفسهم، سواء كانوا بصورة مباشرة أم غير مباشرة، أن الأسر قد تكون في مناطق كاملة تحت خط الفقر، أو في الفقرِ المدقع، بعد أن يقتل أو يخطف أو يجرح مُعيلها، فيدخل الاطفال وكبار السن في سوق العمل مرغمين، وهم أشخاص

خارج قوة العمل، ويفرض على النساء ضحايا الإرهاب سواء كنّ أرامل أو منكوبات بفعل الإرهاب، البحث عن فرصة عمل في قطاع خدمي متخلف مع فقدان المهارة للحصول على عمل يولد دخلا يغطي الحاجات الضرورية.

إذ تنصب الجهود وتوضع البرامج في كثير من البلدان المتقدمة للتخفيف من حدة الفقر بهدف معالجة الأسباب البنيوية والهيكلية للبطالة وتوليد فرص العمل لمعالجة أسباب نقص فرص العمل أمام القوى العاملة، وينبغي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض التي تقع تحت خط الفقر لكي لا تكون منطقة هشة ورخوه أمام التنظيمات الارهابية، ويجب على الحكومات أن تباشر بوضع وتنفيذ إستراتيجيات تدريبية لتطوير المهارات لفئات محددة، تعمل من خلالها على تحسين نوعية الموارد البشرية وتضمن المشاركة للقطاع الخاص بصورة فاعلة.**(غريب: 2009: 69)**

٣- أثر الإرهاب في إمكانات تمكين المرأة

المرأة نصف المجتمع فان صلح حالها صلح المجتمع، حيث ان تمكين المرأة هو توفير بيئة آمنة للعمل والحياة، ان البيئة غير الآمنة تؤثر بشكل سلبي في حرية المرأة الشخصية مما يعزلها عن دورها في الحياة العامة، وأداء وظيفتها بمقدار نسبتها في المجتمع، وبعكسه يكون التأثير سلبياً في الحياة الاقتصادية الاجتماعية فقد شهدت العقود الأخيرة تراجع دور المرأة في الحياة بشكل يتناسب مع التقلبات السياسية وعدم الاستقرار الأمني فأثر كثيراً في الجانب الاجتماعي، إذ عاق فقدان الأمن ضمن أحداث العنف الجارية في البلدان التي تشهد تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية بأشكالها المختلفة والتميزية ضد المرأة، مما شكل عائقاً أمام عملية التمكين للمرأة.

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها المتغيرات والقيود الاجتماعية والاعراف والتقاليد المتأصلة في المجتمعات النامية عامة والعربية خاصة، التي تمثل أحد الأسباب التي تحول دون نيلها حقوقها بصورة كاملة وبشكل ملموس، ان الظروف التي عاشتها المرأة أفرزت العديد من الظواهر والاشكالات التي قد تكون سلبية، وعزز كل ما سبق انتشار ظاهرة الإرهاب التي تكون معروفه في المجتمعات العربية، وقد أكد تقرير للأمم المتحدة على حصول انتهاكات خطيرة لحقوق المرأة. **(الزيني: 2009: 356)**

٤- أثر الإرهاب في البطالة

يرى العديد من الباحثين ان الإرهاب له آثار على البطالة وذلك من خلال الهجرة الداخلية والخارجية التي سببت في ترك وظائف وأعمال الكثير من الافراد، ونزوحهم الى مناطق واماكن جديدة تاركين ورشهم ومحالهم التي كانوا يعملون بها، لذا نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الموصل والانبار وصلاح الدين وديالى، بسبب سيطرة التنظيمات الإرهابية على مناطق واسعة منها، واعتبرت وزارة التخطيط ان احد اهم اسباب انتشار البطالة في بعض محافظات العراق هي بسبب التنظيمات الإرهابية في تلك المناطق، وهجرة معظم المكونات الاخرى خارج المحافظات، وأرتفعت نسب البطالة من(10%) الى(39%) في المناطق التي خضعت لسيطرة الإرهاب. **(وزارة التخطيط: 2020، 271)** وبنفس الوقت أن للبطالة آثاراً سلبية عديدة في الفرد والمجتمع ومن ذلك ما يحدث من آثار سلبية في الجانب الأمني، ان العلاقة بين البطالة والجريمة موضوع حظي باهتمام العديد من الباحثين في مجال الاجتماع وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة بين البطالة والآمن الاجتماعي، ومن أبرزها التفكك الأسري وارتفاع معدلات الهجرة، وان من أهم آثارها ارتفاع معدلات الجرائم لسرقة الأموال وارتفاع معدلات وجرائم الخروج عن القانون، وتنامي

معدلات التطرف الفكري الاصولي بين العاطلين، تعني البطالة حرمان الفرد من الدخل الضروري، مما قد يضطر العاطل عن العمل إلى الانخراط في الإرهاب لتحقيق دخل قد يغطي الضروريات، لا يعني الأمر ان كل عاطل عن العمل هو متورط في أعمال إرهابية، لأن الفرد حين يعجز عن تغطية حاجات عائلته تسوء حالته النفسية، وقد يقدم تحت تأثير الفقر والبطالة إلى الانتماء أو ارتكاب الأعمال الاجرامية.**(حسين: 2007: 5)**

المبحث الثالث: مقاييس ومؤشرات الإرهاب

لا يختلف موضوع الإرهاب عن غيره من المواضيع التي لها جذور وصلات عميقة بحياة الفرد والمجتمع، لذا اقتضت الضرورة ان توضع مؤشرات لقياس مقدار تأثيره على المجتمع والاقتصاد، فقدمت العديد من المنظمات العالمية والمؤسسات الدولية لوضع مجموعة من المؤشرات، التي من خلالها معرفة حجم ومقدار تأثير الارهاب على الاقتصاد والمجتمع والسياسة ومن ابرز هذه المؤشرات هي:

أولاً: مؤشر الإرهاب العالمي :(Global Terrorism Index)

يمثل المؤشر العالمي للإرهاب (GTI) دراسة شاملة وكاملة تحلل أثر الإرهاب لـ(163) دولة تغطي ما نسبته(99.7%) من سكان العالم، وهو من المؤشرات الدولية المتخصصة للكشف عن مستويات الإرهاب في كل الدول، ويصدره معهد السلام والاقتصاد الدولي(IEP). ويقيس مؤشر الإرهاب الأثر العالمي المباشر وغير المباشر للإرهاب في دول العالم، بما فيها أثار الإرهاب في القتل والاضرار المادية الأخرى في الممتلكات والاثار في الحالة النفسية للأفراد والمجتمعات، ويتم التصنيف على وفق هذا المؤشر بدرجة تأثير الإرهاب من صفر(بدون تأثير) إلى(10) درجات(أعلى تأثير للإرهاب)، وتوضيح السياق الاقتصادي والسياسي للدول الأكثر تأثراً بالإرهاب حول العالم ويوصف بدقة كبيرة تفاصيل الأعمال الإرهابية، كما في الجدولين(6,7). **(علي، اسماعيل:2019 ،3-4)**، فكان العراق في قمة المؤشر بدرجة(10) مما يعني انه يتصدر كل دول العالم في مؤشر الارهاب، وتأتي بعده سوريا بدرجة(8.6) في المرتبة الثانية، وبعدها اليمن بدرجة(7.8).

جدول(5) قيمة الترتيب والتغير بالمؤشر لدولة العراق بين دول الشرق الأوسط (MENA) الأعلى تأثراً بالإرهاب للمدة من (2003–2020)

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	التغيربالمؤشر(2003-2020)
العراق	10	1	6.281
سوريا	8.621	4	8.611
اليمن	7.877	6	4.997
ليبيا	7.256	10	7.256
مصر	7.17	11	6.791
السودان	6.453	18	-0.131
السعودية	5.808	26	3.797

Source: Global Terrorism index. (2017).Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace ,By university of Maryland ,USA, table No.2.4 ,p45for more information visit WWW.economicsandpeace.org .

ثانياً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

يصدر هذا المؤشر من مؤسسات دولية خاصة لإدراك تصورات احتمالات عدم الاستقرار السياسي والإرهاب الذي له دوافع سياسة. ويتضمن حجم العنف المعّبر عنه بالغضب السياسي في بعض الأطراف سواء الموالين للحكومة أم المعارضين لها، ويحتسب الاحتمالات التي يتم بها التغيير السياسي ومقدار العنف المرافق له.**(صقر: 2018،69)** ويشير ايضا إلى قدرة الدولة موضوع الدراسة على مواجهة الازمات والصراعات داخل الدولة أو المتسربة إلى داخل الدولة من الخارج، ان عوامل الاستقرار السياسي متعددة ومتداخلة تنحصر في مجموعة من التدابير التي تنبع من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، التي يكون معها يصعب تفسير الظاهرة إلى عامل أو متغير واحد، وإنما ترتكز على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تسهم بتحقيق الاستقرار السياسي. فمنها متغيرات داخلية تؤثر في الاستقرار السياسي، وأخرى خارجية، ويمكن التمييز فيما بينهم من خلال الآتي:

١- العوامل الداخلية لعدم الاستقرار السياسي:

هي تلك المتغيرات التي تتأثر في البيئة الداخلية للنظام السياسي، من داخل بيئته الاجتماعية والاقتصادية، اذ تؤثر العوامل الداخلية في خلق الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي وتصنف إلى العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الثقافية والاجتماعية. **(هنتجون:1993،79)**

٢- العوامل الخارجية لعدم الاستقرار السياسي

تتمثل بالحروب والصراعات والدولية والاقليمية على مناطق النفوذ، وطبيعة دول الجوار للدولة، ومدى قدرة تدخلها في الشؤون الداخلية، والتبعية السياسية لجهة خارجية، التي تنعكس في التدخلات الأجنبية فتكون مزعزعة للاستقرار السياسي، كذلك التهديدات الخارجية من الدول المتقدمة اقتصادياً وعسكرياً، ويمكن حصرها بالنقاط الآتية :**(جلال ،1986:98)**

أ- التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول مما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي للدولة.

ب- الأحداث السياسية التي تحصل في دول أخرى فتنتقل الى الدولة المعنية، كما حصل في بداية عام(2011) في تونس منها انطلقت شرارة(الربيع العربي)، ثم الى مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، والبحرين.

ت- تأثير النظام الاقتصادي الدولي على الاوضاع السياسية، وسيطرة النظام العالمي الرأسمالي بشكل غير مباشر على الدول النامية، فيسبب حدوث خلل مما يسبب الفقر والبطالة وسوء التغذية وتدهور الوضع الصحي للسكان، مما يدفعهم إلى العنف والشغب للمطالبة بتحسين الاوضاع، وغياب الأمن وشيوع عدم الاستقرار السياسي

ثالثاً: مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة (Fragile State Index)

منذ عام (2005) قدم صندوق السلام الذي مقره في الولايات المتحدة بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية – مؤشرا للدولة الفاشلة التي عرفها :(بانها الدول القومية التي تتسم بصفات منها: العنف الداخلي، وعجز الدولة في تأمين السلع الاستراتيجية، إذ تكون فاقدة لمصداقيتها امام المجتمع، فتصبح شرعية الدولة في موضع شك، ووضع الدولة غير شرعي). **(روتبرج :2020، 96-85)**، وتم تغيير اسم المؤشر في عام ٢٠١٤ الى مؤشر الدولة الهشة.

وقد تفرع مؤشر الدولة الهشة إلى(12) مؤشراً فرعياً منها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ويعتمد التصنيف على مقياس بين(0) و(10) لكل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر القطاعية بحيث كلما سجلت الدولة درجة الصفر، أو أقرب للصفر يكون تقييم الدولة ايجابياً وتكون الدولة غير فاشلة، واذا سجلت الدولة درجة أقرب إلى(10) يكون التقييم سلبياً، واجمالا فمؤشر صندوق السلام العام للدولة الفاشلة يتراوح ما بين(120-0) وهو ما يمثل مجموع النقاط المسجلة في المؤشرات الاثني عشر القطاعية، فكلما اقترب مجموع نقاط الدولة من(0) تكون مستقرة وابعد ما تكون فاشلة، اما اذا اقترب الرصيد للدولة من(120) نقطة تكون أكثر هشاشة.**(حسين:2019، 37)**

الجدول(6) ترتيب الدول الأكثر هشاشة خلال المدة(2004– 2020)

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	التغير بالمؤشر(2002-2016)
العراق	10	1	6.281
سوريا	8.621	4	8.611
اليمن	7.877	6	4.997
ليبيا	7.256	10	7.256
مصر	7.17	11	6.791
السودان	6.453	18	-0.131
السعودية	5.808	26	3.797

Source: Global Terrorism index. (2017).Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace ,By university of Maryland ,USA, table No.(2.4) ,p(45)for more information visit WWW.economicsandpeace.org .

رابعاً: مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index)

منذ عام(2004) قدم صندوق السلام في المؤتمر الأول في واشنطن من خلال الاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية – مؤشر السلام العالمي، فقد عرف المؤتمر المؤشر(بان الدولة التي تتصف بالسلام هي الدولة التي تخلو من صفات العنف الداخلي، وتتصف قدرة الدولة على توفير الامن الفردي والقومي. (**روتبرج ،٢٠٠٢: ٨٥-٩٦**) تفرع مؤشر السلام إلى(12) مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ويستند التصنيف إلى مقياس(0) إلى(10)، إذ يشبه في تصنيفه مؤشر الدولة الهشة، إذ ان لكل مؤشر من المؤشرات الاثنى عشر القطاعية درجة من الصفر الى الواحد، عندما يقترب المؤشر الى الصفر يكون تقييم الدولة ايجابياً، واذا سجلت الدولة درجة ما اقرب إلى(10) نقاط يكون تقييم الدولة سلبياً وتعني انعدام السلام، وعليه مؤشر صندوق السلام العام ، فكلما اقترب مجموع نقاط الدولة من(0) تكون مستقرة وأقرب ما تكون للسلام، اما اذا اقترب رصيد الدولة من(10) نقاط تكون اكثر بعداً عن السلام، كما في الجدول الآتي(**حسين: ٢٠١٩، ٣٧**)

في عام(2010) كانت درجة المؤشر(9.22) التي تعني ان العراق بعيداً عن السلام وبقيت درجة مؤشر السلام في العراق مرتفعة جداً، وسجلت أعلى نقطة في الاعوام (2014)و(2015)و(2017) بدرجة(10)، مما يعني ان السلام منعدم في العراق نهائياً، اما اقل مستوى فكان في عام(2020) بدرجة(8.6) بعد سوريا واليمن.

الجدول (7) موقع العراق في مؤشر السلام العالمي (10 أعلى تأثيراً–0 اقل تأثيراً)

السنوات	الترتيب علميا	تأثير الارهاب	درجة المؤشر (0-10)	التغير بالترتيب
2010	1	اعلى تأثير	9.22	نفس المرتبة
2011	1	اعلى تأثير	9.556	=
2012	1	على تأثير	9.56	=
2013	1	اعلى تأثير	9.01	=
2014	1	اعلى تأثير	10.00	=
2015	1	اعلى تأثير	10.00	=
2016	1	اعلى تأثير	9.96	=
2017	1	اعلى تأثير	10.00	=
2018	1	اعلى تأثير	9.75	=
2019	2	اعلى تأثير	9.241	تراجع ١ درجة
2020	2	اعلى تأثير	8.685	تراجع 1 درجة

Source: GLOBAL terrorisms INDEX , Measuring and understating the impact of the terrorism .(2010-2020) . Institute for economics &Peace(IEP):Sydney.

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

تمهيد

يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً كبيراً يتمثل بالإرهاب في مختلف أشكاله وأسبابه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سواء كان من الداخل أم من الخارج، مما ألحق الضرر في مؤسسات الدولة العراقية كافة، وانعكس الأمر على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية (الزراعة والصناعة) والقطاعات الخدمية الأخرى، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وزيادة معدلات الهجرة المحلية والدولية.

المبحث الأول: واقع ومسببات الإرهاب في العراق للمدة (2004-2013)

بعد انهيار النظام السياسي السابق عام(2003) نتيجة الغزو الأمريكي الذي أدى إلى تفكك أجهزة الدولة التي تقوم على حمايتها متمثلة بالجيش وقوات الأمن الداخلي، تحولت مسؤولية الحماية للقوات المحتلة ومجلس الحكم الانتقالي الذي ترأسه الأمريكي (بول بريمر)، وبعد ذلك وقعت الحكومة العراقية اتفاقية أمنية تضمنت جدولة انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق، مع بقاء الخبراء والقوات التي تساعد الحكومة العراقية من خبراء واستشاريين والقائمين على أعمال التدريب للقوات الأمنية العراقية، وقد تم انسحاب القوات الأمريكية في عام(2009) من داخل مراكز المحافظات واقتصر وجدوهم داخل القواعد العسكرية التي تكون في العادة على أطراف المدن، وكان الانسحاب الكامل من الاراضي العراقية كافة في نهاية عام(2011)، الأمر الذي جعل الحكومة العراقية المنتخبة امام مواجهة حقيقية للمنظمات الإرهابية التي تتوافر لها الحواضن في داخل البلد والدعم من البلدان المجاورة لأجل الاطاحة بالحكومة العراقية المنتخبة .**(James Hackett: 2010:235)**

أولاً: أسباب الإرهاب في العراق بعد عام (2003)

١- الأسباب السياسية:

ان عدم الاستقرار السياسي يتمثل في عدم استقرار مؤسسات النظام السياسي التي توصف في العراق خصوصاً بانها مؤسسات الحكومة، التي تتمثل في السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية والمؤسسات الإدارية، و قد عانت هذه السلطات والمؤسسات من الضعف الواضح في أدائها نتيجة لعوامل عدة من أهمها ضعف المشاركة السياسية ومقاطعة العملية السياسية لجزء مهم من الشعب العراقي وبالخصوص الذين كانوا مستفيدين من النظام السياسي قبل عام(2003)، مما أدى إلى النفور السياسي لهذه الشريحة،

وضعف المشاركة من فئات أخرى التي أخذت موقفاً واضحاً من الاحتلال الامريكي وحلفائه، فكانت أسباب سياسية مباشرة أدت إلى ظهور العنف والإرهاب، فضلاً عن الصراع الشخصي على السلطة السياسية الذي يفسر جانباً كبيراً من عدم الاستقرار، كل ما سبق جعل مؤسسات الدولة غير قادرة على استيعاب المطالب السياسية مما أدى الى انخراط بعض الأفراد في الحركات الإرهابية.**(دودج: 12:2013)**

ويرى بعض الباحثين أن سبب تصاعد العمليات الإرهابية وانتشارها في معظم محافظات العراق، بشكل سريع وتأثير خطير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يعود لمجموعة من العوامل التي أسهمت في انتشاره ومن أبرز هذه العوامل الوضع السياسي الجديد، وعلاقة الحكومة الجديدة بالدول المجاورة فضلاً عن المتغيرات السياسية الدولية التي وفرت بيئة ملائمة جداً للأنشطة الإرهابية ومن أهمها:**(أبو عين: 2009: 87)**

أ- تبنّي الدول المجاورة للعراق تنظيمات عسكرية غير نظامية (مرتزقة)، هدفهم زعزعة الأمن وإفشال الحكومة المنتخبة القائمة على أسس ديمقراطية، بهدف تشويه واسقاط المشروع الأمريكي في العراق لكي لا يتكرر في دول أخرى ويطيح بالاقطاعيات والعائلات الحاكمة في تلك الدول أو الثورة ضد الحكم الوراثي، أو قيادة الحزب الواحد الذي ينكل بمعارضيه ويقصيهم ويمارس الدكتاتورية ضدهم، وتقوم هذه الدول بأفعال تخريبية في العراق.**(حسين: 19:2012)**

ب- اللجوء إلى القوة من قبل أفراد منتمين إلى حكومة البعث السابقة وكان لهم نفوذ وسيطرة في الحكومة قبل عام(2003)، وانضموا إلى الحركات التي تريد السيطرة على الحكم أو الحصول على مكاسب سياسية في الحكومة الجديدة، بحجة ان الحكومة الجديدة عميلة للقوات الأجنبية، ولا تعمل لصالح الشعب العراقي، وبسبب ذلك اختلط الكفاح المسلح

الوطني بالعمليات الإرهابية اختلاطاً يصعب التمييز بينه و تفكيكه، الأمر الذي أدى إلى ان تقوم وسائل إعلام عربية ومحلية بخلط المفاهيم وتشويه الحقائق بين الإرهاب ضد الآمنين وحركات التحرر الوطنية.

ت- ان التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات(العولمة)، أسهم بتوسع ظاهرة الإرهاب وانتشاره في مختلف مناطق العالم بسرعة مذهلة وخصوصاً في العراق، لذا يمكن القول ان العولمة كانت سبباً وعاملاً مساعداً في سرعة انتشار وإتساع العمليات الإرهابية في العراق، التي أعطت ميزة القدرة على التنسيق والتواصل مع أكبر عدد من الناس بأقصر وقت وبأقل كلفة، وتعدّ الشبكة العنكبوتية(الانترنت) منبراً لترويج الأفكار والدعاية ووسيلة للوصول إلى الجمهور وتجنديهم من مختلف مناطق العالم وجلبهم إلى العراق، فهي ليست خطراً فقط على أمن العراق واقتصاده بل على الاقتصاد العالمي برمته نظراً للترابط الالكتروني في المجالات الاقتصادية كافة وغيرها.**(الغندور: 2008، 92)**

ث- أحد الأسباب لظهور الإرهاب في العراق هو الاعتماد على المنظمات الإرهابية في تصفيات الحسابات بين الدول الاقليمية للعراق بطريقة غير مباشرة، واستخدام تلك المنظمات كأداة بديلة عن الحروب التقليدية لكونها أكثر تأثيراً، وقد تستخدم في بعض الاحيان لإثارة الأحداث الدولية والتوتر لدى الدولة المعادية، والواقع بين ان بعض الدول قامت برعاية الإرهاب لتلحق الإضرار بمصالح الدول المعادية لها، وهو جزء من التدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعراق، أو التدخل في شؤونه الداخلية، من خلال التأييد للمنظمات والأعمال الإرهابية داخل العراق، وتقديم الدعم والمساعدات التي تحتاجها تلك المنظمات الإرهابية دون ان تتدخل بصورة مباشرة في أعمال العنف أو يتخذ منها موقف من قبل المجتمع الدولي.**(عبد الرحمن: 85:2003)**

٢ – الأسباب الاقتصادية:

تعّد العوامل الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تؤدي دوراً كبيراً في قيام الإرهاب في العراق ومن هذه العوامل، ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة إضافة وبالاضافة الى الريعية في الاقتصاد التي تحول دون تشغيل الايدي العاملة، وظهور الطبقية في المجتمع العراقي فكانت نسبة كبيرة من المجتمع تعيش على الدخل المحدود الذي يغطي الكفاف من الحياة، والنسبة الصغيرة التي لا تتجاوز (10%) تملك(90%) من الثروة في المجتمع، الأمر الذي يقوم بدور كبير في دفع المجتمعات إلى التعاطف مع المنظمات الإرهابية. (**QUAN LI : 2004 :236**)، أن طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية جعلت كل القطاعات الاقتصادية تعتمد على المتغيرات الخارجية في توفير الملاءة المالية، وبالتالي التغيرات في اسعار النفط الخام، او الازمات الخارجية تؤثر بشكل كبير على الاوضاع الاقتصادية في العراق، وتؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع الذي يسهم بخلق الأرضية المؤاتية لانتشار الاعمال الإرهابية في مختلف المحافظات، اذ يقوم بعض السكان الفقراء الساخطين بتبني الأنشطة الإرهابية التي قد تكون في بعض الاحيان عابرة للحدود مقابل الحصول على الدخل والحصول على الغنائم من الحرب، كحل للمشكلات الاقتصادية ومنها مشكلة الفقر الناتجة من مشكلة البطالة.

اذ أن للبطالة أثاراً سلبية على الفرد والمجتمع وعلى الجانب الأمني وأهم هذه الآثار هي المؤثرة في الآمن الاقتصادي المتمثل بتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية، والتفاوت في مستوى الدخل بين أفراد المجتمع، ومن أهم آثار البطالة على الاقتصاد ما تسهم به من تفكك أسري وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وتمتد آثار البطالة لتصل الى الأمن الجنائي المتمثل بزيادة معدلات الجريمة والسلوكيات المنحرفة وارتفاع معدلات الاعتداء على الأموال، وارتفاع معدلات جرائم الخروج عن النظام القائم في البلد، أما آثار البطالة على الأمن

الفكري فتتمثل في تنامي معدلات جرائم التطرف الفكري(الديني) بين العاطلين لمزاولة الإجرام بصوره وأشكاله كافة . **(بن حسين: 4،2009)**

في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية القلقة والتدهور الحاصل في النشاط الإنتاجي والوضع الأمني والإجراءات التي اعتمدتها سلطات الاحتلال بحل المؤسسات الأمنية للدولة العراقية بعد عام(2003) وحالة انعدام الأمن السائدة في العراق أدت إلى تراجع في الطلب على العمالة، فارتفعت أعداد العاطلين صاحبها في ذلك الزيادة الطبيعية في قوة العمل التي لم تجد فرص عمل جديدة مناسبة، الأمر الذي أسهم في زيادة معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة قدرت خلال النصف الأول من عام 2004 بحدود (26.8 %) من مجموع السكان بعمر (18) سنة فأكثر في جميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان، فضلا عما يمثله الواقع الاقتصادي في العراق من مشهد معقد والذي يحتمل أوجه مختلفة للتفسير، ولعل تقديرات البطالة خير شاهد على ذلك ففي الوقت الذي تقدر وزارة التخطيط معدل البطالة بنسبة (28%) من مجموع القوى العاملة مقارنه لتقديرات سلطة الائتلاف المؤقتة والبالغة (30%) خلال عام (2004) جاءت تقديرات احد المعاهد بحدود يتراوح بين (30-45 %) خلال المدة نفسها. **(مصطفى: 7،2008)**

على الرغم من اختلاف النسب إلا أنها جميعها تعكس حقيقة واحدة وهي معدل البطالة المرتفع الذي يمكن إن يكون سبباً بعدم الاستقرار السياسي الأمني وما يعكسه من أثار على الارهاب ومنذ عام 2004 أجريت أربعة مسوحات للبطالة أشارت إلى انخفاض معدل البطالة العام في البلد من حوالي (28%) عام 2003 إلى (17.9%) عام 2013، لكن هذه المعدلات تخفي تباينات كبيرة بين محافظات العراق وبين المناطق الحضرية والريفية، تبعا لمدى تأثر هذه المنطقة أو تلك بمفاعيل توليد البطالة، وطبيعة اقتصادها.

الجدول (8) معدل البطالة في العراق للسنوات (2003–2013)

السنة	معدل البطالة %
2003	28.1
2004	26.8
2005	17.9
2006	17.5
2007	10.3
2008	15
2009	14
2010	13
2011	14.7
2012	16.3
2013	17.9

المصدر: وزارة التخطيط، التقارير السنوية لسنوات مختلفة

في دراسة نشرت عام 2014، أوضحت أن العاطلين عن العمل في العراق يعانون من الحرمان النسبي الناتج عن مقايستهم لأوضاع مجتمعهم العراقي ببقية مجتمعات العالم، مما يضفي على حرمانهم الناتج أصلاً من كونهم عاطلين عن العمل، حرماناً جديداً ناتجاً عن هويتهم الوطنية. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات النفسية القائلة بوجود تلازم بين ظاهرة البطالة والحرمان النسبي. وإذا أُخذت بالحسبان العواقب والتأثيرات النفسية السلبية الناجمة عن الحرمان النسبي، فإن دلالة هذه النتيجة تفضي إلى استنتاج أولي يتنبأ بإمكانات توافر تلك العواقب فعلاً لدى العاطلين عن العمل على المستويين الانفعالي والسلوكي. **(نظمي، ٢٠١٤، ١١٦)**

٣- الأسباب الاجتماعية والعقائدية:

ان انتشار الحركات الاسلامية المتطرفة في العديد من البلدان الاسلامية وفي مقدمتها العراق التي تؤمن بالعنف كحل أمثل للمشكلات التي تعاني منها، فضلاً عن استخدام العقائد المتطرفة والوعد بالحصول على الثواب الأخروي والحياة الخالدة، إذ انتشرت هذه الأفكار في البلدان التي يرتفع فيها مستوى الأمية والتخلف.**(بينروز: 2008: 619)** ان التنظيمات الإرهابية تستغل

القضايا الدينية والعقدّية القومية والأثنية، وتؤججها لتكون سبباً تتمترس فيه وتختفي خلفه، وبذلك أتسعت المساحة الفاعلة للعمليات الإرهابية، وانفلتت من سيطرتها تنظيمات متطرفة، كانت تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية عوناً في الحرب ضد المعسكر الاشتراكي، بقصد اضعافه وارباكه واشغاله عن الصراع الدولي والسباق في التسلح وبسط السيطرة على مناطق نفوذ في أفغانستان، وبعد رحيل القوات السوفياتية عن أفغانستان وسيطرة المنظمات الإرهابية على البلد، تحولت تلك التنظيمات إلى العداء الظاهر للولايات المتحدة الأمريكية، وانقلبت تلك المنظمات على الداعم الأول بالسلاح والمال والتدريب لتنقل شرورها إلى أراضيه ومناطق أخرى من العالم رخوه أمنياً، وكان العراق ساحة الصراع وتصفيات الحسابات العالمية، وتطورت الظاهرة بشكل سريع لتنتقل من منطقة إلى خرى داخل العراق بحكم الظروف الأمنية في العراق.**(مجموعة مؤلفين: 2016: 97)**

بالنظر إلى تقاطع المصالح الدولية واستغلال مثل هذه التنظيمات لغرض أرباك الخصم، وعدّها أوراقاً يتم التعامل بها ضمن السياسة الدولية والصراع على مناطق النفوذ، أي يمكن القول إنها حرب المصالح الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية، إذ ان الكثير من المواقف للدول التي تحارب الإرهاب في العلن وتدعمه في السر، أو انها عندما يكون على ارضها تسميه إرهاب وعندما يكون في العراق يكون جهاداً ودفاعاً عن الذات والمعتقد والوجود، ودول أخرى تريد أن تتقي شره وتأثيره على حياة مواطنيها فتحاربه على الأراضي العراقية، وتقوم بتصفية الحسابات على الأراضي العراقية، حتى أنصبت جهود دولية على نقل متطرفي العالم إلى العراق ومما ساعد على ذلك توافر السلاح والأموال والتجهيزات العسكرية والإمداد اللوجستي والفني في إيصالهم بعد تدريبهم في معسكرات خاصة خارج الحدود العراقية، مثلاً في سوريا والاردن وتركيا وتجهيز جوازات السفر وسمات الدخول من اجل الوصول إلى الداخل العراقي، واعداد حواضن

توفر الإمكانات المادية والبشرية المتمثلة بالمتطوعين للقتال وتوفير المضافات لهم، وكما توفر للتنظيمات أعداد أخرى من المتطوعين ممن تم غسيل أدمغتهم، فصاروا لايفهمون غير ما يتم شحنه من أفكار ومعتقدات ومخططات خاطئة يتم ادخالها ضمن أساليب بعيدة لا تعتمد على المنطق والتفكير الصحيح.**(أحمد : 2007: 46)**

يعد الدين من الأدوات الفاعلة التي تم استخدامها أداة للتحفيز والغاية الأخيرة لهم وذلك لان معظم المنتمين لهم هم من محدودي الفهم وصغار السن، من المراهقين والمدمنين على المخدرات واصحاب العّقد النفسية الذين لا يجدون خلاصاً إلا بالموت، وأن يكون للموت معنى ليكون الفرد على استعداد لتفجير نفسه بواسطة الحزام الناسف أو سيارة مفخخة، ليتحول جسده إلى شظايا تقتل الناس. **(السعدي: 2005: 194)**

ثانياً: واقع الإرهاب في العراق للمدة (2004 -2013)

بعد استعراض مفهوم ظاهرة الإرهاب في العراق وبيان أسبابه، سوف يستعرض الباحث واقع الإرهاب في العراق خلال المدة(2013 -2004)، بعد ان أصبح العراق من المناطق الأكثر تعرضاً لظاهرة الإرهاب بدءاً من عام(2003)، وعند دراسة واقع ظاهرة الإرهاب في العراق، فلا بد من معرفة أهم التطورات والتغيرات التي حصلت في القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية، اذ إن الإرهاب كان سبباً في هدر الموارد الاقتصادية وفقدان فرص كبيرة للاستثمار واستغلال الطاقات الموجودة والعاطلة عن العمل، فضلاً عن الاضرار الجسيمة التي ألحقها الإرهاب في المجتمع العراقي، اذ أدت العمليات الإرهابية إلى قتل وجرح الآلاف من المواطنين وتدمير كبير للاقتصاد العراقي.

بدأت العمليات الارهابية في العراق بعد عام(2003)، التي اتصفت بنتائجها الاجرامية وانعكاساتها المدمرة على حياة الناس، وأخذت تتوسع يوماً بعد آخر في مختلف المحافظات

العراقية، اذ مارست فيها المجاميع الإرهابية أفعالها التي تمثلت بارتكاب عمليات القتل والخطف والذبح الممنهج، ونشر الرعب بطريقة لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل، والتي لم تقتصر على الأجهزة العسكرية بل استهدفت الأبرياء والمدنيين من الاطفال والنساء وكبار السن، وارتفعت حصيلة العمليات الإرهابية، وزادت فاعليتها بسبب وجود داعمين دوليين ومنظمات ومؤسسات محلية واقليمية وعالمية، فضلاً عن وجود شخصيات محلية دعمت وساندت بشكل أو بأخر الأعمال الإرهابية التي تقوم بها هذه التنظيمات. **(الجبوري:2008 ،35)**

١- الإرهاب في العراق بعد عام (2003)

لقد برز خلال المدة التي سبقت عام(2003) وصولاً للاحتلال الأمريكي للبلد، أشكالاً من الإرهاب وبمناطق واسعة من البلد، وهو إرهاب الدولة لمواطنيها، وبالذات من يعارض أوامر أو سياسة الدولة بقول أو فعل أو معتقد، وقد موّرس ضدهم صور الإرهاب كافة وكانت الضحية في تلك الحقبة المظلمة من تاريخ العراق هو المجتمع العراقي بكل اطيافه، ان ما جرى في أحداث(11) أيلول عام(2001)، هو بمثابة نقطة تحول في تاريخ الحرب على الإرهاب في العالم، وأخذ بُعداً عالمياً وترتبت على أثره مواقف دولية، واتخاذ قرارات أسهمت في تغير كبير للسياسة الأمريكية إتجاه الحكومة العراقية آنذاك، وعدّ الرئيس الأمريكي السابق(جورج بوش)، ان الحرب ضد النظام السياسي في العراق قبل عام(2003) هي من أولويات الحرب على الإرهاب لان النظام العراقي كان في المعسكر المناوئ لسياسة الولايات المتحدة، من وجهة نظر الحكومة الامريكية خطاب إلى الشعب الامريكي والعالم، ان من الضروري إستباق الإرهاب ومحاربته في الشرق الأوسط بدلاً من صد الهجمات الإرهابية على الأراضي الأمريكية. **(Carlisle and John: 2007 :169)** ان المشكلات الأمنية تسببت بإغلاق العديد من الجامعات والمدارس عند سيطرة تنظيمات الدولة الاسلامية على مناطق كبيرة، أو بعد الهجمات ضد موظفي وزارة التربية

ووزارة التعليم، وأصبح المعلمون والأساتذة هدفاً لهجمات عنيفة ففي عام(2006) في العراق، إذ قدرت وزارتا التربية التعليم استشهاد ما يقارب(300) شخص من كوادرها وإصابة أكثر (1158) خلال المدة(2007–2004) واغتيال(154) أستاذاً جامعياً. **(تقرير التنمية البشرية: 2008: 74)** يرى بعض الباحثين ان ما أدخله الاحتلال الأمريكي للمجتمع العراقي، يمثل شكلاً جديداً من أشكال الإرهاب، ونمطاً لم يكن مألوفاً من العنف والتعذيب، حيث ان حوادث سجن أبو غريب والتعرض للمدنيين في الشارع خير شاهد على ذلك، كل ما سبق جعل العراق مركزاً للصراعات، وتصفية الحسابات الطائفية والمذهبية والقومية والأثنية**(الزبيدي وأخرون: 532:2008)**، فقد شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة العمل الإرهابي وبشكل لم يكن متخّيلاً من قبل، اذ شهدت السنوات(2013–2004) نشاطاً إرهابياً راح ضحيتهُ الكثير من مختلف شرائج المجتمع العراقي كما في الجدول(9) الآتي.

الجدول (9) إحصاءات الإرهاب في العراق للمدة (2004-2013)

السنة	عدد العمليات الإرهابية	عدد الشهداء	نسبة الشهداء (%)	معدل نمو عدد الشهداء	عدد الجرحى	إجمالي الشهداء والجرحى	معدل نمو*
2004	619	3337	10.68	-	5974	9311	-
2005	836	4591	14.70	37.57	8256	12847	37.97
2006	1041	6534	20.92	42.32	11965	18499	43.99
2007	1003	5841	18.70	-10.6	6637	12478	-32.54
2008	834	2573	8.24	-55.9	9373	11946	-4.26
2009	676	2041	6.53	-20.63	6745	8786	-26.45
2010	620	1934	6.19	-5.24	4728	6662	-24.17
2011	592	1793	5.74	-7.29	5264	7057	5.92
2012	443	1382	4.42	-22.92	3271	4653	-34.06
2013	334	1193	3.82	-13.6	1934	3127	-32.7
المجموع	6998	31219	100	-6.25	64147	95366	-7.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: www.start.umd.edu

*من حساب الباحث: معدل النمو=$\frac{\text{المقارنة}-\text{الاساس}}{\text{الاساس}} * 100$

يتضح من الجدول (9) أنه خلال المدة (2004-2013) شهد العراق (6998) عملية إرهابية منها (785) عملية انتحارية، أسفرت عن (31219) قتيلاً و(64147) جريحاً، الأمر الذي قاد إلى تشوه كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تكشف بيانات الإرهاب في العراق بعد عام (2004)، كما في الشكل (2)، الذي يبين الزيادة الكبيرة وبشكل تدريجي ومستمر ووصلت تلك العمليات إلى الذروة في عام (2006) فكانت (1041) عملية إرهابية، إلا انها اصبحت عشوائية اذ لم تستهدف الأجهزة العسكرية فقط بل امتدت الى المدنيين وممتلكاتهم.

يتضح ان حجم الخسائر البشرية جراء العمليات الإرهابية بسبب السيارات المتفجرة والأحزمة الناسفة، والمتفجرات المزروعة في الطرقات، وعمليات الاغتيال خلال المدة (2004 -2013) كانت تقدر بحوالي (31219) شهيداً، وان عام(2006) هو الأكثر دموية وأعلى حصيلة الضحايا بلغت(6534) شهيداً، والتي شكلت نسبة(20.9%) من ضحايا المدة المذكورة آنفا وهي أعلى حصيلة شهداء خلال سنة واحدة، وسجل العام نفسه أعلى ارتفاع معدل سنوي بعدد الشهداء بسبب التفجيرات الإرهابية وبمعدل سنوي مقداره(42.3%) فيما كان عام(2013) هو الأقل في عدد الضحايا والبالغة(1193) شهيداً، بنسبة(3.8%) من المجموع الكلي لعدد الشهداء حتى عام(2013) وسجل العام(2013) انخفاضا ملحوظا في عدد العمليات الارهابية حتى وصلت الى(334) عملية بعد ان كانت(1041) في عام(2006).

الشكل (2) العمليات الإرهابية في العراق للمدة (2004-2013)

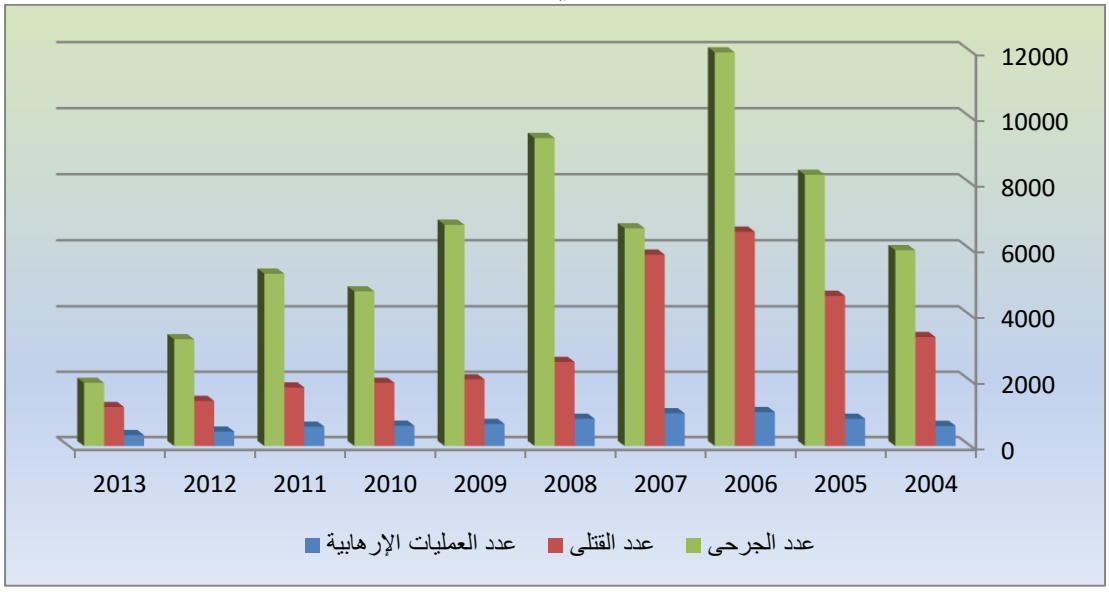

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) وبرنامج Excel.

٢- الإرهاب في العراق حسب المحافظات

شهد عام(2004) بداية النشاط الإرهابي في العراق من خلال اثارة النعرات الطائفية والعرقية والاثنية واخذ يشتد التوتر الطائفي حتى بلغ اشده في عام(2006) وعام(2007) واستمر النشاط

الإرهابي، وسجلت حصيلة ضحايا العمليات الإرهابية في العراق خلال العام(2008) تراجعا كبيراً في الخسائر المادية والارواح البشرية بالمقارنة مع الأعوام السابقة، اذ شهد عام(2008) تحسنا واضحا وملحوظا في الاستقرار الأمني والسياسي مقارنة مع عام(2006) وعام(2007) الذي شهد النصف الأخير منه تراجعاً في اعداد الضحايا البشرية كما هو مبين في الجدول(10) اذ أوضحت البيانات في الجدول الآتي حسب المحافظة اعداد ضحايا الإرهاب من الجرحى والشهداء في كل من بغداد ما يقارب(1743) شهيداً تليها نينوى(1663) شهيداً، ثم ديالى بمجموع(1278) فيما تعد المثنى هي المحافظة الوحيدة التي خلت من الشهداء.

الجدول (10) الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (2008)

ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
		ذكور	إناث	أطفال	مجموع	ذكور	إناث	أطفال	مجموع
١	بغداد	8197	874	706	9777	1512	126	105	1743
٢	كربلاء	137	19	17	172	87	24	6	117
٣	النجف الاشرف	18	4	-	22	40	6	0	46
٤	واسط	218	31	26	276	180	24	0	204
٥	بابل	362	36	20	418	191	20	14	225
٦	ذي قار	371	38	27	436	110	45	43	489
٧	صلاح الدين	540	34	50	624	269	26	19	314
٨	ميسان	323	28	12	363	111	20	3	134
٩	البصرة	1560	199	215	1974	514	63	27	604
١٠	الديوانية	41	6	8	55	16	5	1	22
١١	المثنى	-	-	-	-	-	-	-	-
١٢	نينوى	4061	517	426	5004	1480	113	70	1663
١٣	كركوك	824	84	28	936	349	29	15	393
١٤	الانبار	231	14	5	250	188	5	4	197
١٥	ديالى	1737	236	159	2132	1060	145	73	1278
المجموع		18530	2120	1701	22351	6109	651	378	7138

المصدر:

١- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، اثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام(2009)، التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2009)، ص11.

2- The Brookings institution, Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years,2008

وكان عام(2008) قد سجل استقراراً أمنياً أفضل من السنوات التي سبقته إذ بلغ عدد الشهداء(7438) شهيدا بلغت نسبة الذكور منهم(82%) شهيداً فيما بلغت نسبة النساء(8%)

أما النسبة للأطفال فكانت(5%) وتشكل نسبة الذكور من مجموع الضحايا(81.9%) وهي النسبة الاكثر في اعداد الشهداء والتي اثرت سلبا في المستوى الاقتصادي والمعاشي للسكان ولعوائل هؤلاء الضحايا، وبلغ عدد الجرحى لذلك العام(22357) جريحاً وكانت الذكور منها(18532)، والاناث(2120)، والاطفال(1701) جريحاً خلال عام(2008). يبين الشكل اعداد الشهداء في المحافظات العراقية وكما مبين في الشكل(3)

الشكل (3) الشهداء حسب المحافظة للعام (2008)

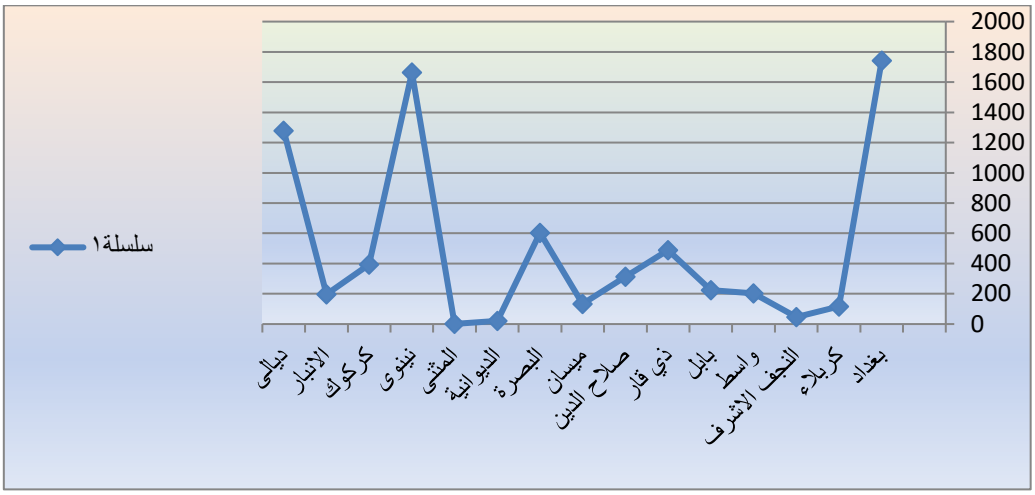

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (10) وبرنامج Excel

وسجل عدد ضحايا الإعمال الإرهابية في عام (2009) تراجعا كبيرا مقارنة مع عام (2008) الذي سجل أعلى مؤشرات التحسن في الوضع الأمني والذي جاء نتيجة الإجراءات الأمنية التي اخذتها الحكومة العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وكل ما من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي وأمن المواطنين، ونلاحظ تسجيل عدد من الشهداء في محافظة بغداد والبالغ (1110) تليها محافظة نينوى إما أعداد الجرحى فقد تم تسجيل اعلى معدل بالنسبة لمحافظات العراق، نما موضحة في الجدول(11)، ففي بغداد اذ بلغ (7962) جريحاً تليها محافظة نينوى.

وفيما يلي جدول إحصائي بالضحايا من الشهداء والجرحى موزعاً حسب المحافظات في البلد ماعدا إقليم كردستان ومخطط يوضح مجموع الضحايا من الشهداء والجرحى حسب الجنس

والعمر. وتوضح إحصائيات وزارة الصحة تراجع الأعمال الإرهابية خلال العام(2009) وإذا ما تمت المقارنة بإحصائيات عام(2008) التي سجلت أعلى معدل للاستقرار السياسي والأمني عند المقارنة مع الأعوام التي سبقته، حيث أن مجموع الشهداء في عام(2009) قد بلغت (4053) شهيداً أما الجرحى للعام نفسه فقد بلغ عددهم (15949) جريحاً. وقد بلغ عدد الشهداء للعام نفسه من الرجال (3252) كما هو موضح في الجدول(11) والشكل(4).

الجدول (11) الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (2009)

ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
		ذكور	إناث	أطفال	مجموع	ذكور	إناث	أطفال	مجموع
١	بغداد	6265	1412	283	7962	921	130	59	1110
٢	كربلاء	187	40	17	244	25	10	6	41
٣	النجف الاشرف	3	–	–	–	–	–	–	–
٤	واسط	40	7	2	49	23	5	–	27
٥	بابل	636	138	58	832	131	36	10	177
٦	ذي قار	88	6	5	99	16	3	3	22
٧	صلاح الدين	184	18	8	210	301	78	96	475
٨	ميسان	122	16	17	155	47	4	7	58
٩	البصرة	236	19	47	302	152	32	12	196
١٠	الديوانية	22	1	——	23	1	3	–	3
١١	المثنى	4	–	2	6	2	–	–	2
١٢	نينوى	2811	328	372	3511	900	73	90	1062
١٣	كركوك	697	216	116	1029	249	38	54	341
١٤	الانبار	511	24	36	571	164	8	1	173
١٥	ديالى	760	103	91	954	324	32	13	359
المجموع		12568	2323	1059	15950	3252	454	374	4080

المصدر:

١- وزارة حقوق الإنسان، اثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام (2009) التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب، جمهورية العراق، ص13.

2- The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2009.

الشكل (4) الشهداء وجرحى حسب الجنس لعام (2009)

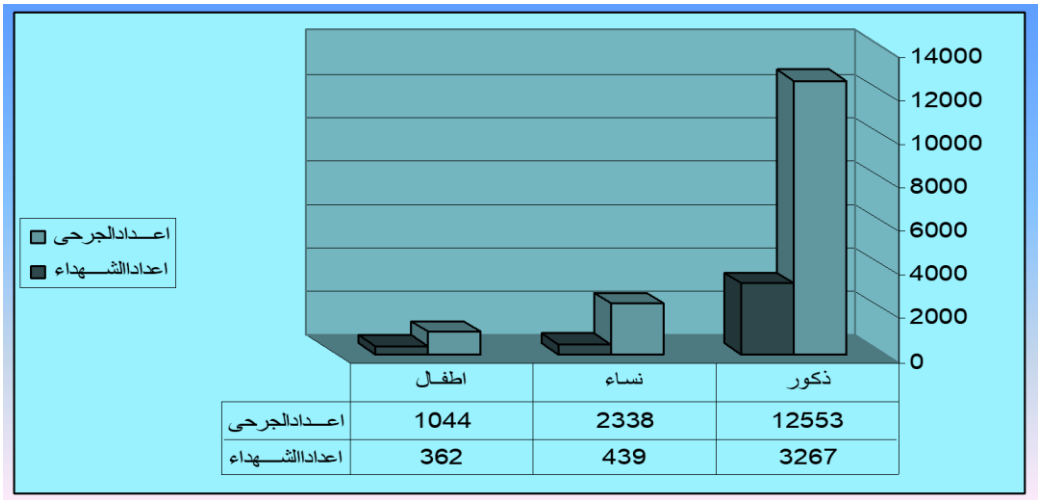

	اطفـل	نساء	ذكور
اعـــدادالجرحى	1044	2338	12553
اعداداالشـــهداء	362	439	3267

المصدر :الشكل من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول(11) وبرنامج Excel

سعت الحكومة وبالاستعانة بأبناء المناطق التي ينشط فيها تنظيم القاعدة وشكلت الصحوات، وهي تنظيمات شعبية لمواجهة تنظيم القاعدة، وتتكون من اهل المناطق التي يتعرضون إلى تهديدات إرهابية، التي شكلت جبهة قوية جداً امام التنظيمات الارهابية، وأسهمت بتضييق الخناق على الجماعات المسلحة الإرهابية، من خلال المواجهة المباشرة والجهد الاستخباري القائم على إشراك المواطنين بهذه المهام، ويتضح ذلك من تراجع عدد الضحايا بشكل واضح فكان عدد ضحايا المدنيين بالعراق في عام(2010) هو الأقل منذ بدء الحرب على الإرهاب في عام(2004) وتراجعت حصيلة ضحايا العمليات الإرهابية مقارنة بالأعوام السابقة، وارتفع مؤشر الاستقرار السياسي، وسجل أعلى مستوى لمؤشرات التحسن في الوضع الأمني، وكانت الإحصائيات الصادرة من وزارة الصحة تشير إلى تراجع معدلات ضحايا العمليات الإرهابية للمدنيين، إذا ما تمت مقارنتها في العامين(2008،2009)، اذ بلغ عدد الشهداء لعام(2008) ما يقارب (7438) شهيداً، أما عدد الشهداء الذي تم تسجيله ضمن إحصائية عام(2009) فقد كان(4068) شهيدا أي بنسبة انخفاض تقدر ب(30%)، في حين بلغ عدد

الشهداء في عام(2010) ما يقارب (3253) شهيداً، أي بنسبة انخفاض (12%) عن عام(2009) .

٣-موقع العراق في مؤشرات الإرهاب للمدة (2004-2013)

لقد حقق مؤشر شرعية الدولة ارتفاعاً اي تحسناً خلال المدة من (2004-2013) فكان (8.8) نقاط عام2005، ووصل الى (8.6) نقاط عام(2013). وكانت افضل درجة في عام(2006) وبدرجة(8.5)، والاكثر تدهوراً في الأعوام (2007، 2008) اذ حقق (9.4) درجات، تليها الأعوام(2009-2010) اذ سجلت (9.0) درجات عام ٢٠٠٩ ارتفعت الدرجات (9.2) عام 2010.

اما مؤشر الخدمات العامة، فقد سجل تدهوراً هو الأخر في نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع العراقي للمدة(2004-2013) وبدرجات بلغت(8.9)،(8.3)، (8.5)، (8.5)، (8.4)،(8.0)، بسبب تفشي الفساد المالي والاداري بكل مفاصل الدولة العراقية، اذ انخفضت النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكة الماء و المجاري والصرف الصحي من إجمالي المجتمع العراقي، فكانت أقل المحافظات الموصل وبنسبة(2.3%) كركوك وبنسبة(1.0%) وديالى(0.0%) واطراف بغداد(0.8%)، مقارنة بالعاصمة(امانة بغداد) اذ كانت اعلى النسب وقدرت بـ(75%). **(العلاق: 2007 ،11)**

اما مؤشر أجهزة الامن الداخلية فقد تناول المؤشر مدى ثقة المواطنين بأجهزة الآمن الداخلي، فقد سجل الدرجة الاخطر والاسوأ اذ بلغت(10.0) نقاط في الاعوام(2007-2013)، بمعنى هناك عدم طمأنينة وثقة من قبل المجتمع بأجهزة الأمن، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت للصدمات كالعنف وانعدام الأمن نحو(17.27%).**(وارتان:2020 ،108)**

ويعبر مؤشر فصائل النخب السياسية عن الخلاف الدائر بين (النخب السياسية) و(الدولة العراقية) للتفاوض حول طبيعة العقد الاجتماعي، ويعّد من العوامل المهمة التي أدت الى الصراع والتنافس على السلطة والموارد المالية، ولهذا السبب جاءت درجات فصائل النخب الأكثر تدهوراً، ما بين(10-9.6) نقاط طيلة المدة(2004-2013). لقد افرز النظام السياسي بالعراق بعد عام (2004) اتفاقاً نخبوياً مبني على الهويات الطائفية والعرقية والاثنية أسهمت في تكريس المحاصصة بين الطوائف والمذاهب والقوميات فتشظت الدولة وضعفت وتمت السيطرة على أهم مواردها المالية التي تستخدم لخدمة الاغراض السياسية.**(مجموعة البنك الدولي: 2013 ،5-4)**

والجدول (12) يوضح ذلك.

الجدول(12) مؤشرات الدولة الهشة في العراق للمدة (2004-2013)

السنوات	شرعية الدولة	خدمات عامة	اجهزة الامن	فصائل النخب	حقوق الانسان	التدخل الخارجي
2004	8.1	8.4	8.6	10	8.2	9.9
2005	8.8	8.9	8.4	10.0	8.2	10.0
2006	8.5	8.3	9.8	9.7	9.7	10.0
2007	9.4	8.5	10.0	9.8	9.7	10.0
2008	9.4	8.5	9.9	9.8	9.6	10.0
2009	9.0	8.4	9.7	9.6	9.3	10.0
2010	9.0	8.4	9.5	9.6	9.1	9.5
2011	8.7	8.0	9.5	9.6	8.6	9.3
2012	8.4	7.8	9.9	9.6	8.3	9.0
2013	8.6	7.6	10.0	9.6	8.6	8.5

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :الموقعwww.fundforpeac.0rg

المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية للإرهاب خلال المدة (2004-2013)

أضحى الإرهاب ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد حياة الناس وممتلكاتهم، وانتشرت بسرعة كبيرة في معظم ارجاء العراق خلال وقت قصير، وترك آثاراً كبيرة ومدمرة على الاقتصاد العراقي، وعلى المستوى الاجتماعي والنفسي، فضلاً عن ان الاقتصاد العراقي قد ورث مشكلات اقتصادية وعلاقات سيئة مع بعض دول الجوار الاقليمية، أي ان التركة كانت ثقيلة على حكومات ما بعد عام(2003)، اذ تم إذكاء النزاعات والنعرات الطائفية والمذهبية والقومية التي ضاعفت من الآثار على مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي لم يقتصر تأثيرها في الجانب الاجتماعي فحسب بل انعكس على المستوى الصحي والتعليمي ومن ثم على مستوى الإنتاجية للمواطن العراقي، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وكانت النتيجة ارتفاع مستوى الجريمة.**(علي: 2011: 2)** ان الحروب التي خاضها النظام السابق المتمثلة بحرب الخليج الأولى والثانية والعقوبات الاقتصادية وحرب الاحتلال، وما اعقبها من العنف الطائفي وأعمال السلب والنهب لممتلكات الدولة وحرقها وتدميرها، وتزايد العمليات الإرهابية، كل ذلك جعل الاقتصاد العراقي محطماً ومنهكاً، ودمر جزءاً كبيراً من بناه التحتية الأمر الذي جعل الحكومات المتعاقبة على المحك ووجهاً لوجه أمام العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولاً: أثر العمليات الإرهابية في النشاط الاقتصادي خلال المدة (2004-2013)

ان زيادة العمليات الإرهابية وما أسفر عنها من آثار ونتائج على الأرواح والممتلكات انعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ ارتفع معدل التضخم من (19%) في عام(2004) الى(25%) في عام(2006) ثم الى(32%) عام(2008)، رافق ذلك ارتفاع معدل البطالة من(25%) في عام(2004) الى(33%) في عام(2006) وبقيت بهذا المعدل المرتفع في

عام(2007) وانخفضت قليلا الى (30%) في عام(2009) وهي نسب مرتفعة.**(وزارة التخطيط: 2010: 293)**

أ- الأثر على معدل النمو الاقتصادي:

توجد علاقة واضحة بين نشاط العمليات الإرهابية ومستوى النشاط الاقتصادي سواء كان في القطاعات السلعية أو الخدمية، فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام(2004) أرتفع مستوى الإنفاق العسكري والتسليح والأموال المخصصة لمحاربة الإرهاب على حساب النفقات الاستثمارية، فانخفضت القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية **(ماركوس: 2010: 418)**، وتعرضت القطاعات الاقتصادية للتدمير بشكل كبير سواء من خلال العمليات الإرهابية بصورة مباشرة، أو من خلال الاهمال من قبل الحكومة وعدم اعطاءها أولوية نتيجة التردي في الأوضاع الأمنية في كل محافظات البلد وكان الاهتمام والتوجه الحكومي في مواجهة الإرهاب والتصدي له والقضاء عليه، وبالتالي فان معظم الإيرادات التي تحصلت عليها الدولة، أنفق جزء كبير منها على الأجهزة الأمنية في الدفاع والداخلية، وبالتالي تنامي الشعور بالإحباط وإهمال الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات ومستلزمات العملية الإنتاجية من معدات وآلات وخطوط إنتاجية حديثة تسهم في رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي، ويوضح الشكل(٥) معدل النمو الاقتصادي.

الشكل (٥) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

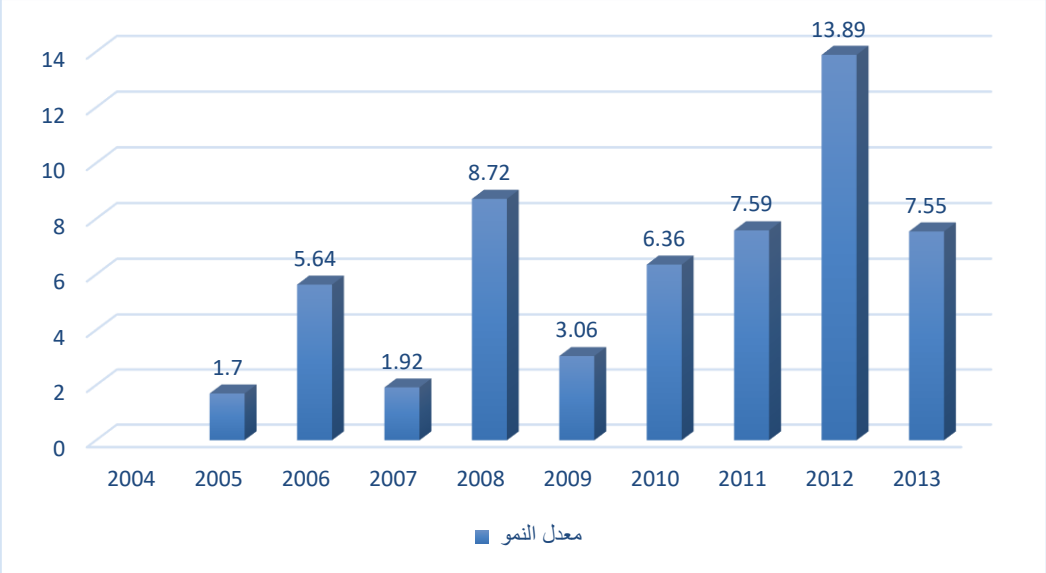

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة.

يتضح من الشكل أن النمو الاقتصادي تأثر سلبيا بارتفاع معدلات الارهاب وهذا يتضح من خلال سنة ٢٠٠٧ التي ارتفع فيها معدل الارهاب بشكل كبير اذ انخفض معدل النمو من (٥,٦٤%) في سنة ٢٠٠٦ الى (١,٩٢%) في عام ٢٠٠٧، والأمر نفسه في عام ٢٠٠٩ اذ تضافرت الأزمة المالية العالمية مع ارتفاع معدلات الارهاب في العراق وان كانت بشكل أخف من عام ٢٠٠٧ مما أدى الى انخفاض معدل النمو من (٨,٧٢%) في عام ٢٠٠٨ الى (٣,٠٦) في عام ٢٠٠٩، في حين أن سنة ٢٠١٢ شهد أعلى معدلات النمو نتيجة لانخفاض معدلات الارهاب وارتفاع أسعار النفط.

ب-الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

كما أثر الإرهاب سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق مقارنة بدول الجوار اذ وكما معروف فان الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج بيئة آمنة ومستقرة في حين لم يتوفر ذلك

خلال تلك المدة الا بالشيء اليسير رغم الجهود الحكومية التي أنشأت هيئات استثمار خاصة في كل محافظة تأخذ على عاتقها بيان الفرص الاستثمارية فيها، فضلا عن اصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ والذي منح الكثير من المزايا والتفضيلات للمستثمر الأجنبي، والجدول (١٣) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق مقارنة ببعض دول الجوار.

جدول (13) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وبعض دول الجوار خلال المدة (2004 –2013) (مليون دولار)

السنة	العراق	السعودية	الامارات	الأردن
2004	300	1942	10004	973
2005	515	12097	10900	1984
2006	383	18293	12806	3544
2007	971.8	24355	14187	2622
2008	1855.7	39456	5063	2826
2009	1598.3	36458	1134	2413
2010	1396.2	29233	8797	1689
2011	1882.3	16308	7152	1486
2012	3400.4	12182	9567	1458
2013	5131.2	8865	9765	1947
المجموع	17433.9	199189	89375	21032

المصدر: https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years

من الجدول يتضح أن مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يشكل ما نسبته (8.7%) من مقدار الاستثمار الأجنبي للسعودية، و(19.5%) من مقدار الاستثمار الأجنبي في الامارات،

و(82.8%) من مقدار الاستثمار الأجنبي في الأردن، وهذا يعود في جزء كبير منه الى عدم الاستقرار الأمني وانتشار الإرهاب في العراق.

ثانياً- أثر الإرهاب على الإنفاق العسكري

تعد الموازنة العامة للدولة العراقية الأداة المباشرة لتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتقليل معدل البطالة، ورفع مستوى الدخل الحقيقي للمجتمع العراقي، لذلك يعد تشريعها وصياغتها آمراً في غاية الأهمية، لما يترتب عليه تحديد ضروريات واولويات في الصرف والانفاق الحكومي، وتوجيه الإيرادات بالطرائق التي تحقق الاهداف الاقتصادية المتوخاة من الموازنة العامة**(كريم: 2009، 107)**. اذ يعاني العراق من اختلال في الموازنة العامة يكون الاختلال لصالح الإيرادات النفطية على حساب الإيرادات العامة، وتشكل الإيرادات النفطية في العراق نسبة تزيد على(90%)، ففي خلال المدة(2013 -2003) ارتفعت الإيرادات العامة من (2,246,346) ترليون دينار عام 2003 الى(71,090) ترليون دينار عام(2008) بمعدل نمو (54.60%)، سبب تلك الزيادة انما يعود لزيادة الإيرادات النفطية إلى(70,121,691) تريليون دينار وبمعدل نمو قدره(57%)، بالمقابل(15,728,387) ترليون دينار عام(2003)، وبسبب زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية في العراق التي أدت الى سقوط بعض المحافظات العراقية لدى التنظيمات الإرهابية، قاد الى زيادة الإنفاق العسكري لمواجهة الإرهاب، وتجنيد ابناء العشائر العراقية بمجالس الاسناد والصحوات الامر الذي ترتب عليه تدريبهم وتسليحهم، فكانت موازنة الدفاع والداخلية أضعاف المخصصات التي وجهت للقطاعات الإنتاجية، فكانت علاقة طردية بين النشاط الارهابي والإنفاق العسكري، بالاضافة الى الفساد المالي والإداري في المؤسسات الامنية الذي تسبب بضياع نسبة كبيرة من الثروة، وأثرت بشكل سلبي على الانفاق الحكومي العام.**(وزارة المالية،2008 :6)**.

أما الشق الثاني من الإيرادات العامة الإيرادات غير النفطية وتمثل الضرائب بنوعيها(المباشرة وغير المباشرة) الأعلى مساهمة بالإيرادات العامة مقارنة بالأنواع الاخرى من الإيرادات وقد خصص قسم كبير من الايرادات العامة الى الانفاق العسكري خلال المدة(2013-2003) لمواجهة التنظيمات الإرهابية، فقد لوحظ انخفاض معدلات نمو وتدني مساهمة الايرادات غير النفطية بالإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي طيلة المدة(2013-2003)، اذ ارتفعت قيمة الإيرادات غير النفطية نتيجة تدهور اسعار النفط الخام، فتم تفعيل الإيرادات غير النفطية، اما جانب الإنفاق العام فيتكون من جانب الطلب الكلي(الانفاق الجاري، والانفاق لاستثماري) فيلاحظ عموما على باب الانفاق العام في الموازنة العامة، ارتفاع ما يخصص للنفقات الجارية (التشغيلية ضعف ما يخصص للنفقات الاستثمارية) وخصوصاً النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الأمن وانعكس على القطاعات الاقتصادية المختلفة. فتتجه الدولة نحو الاستيرادات الاستهلاكية لتغطية الطلب المحلي وسد حاجة الاستهلاك المحلي الأمر الذي من شانه ان يقلل من الاحتياطي النقدي للعملات الصعبة، ان النفقات العامة انخفضت من(1,982547) ترليون دينار عام (2003)، وذلك لان تلك السنة قد شهدت تغير نظام الحكم في العراق وتعطيل الكثير من المؤسسات مما انعكس على حجم النفقات العامة **(احمد،2019:124)**

بعد استعراض بيانات الإنفاق العسكري يتضح أن أهم مثلبة سُجلت على جميع الموازنات العراقية للمدة(2013-2003) هيمنة النفقات الجارية والنفقات العسكرية على حساب النفقات الاستثمارية بالرغم من ضخامة الإيرادات العامة، وارتفاع التخصيصات المالية لأبواب الاستهلاك المختلفة، ونتيجة لغياب قاعدة إنتاجية تغذي الطلب الاستهلاكي اتجهت الدولة نحو الاستيراد من الخارج وذلك كان له أثر سلبي في حجم الاحتياطي النقدي، فكل زيادة بالإنفاق الجاري ستولد فائضاً بالطلب يغذي النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع العراقي او الميل الحدي للاستهلاك على

حساب الميل نحو الاستثمار، وذلك ما يفسر تدني معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري وارتفاع الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام خلال مدة عدم الاستقرار السياسي في العراق(2003–2013) من إجمالي الإنفاق العام وكما موضح بالجدول(14) .

الجدول(14) الإنفاق العسكري ونسبته من الإنفاق العام للمدة(2004–2020)

السنوات	الإنفاق العسكري (1)مليون دينار	نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق العام(2)	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج(3)
2004	892.000,00	1.80	1.70
2005	1,650,000,00	3.50	2.20
2006	1,810,000,00	3.80	1.90
2007	2,500.000,00	5.93	2.20
2008	3,720,000,00	4.10	2.40
2009	3,790,000,00	4.90	3.00
2010	4,390.000.00	5.50	2.70
2011	5,010,000,00	5.30	2.30
2012	4,830.000.00	4.40	2.00
2013	9,070,000,00	6.90	3.30

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقعdata .albankaldawli.org

ثالثاً: أثر الإرهاب في القطاع الزراعي

لم يختلف القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي في العراق، فقد تعرض القطاع إلى تدمير كبير من جراء العمليات الإرهابية، فتفاقمت المشكلات التي كانت موجودة قبل عام(2003) على الاقتصاد العراقي، واصبحت آثارها كارثية على القطاع وتمثلت بتردي الأوضاع الأمنية التي انعكست على تراجع المساحات المزروعة، وانخفضت إنتاجية الأراضي التي لا زالت تزرع بسبب عدم وجود حلول للمشكلات التي تعاني منها، المتمثلة بنقص الحصص المائية وارتفاع نسب الملوحة وانتشار الامراض والأوبئة، فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات الإنتاج الزراعي، التي

تتمثل في الآلات والمعدات والبذور والمبيدات والأسمدة، وارتفاع نسب الملوحة، وتصحر الأراضي التي كانت صالحة للزراعة، واستخدام طرائق ري تقليدية، ترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، كل ما سبق جعل القطاع الزراعي يقف عائقًا أمام عجلة التنمية الاقتصادية وليس داعماً لها**(الياسري: 78:2009)**.

يمثل الإنتاج الزراعي أهمية رئيسة في الاقتصاد العراقي، إذ يتحدد مستوى الرفاهية للمجتمع والأمن الغذائي من خلال القدرة على إنتاج وتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراده من المحاصيل الإستراتيجية وبالقدر الذي يكفي والنوعية الجيدة التي يتم إنتاجها محلياً، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في العراق.

اتسم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق للمدة (2004-2013) بالعديد من الصفات والخصائص منها الآتي: **(السعيد: 2009:26)**

أ- انخفاض مستوى الإنتاجية للأراضي المزروعة، وتراجع مساحة الأراضي التي كانت مزروعة في العديد من المحاصيل الزراعية، إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى معدلات منخفضة جدا لا تغطي أكثر من(13 %) من الحاجة الفعلية للطلب المحلي خلال المدة(2004-2013).

ب- بعض المجاميع السلعية الزراعية مثل الفواكه والحمضيات والبقوليات المنتجة في العراق خلال المدة (2004 -2013) عانت من التذبذب بالارتفاع والانخفاض، باستثناء السنوات(2005-2008) شهدت تدهوراً كبيراً في الكميات المنتجة، وكانت مستويات الانتاج لا تغطي(10 %) من حاجة السوق الفعلية بعد ان كانت تحقق اكتفاءاً ذاتياً، وتم

الاعتماد على السلع الزراعية المستوردة من الخارج مما أدى لتغطية الحاجة المحلية من هذه المحاصيل.**(خلف: 2008: 19)**

ت- يبين الجدول(15) انخفاض الإنتاج من اللحوم البيضاء من(130) الف طن في عام(2004) إلى(90) الف طن في عام(2005)، ثم إلى(75) الف طن في عام(2009)، وانخفضت المساحة المزروعة بالحبوب من(5.4) ملايين كم٢ في عام(2004) إلى(4.9) مليون كم٢ في عام(2005) ثم إلى(3.8) ملايين كم٢، في عام(2007)، مما ادى إلى ارتفاع مستوى الأسعار للسلع الزراعية خلال السنوات(2007-2004)، بسبب انخفاض الإنتاج المحلي وتصاعد وتيرة العمليات الارهابية في عموم العراق خلال السنوات المذكورة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل، وذلك لارتفاع أسعار الوقود الذي كان يهرب إلى الخارج فانعكس ذلك على أسعار المحاصيل المستوردة.

ث-أثر الهجرة القسرية على المزارعين في بعض المحافظات العراقية ومنها سهل نينوى ومحافظة صلاح الدين، التي اضرت بالنسيج الاجتماعي وألحقت الضرر الكبير في القطاع الزراعي، وهي واحدة من أخطر الحركات السكانية التي خلقت اكتظاظ سكاني ونقص في الايدي العاملة في بعض المناطق الزراعية، وتحولت الى أزمة بنيوية امتدت الى بعد عام **(2013)(الناشي: 2021، 228)**

الجدول (15) أسعار المستهلك لبعض المنتجات الزراعية للسنوات (2013- 2004)

سنوات / محاصيل	أسعار عام **2004** دينار/كغم	أسعار عام **2006** دينار/كغم	أسعار عام **2008** دينار/كغم	أسعار عام **2010** دينار/كغم	أسعار عام **2012** دينار/كغم	نسبة الزيادة في أسعار عام **2000** إلى عام **2012**
لحم غنم	3500	8000	9000	1000	11000	388.8%
لحم الدجاج	2500	3500	5000	6000	5500	307.4%
البيض	2250	4000	6000	5000	5500	340%
الطماطة	450	750	1000	750	650	1200%
البطاطا	300	500	1000	750	700	1300%
الباذنجان	100	250	750	750	700	2700%

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

يبين الجدول(15) الارتفاع المستمر والتدريجي في مستوى الأسعار للمنتجات الزراعية التي تمثل سلة الغذاء العائلية الرئيسة، خلال المدة(2013- 2004) وعند المقارنة بين أسعار عام(2004) وأسعار عام(2008)، يلاحظ أن مستوى الأسعار قد تضاعف، وهذا نتيجة عدم الاستقرار السياسي وانتشار الإرهاب في معظم محافظات العراق، وتراجع مستوى الإنتاج المحلي، فتوجه كل الطلب إلى المنتجات المستوردة من الخارج، وخلال سنوات توسع العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة وسيطرته على المحافظات التي تمثل المصدر الرئيس لإنتاج الغذاء، إذ وصلت الأسعار إلى أكثر من(14) ضعفاً لمعظم المنتجات الزراعية والشكل(**6**) يبين ارتفاع الأسعار في لحم الغنم ولحم الدجاج، والشكل(**7**) يبين الارتفاع في أسعار الطماطم والبطاطا والباذنجان بنسب كبيرة، اذ أن الارتفاع في الأسعار كان بسبب انفلات الوضع الأمني في بعض السنوات وارتفاع تكاليف النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود، الذي انعكس على أسعار المواد الغذائية، يقسم الإنتاج في القطاع الزراعي إلى الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، إذ يعد الإنتاج الحيواني الفرع الثاني

للإنتاج الزراعي، ولا يمكن الاستغناء عنه بوصفه المكمل الحيوي والغذائي للإنتاج النباتي في الوصول إلى الأمن الغذائي، ويمثل الإنتاج الحيواني نحو(35%) من قيمة الإنتاج الزراعي في العراق.

الشكل (6) أسعار لحم الغنم ولحم الدجاج في العراق خلال المدة (2000-2012)

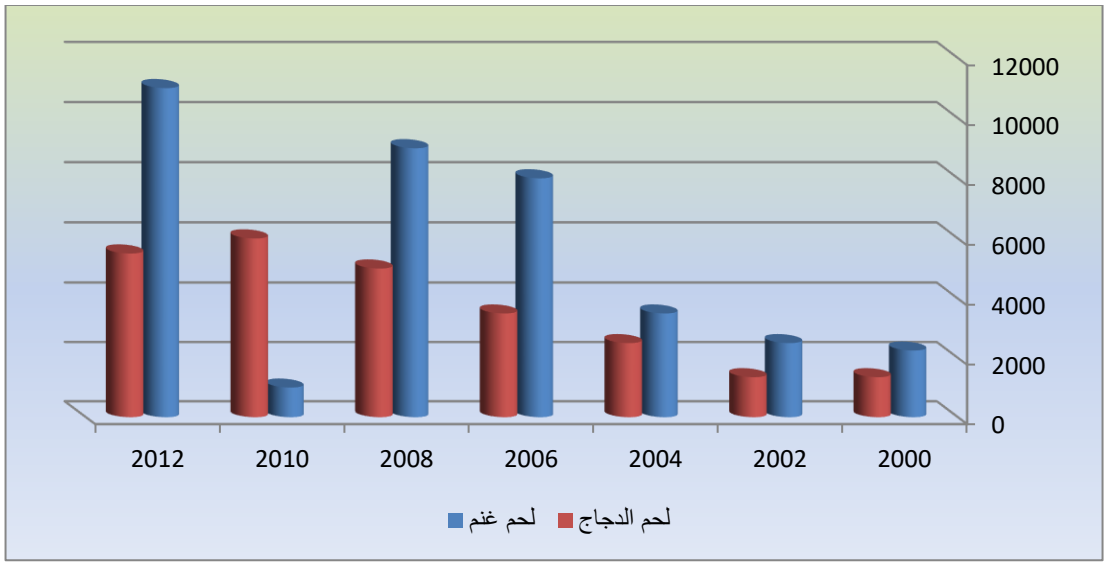

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(14) وبرنامج Excel

الشكل (7) أسعار الخضراوات في الأسواق العراقية خلال المدة (2000-2013)

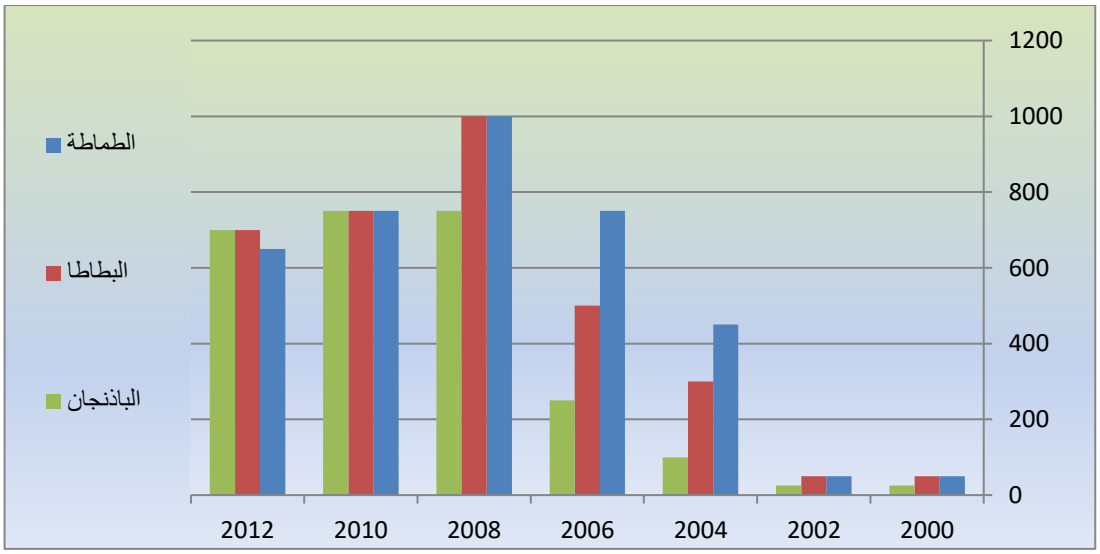

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(14) وبرنامج Excel

رابعاً: أثر الإرهاب في القطاع الصناعي

ان القطاع الصناعي لايختلف عن غيره من القطاعات الاخرى في الاقتصاد العراقي التي تضررت بشكل كبير من التنظيمات الإرهابية، حيث ان معظم مستلزمات العملية الإنتاجية وبالخصوص المواد الأولية الاساسية الداخلة في العملية الإنتاجية وتعتمد على الواردات من العالم الخارجي، فان سيطرة داعش على المناطق والمحافظات العراقية أدى الى منع الاستيراد عنها، فتضرر القطاع الصناعي بشكل كبير جداً، وكان الجزء الثاني ايضاً أثر عمليات التحرير، وما اللحقته من ضرر للمنشاءت الصناعية والورش الحرفية التي تحولت الى مصانع الى تصنيع العبوات الناشفة والسيارات المفخخة، وتعرضضت الى القصف الجوي من قبل عمليات التحرير، فكثيراً من الاحيان الصناعية في المحافظات التي وقعت تحت سيطرة التنظيمات الارهابية تحولت الى ورش لصناعة الموت وتصديره الى المحافظات الاخرى، فكان الضرر كبير الذي وقع على القطاع الصناعي**(الزبيدي: 2016، 138)**

الجدول(16) يبين أثر الإرهاب في المؤسسات الصناعية العراقية، بما فيها مؤسسات القطاع الخاص، إذ نلاحظ تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية منذ التغيير في النظام السياسي في البلد، فكان عدد العمليات الإرهابية(45) في عام(2003) وتقدر الخسائر المالية(29103401) مليون دينار، وتزايدت العمليات في العام الذي بعده وكانت(58) في عام(2004) واستمر التصاعد في عدد العمليات الإرهابية حتى بلغ الذروة في عام(2006) فكان(97) عملية بخسائر قدرت (56646200) مليون دينار، واخذت بالتراجع والانخفاض حتى وصلت إلى(5) عمليات في عام(2013) كما مبين في الشكل(8) الآتي، وكان مجموع الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي(613997452) مليون دينار وان مجموع العمليات الارهابية كان(417) عملية.

الجدول(16) الهجمات الارهابية ومقدار الخسائر المالية على القطاع الصناعي في العراق للمدة(2003-2020)

السنة	عدد الهجمات	الخسائر المالية (الف دينار)
2003	45	29103401
2004	58	34028140
2005	60	48192030
2006	97	56646200
2007	39	38451350
2008	25	6832000
2009	30	120000
2010	27	165837
2011	19	193028
2012	12	104934
2013	5	160532
المجموع	417	613997452

المصدر:

١- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، أثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام(2009) التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2009)،ص48

2- The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2004-2013.

الشكل (8) عدد الهجمات الإرهابية في العراق خلال المدة (2003-2013)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(16) وبرنامج Excel

تعّد نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تشغيل الأيدي العاملة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أحد مقاييس التصنيع، ويتضح من الجدول(16) أن القطاع الصناعي لم يتمكن من تحقيق تغير إيجابي من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(2013-2004)، بالرغم من الزيادة في عدد المنشآت الصغيرة من(17599) منشأة في عام(2004) الى(69342) منشأة في عام(2013)، وكذلك ازدادت المنشآت المتوسطة من(489) منشآه في عام(2004) الى(926) منشأة في عام(2013) اذ كانت المساهمة(1.7%) في عام(2004) ولم تشهد تغير بل بقيت بالنسبة نفسها أو قريبة منها، وذلك لضخامة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن محدودية القطاع الصناعي بأكمله في الناتج المحلي الإجمالي، اذ بلغت(1.35%) في عام(2013)، في حين كان عدد المشروعات الصناعية الكبيرة(92) مشروعا في عام(2004) واخذ بالتراجع إلى(79) مشروعا في عام(2013)، وحسب التقرير السنوي عن التنمية الصناعية العالمية لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة لعام(2004)، ان(50) دولة نامية من مجموع(96) دولة نامية تزيد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فيها على(12%) من دخلها القومي، وإن هذه النسبة وصلت إلى أكثر من(21%) في اقتصادات (23) دولة نامية وإن(8) دول نامية تجاوزت النسبة فيها(25%) في حين ان العراق بقي حبيس الازمات الاقتصادية، ويعاني أثار الحرب على الإرهاب ولم يشهد القطاع الصناعي أي تطور في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي.**(تقرير التنمية الصناعية: 2004:128)**

ان الصناعة التحويلية تمثل المحور الآساس في عملية التطوير الهيكلي للاقتصاد وتسهم في التنويع كم خلال المساهمة في خلق الوظائف وتنويع الإنتاج، إذ نلاحظ من الجدول (16) ان نسبة المساهمة للقطاع الصناعي في تشغيل الايدي العاملة كانت (15.9%) في عام(2004) وتراجعت بعد ذلك الى(9.5%) في عام(2006) واخذت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً بهامش قليل

وبلغت(10.7%) في عام(2013)، ان الانخفاض في معدلات النمو للقطاع الصناعي، تسبب في عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية حاجة السوق المحلية من الطلب على السلع الصناعية، ولأجل تعويض النقص الحاصل تم التوجه إلى الأسواق الخارجية لسد النقص في الانتاج المحلي، هذا الأمر يعني وجود اختلال هيكلي يهدد الأمن الغذائي للفرد العراقي، وان نسبة الاختلال تكون من خلال الفرق بين مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة، فقد أدت إلى انخفاض تدريجي في درجة الاختلال الهيكلي بصورة سلبية فكانت(14.2%) في عام(2004) ثم انخفضت إلى(7.7%) في عام(2010) وارتفعت إلى(9.4%) في عام(2013)، ليكون المتوسط خلال المدة(2013-2004) ما مقداره(9.7%) بصورة سلبية.

كما ضمت المشروعات العراقية الصغيرة والمتوسطة التي استمرت بالعمل بعد عام(2003) في القطاعين العام والخاص، الأولوية في المشكلات التي تتعلق بسياسة التجارة الخارجية والدعم الموجه للقطاع الصناعي، وتطبيق الاتفاقية مع منظمة التجارة العالمية(W.T.O) ليكون العراق عضواً مراقباً قبل الانضمام والحصول على العضوية للمنظمة، وهذه الاتفاقية تدعو إلى رفع القيود عن التجارة الخارجية، اما المشكلات الأمنية فتأتي في المرتبة الثانية إذ إن نسبة(40%) من المشروعات الصناعية تتأثر بشدةٍ بالقضايا الأمنية، وتختلف الآثار السلبية للوضع الأمني العراقي من محافظةٍ لأخرى إذ تتمتع المحافظات التي تقع في المنطقة الجنوبية، وإقليم كردستان بظروفٍ أمنيةٍ مستقرة مقارنة بباقي المحافظات، في حين ان محافظة نينوى وبغداد والأنبار وديالى تتصدر المحافظات بعدم الاستقرار الأمني، الأمر الذي ترك أثر كبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتؤثر القضايا الأمنية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل البضائع إلى الأسواق واستيراد المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية.(**عبد الحسين: 382:2015**)، ان أثر العمليات الإرهابية على المنشآت الصناعية بصورة مباشرة من خلال استهدافها، أو من خلال كون المنطقة غير أمنه وغير مستقرة فتراجع النشاط الانتاجي وتم

تهجير السكان في كثير من المناطق الصناعية كما حدث في صناعية سامراء مثلاً التي تحولت الى معمل لتصنيع العبوات والسيارات المفخخة.

الجدول(17) المنشآت الصناعية في العراق للمدة(2004-2013)

السنة	المتوسطة (1)	الكبيرة (2)	الصغيرة (3)	الأهمية النسبية لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي(*) (4)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (5)	درجة الاختلال (**) D=(5) - (4)
2004	489	92	17599	15.99	1.76	(14.23)
2005	452	76	10088	10.89	1.32	(9.57)
2006	411	52	11620	9.56	1.54	(8.02)
2007	365	65	16748	13.08	1.63	(11.44)
2008	285	68	20164	15.37	1.68	(13.69)
2009	387	70	29657	8.5	2.61	(5.89)
2010	401	70	35472	9.94	2.2	(7.74)
2011	596	71	45271	10.83	2.14	(8.68)
2012	637	77	55947	10.37	1.78	(8.58)
2013	926	79	69342	10.74	1.35	(9.41)

المصدر : وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، أعداد مختلفة.

*- تم حساب الأهمية النسبية على وفق المعادلة التالية **(السعيد: ٢٠١٦، ٧٣)** : $r_i = \frac{\sqrt{(\frac{p_i}{p_t})^2}}{1} * 100$

(i) تمثل الناتج في القطاع(pi) بالناتج المحلي الإجمالي ؛ (i) تمثل نسبة مساهمة القطاع (ri) حيث إن : تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (pt)؛

أما مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة فيمكن حسابها على وفق الصيغة التالية: $R_i = \frac{\sqrt{(\frac{L_i}{L_t})^2}}{1} * 100$

حيث إن :(R_i) تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة ؛(L_i) تمثل العاملين في القطاع (i)؛ (L_t) تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي خلال السنة (t).

(**) احتسبت من قبل الباحث من خلال المعادلة التالية :$d_{i....n} = r_i - R_i$

حيث إن **(d_i)** تمثل درجة الاختلال في كل قطاع

الشكل (9) الاهمية النسبية للعاملين ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2013)

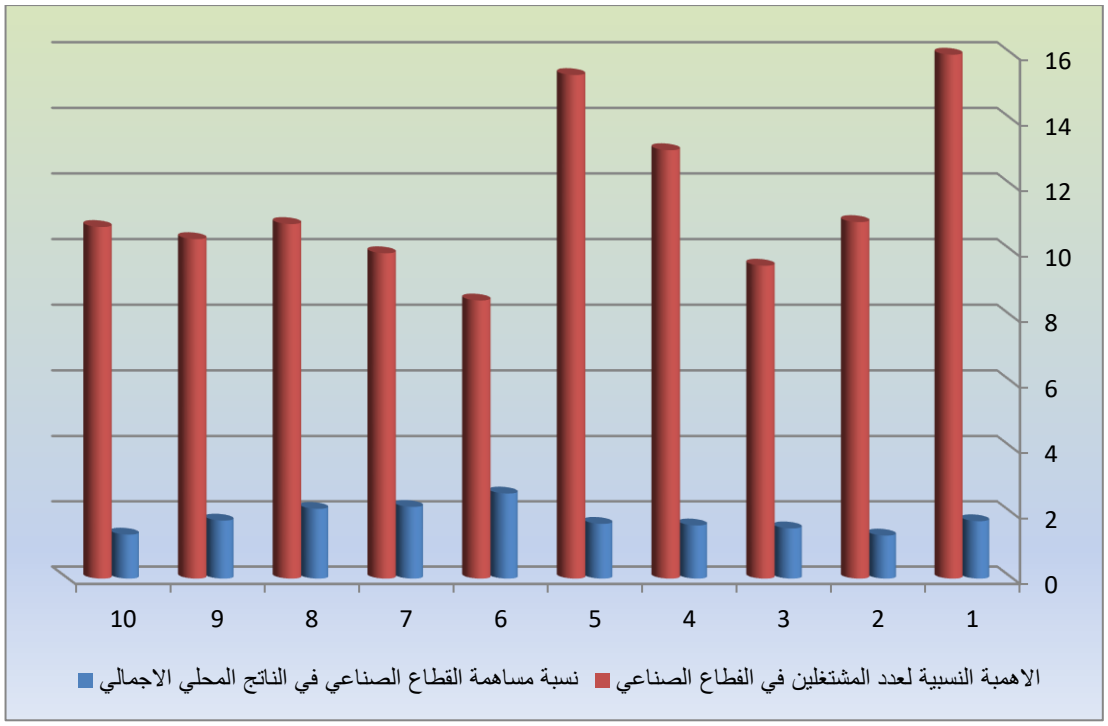

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(16) وبرنامج Excel

خامساً: أثر الإرهاب في القطاع الاستخراجي

يعّد القطاع الاستخراجي أكبر مصدر للنمو الاقتصادي في العراق، ويمتلك القطاع النفطي احتياطيات ضخمة من النفط الخام تقدر بحوالي(147) مليار برميل، واحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي (3170) تريليون متر مكعب،(**OPEC: 2021:73**)، إذ تأثر القطاع الاستخراجي بالهجمات الإرهابية التي تعرض لها بصورة مباشرة في محافظة صلاح الدين والحقول النفطية في المحافظة التي كلفت الدولة عملية اصلاح اضرارها ما يقارب(375) مليار دينار(**الزبيدي: 2016، 184**)، والاضرارغير المباشرة التي كلفت الدولة من من ايرادات النفط الخام في الانفاق العسكري من جراء عمليات التحرير، لذا فان المشكلات التي تؤثر في القطاع النفطي تصيب الاقتصاد العراقي بالشلل التام ، إلا ان تعرض حقول النفط العراقية في غرب وشمال العراق خلال المدة (2004-2013) إلى هجمات المنظمات الإرهابية وما نجم عنها

من إضراراً كبيرة لحقت بالاقتصاد العراقي بأكمله وأثرت سلباً في كفاءة الحقول الإنتاجية التي وقعت تحت سيطرة الارهاب، فضلاً عن اعتبار العراق منطقة غير مستقرة سياسياً وغير مؤهله للاستثمار، فضلا عما ينتج من آثار عن هذه العمليات الإرهابية على الإنتاج والتخزين والتصدير مما تسبب في عجز كبير وواضح بتغطية الحاجة المحلية من المشتقات النفطية ومن ثم استيرادها من البلدان المجاورة.**(جواد: 6:2010)**

ان أثر الإرهاب في القطاع النفطي تسبب في تكبد العراق خسائر مادية كبيرة، إذ تشير تقارير وزارة النفط العراقية إلى ان البنى التحتية للقطاع النفطي للمدة(2007–2004) كانت الأكثر تضررًا واستمرت الاضرار حتى بعد هذه المدة لكن شدتها كانت أقل مما سبق، وبلغ عدد الهجمات الإرهابية ما يقارب(166) عملية إرهابية، قدرت أضرارها بحوالي (26) مليار دولار، وحسب إحصاءات وزارة النفط فإن خطوط الأنابيب الداخلية وخطوط التصدير هي الأكثر تعرضًا للهجمات والأضرار، في حين كانت قيمة الأضرار للخطوط الناقلة نحو(12.3) مليار دولار و(71.2) مليون دولار لمحطات الاستخراج الحقن والنقل، اما الحقول التي تقع في المنطقة الشمالية فقد توقفت عن الإنتاج والتصدير بسبب العمليات الإرهابية واقتصار التصدير على الحقول الجنوبية، وهذا يؤدي الى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة وارتفاع حجم الخسائر من جراء توقف التصدير، وضياع فرصة تحقيق الدخل المتوقع، بعد تعرّض خط الأنابيب الذي يصدر النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي للقصف مما أدى إلى خروجه عن الخدمة لمدة أسبوعين، فعلى وفق وزارة النفط سبّب ذلك خفض الصادرات بنسبة(5%) في عام(2009). **(OPEC: 2010:92)**

وتقدر كميات النفط الخام التي كان من الممكن تصديرها بحوالي (250) الف برميل يوميا، وهذا يعني أن الارهاب تسبب في انخفاض العمليات الإنتاجية بصورة مباشرة من خلال تعرض

الآبار والحقول النفطية الى العمليات الإرهابية، ومن خلال عمليات السلب والنهب لكميات من المنتجات النفطية المنقولة عبر الحوضيات بصورة غير مباشرة، مما اثر سلبًا في إنتاج المصافي وسبب أزمة في المشتقات النفطية فضلا عن الخسائر الناجمة عن الفرص المحتملة لتصدير النفط الخام أو مشتقاته. اذ انخفضت الصادرات النفطية في عام(2004) وخصوصاً في الربع الاخير من العام نتيجة العمليات الإرهابية التي استهدفت هذا القطاع والجدول(17) يبين حجم وعدد العمليات الإرهابية التي تعرض لها القطاع النفطي عام(2004).

إذ بادرت وزارة النفط العراقية ومن خلال سلطة التحالف الدولي إلى توقيع عقد مع(شركة ارنس الأمنية) لتأهيل وتدريب كوادر عراقية مهمتها حماية البنى التحتية للقطاع النفطي، وبالأخص الخطوط الناقلة في المنطقة الشمالية، وكان تأثير الإرهاب والتحديات الأمنية لا يقتصر على خسارة الاقتصاد لجزء من الإيرادات بل أسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما أثرت هذه الأعمال بشكل كبير في إنتاج الطاقة، لكون محطات توليد الطاقة الكهربائية تعتمد على الوقود الحراري، لذا فأن النقص في تأمين الوقود ينعكس على استمرار التيار الكهربائي، ويسبب سخط المواطنين من الحكومة وتسبب حالة عدم الاستقرار الناتج عن الأعمال الإرهابية، و يبين لنا الجدول(18) عدد الهجمات الإرهابية التي استهدفت أنابيب تجهيز النفط مما أثر سلباً في عملية الإنتاج والتصدير بعد الاستهداف المباشر لخطوط النقل الرئيسة خلال عام(2004) .

الجدول (18) العمليات التخريبية الإرهابية على المنشآت النفطية في العراق لعام(2004)

الشهر	الحالة					
	أبار نفطية	منظومات أنابيب تصدير النفط الخام	أنابيب تجهيز المصافي	خطوط نقل المنتجات النفطية والغاز	أخرى	المجموع
كانون الثاني	0	2	0	1	0	3
شباط	0	0	0	9	0	9
آذار	2	0	4	1	2	9
نيسان	4	6	3	7	2	22
أيار	0	3	8	2	5	18
حزيران	4	6	7	6	1	24
تموز	0	5	6	7	2	20
أب	1	4	12	13	1	31
أيلول	3	12	14	8	1	38
تشرين الأول	0	3	6	4	4	17
تشرين الثاني	8	6	17	12	3	46
كانون الأول	0	4	11	10	2	27
مجموع	22	51	88	80	27	264

المصدر :جمهورية العراق، وزارة النفط إحصائيات دائرة البحوث والدراسات

ان أثر العمليات الإرهابية لم يقتصر على عددها واثارها المباشرة فقط، بل أصبح إنتاج النفط الخام العراقي وتصديره أقل من المستوى المطلوب بسبب الأوضاع الأمنية وتحديات النشاط الإرهابي وأعمال التخريب الممنهجة والمتكررة التي يتعرض لها القطاع النفطي ومنشأته وخطوط الأنابيب الناقلة للنفط الخام، فتراجع معدل الإنتاج النفطي في نهاية (2004) وبداية عام(2005)، وكانت أقل من المستوى المخطط له والمتوقع، ويقدر بأن العراق خسر ما يقارب من(900) مليون دولار من إيرادات تصدير النفط خلال الربع الأول من عام(2005) بسبب الاعتداءات على البنى التحتية لصناعة النفط الخام.**(Quarterly Report:2005:67)**

كما أوضحت الوزارة ان عدد العمليات الإرهابية، وحجم الخسائر المادية التي لحقت بالقطاع النفطي من جراء عمليات التخريب في عام(2004) أعلى نسبة من الخسائر المالية البالغة(6357) مليون دولار، فيما بلغ عدد الهجمات التخريبية للعام نفسه (264) هجمة وهو يمثل أعلى نسبة من إجمالي الهجمات للمدة(2004-2013)، ويشير الجدول(19) إلى مقدار

الضـرر الـذي لحـق بالقطـاع النفطـي للمـدة (2004–2013) اذ بلـغ عـدد الأعمـال الإرهابيـة عام(2005) بـ(186) وانخفض تدريجيا خـلال السنوات اللاحقة حتـى بلغت (16) عمليـة عـام (2013)

الجدول (19) العمليات الإرهابية حسب الشركة النفطية للمدة (2004–2013)

السنة	نفط الشمال	نفط الجنوب	خطوط الأنابيب	نفط ميسان	أخرى	المجموع
2004	104	8	143		9	264
2005	77	5	96	-	8	186
2006	37	3	108	-	11	159
2007	121	23	101	-	3	148
2008	24	36	46	-	0	106
2009	34	12	27	3	5	81
2010	20	9	36	0	0	65
2011	8	4	31	0	1	44
2012	6	0	8	0	0	14
2013	10	2	4	0	0	16
المجموع	441	102	600	3	37	1083

المصدر :جمهورية العراق، وزارة النفط إحصائيات دائرة البحوث والدراسات، سنوات مختلفة

سادساً: أثر الإرهاب في الاستثمار للمدة(2004-2013):

تشير بيانات معهد السلام الى أن العراق احتل المرتبة الأولى بين أكثر الدول تضررا من الإرهاب خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠١٣) وكانت نسبة الأثر الاقتصادي الى الناتج المحلي الإجمالي كما موضحة في الجدول (20).

الجدول (20) الأثر الاقتصادي للإرهاب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأعلى دولتين للمدة (2004-2013)

السنة	المرتبة الأولى	النسبة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الأثر الاقتصادي (مليون دولار)
2004	العراق	12.4	36165	448460
2005	العراق	15.0	50211	25105.5
2006	العراق	19.7	65130	18230.6
2007	العراق	25.1	88367	22180.6
2008	العراق	10.4	132811	13812.3
2009	العراق	10.8	111799	12074.2
2010	العراق	8.2	143453	11763.6
2011	العراق	7.2	192957	13894.3
2012	العراق	9.2	219319	20177.3
2013	العراق	18.1	235631	42649.2

Source: H. Bardwell and M. Iqbal (2021). The Economic Impact of Terrorism from 2000 to 2018, Peace Econ. Peace Sci. Pub. Pol. 2021; 27(2):, p.250.

يتضح من الجدول أن العراق كان من أكثر دول العالم تضررا من الإرهاب خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) وكانت سنة ٢٠٠٧ هي من أكثر السنوات تضررا اذ شكلت نسبة قاربت ربع الناتج المحلي الإجمالي للعراق، في حين كانت سنة ٢٠١١ هي أقل السنوات من حيث الضرر وشكلت ما نسبته (٧,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد سنة ٢٠١٢ السنة الوحيدة التي احتل فيها العراق المركز الثاني بعد أفغانستان.

سابعاً: أثر الإرهاب على السياحة في العراق

لا يختلف أثر الإرهاب على السياحة عن أثر الإرهاب على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، إذ يعد الإرهاب مؤثراً بشكل كبير في السياحة وخصوصاً السياحة الترفيهية، التي تختفي وينخفض عدد السياح في البلدان التي يزداد فيها النشاط الإرهابي كما هو الحال في العراق،

ومن ثم السياحة الدينية التي هي أقل أثراً مقارنتة بالترفيهية، إذ ان المجموع الكلي لأعداد السياح في العراق كما في الجدول(٢١) والشكل(١٠)، في عام(٢٠٠٤) كان(٤٠٠) الف سائح في العراق(٠,٨٨) من عدد السياح في العالم العربي بمعنى اقل من الواحد الصحيح، وبنسبة(٠,٠٤) من عدد السياح في العالم، وارتفع العدد إلى(٥٢٠) الف سائح في عام(٢٠٠٥) بنسبة(٠,٩٤) بالنسبة الى العالم العربي، وبنسبة(٠,٠٥)، إذ لوحظ ان عدد السواح في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠١٣) لم يتغير كثيراً بل بقي الرقم متذبذباً في الصعود والنزول بنسب تكاد لا تذكر، فكانت في أقل مستوى لها في عام(٢٠٠٤) وفي أعلى مستوى لها في عام(٢٠١١) بنسبة(١,٩)، الأمر الذي يكشف خطر الإرهاب على قطاع السياحة في الاقتصاد العراقي نسبة الى العالم العربي، ونسبة الى عدد السياح في العالم، وكان انخفاض العدد الى هذا المستوى نتيجة العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والعسكرين الصغار والكبار، فكان العراق بيئة غير امنة للسياحة والاصطياف نلاحظ من خلال بيانات الجدول(٢١) التذبذب الحاصل في أعداد السياح الوافدين إلى العراق لغرض السياحة تبعاً للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها الدولة، نتيجة استقرار حالة البلد الأمنية، وأثرت في مجمل حركة السياحة الوافدة للدول العربية.

الجدول(21) أعداد الوافدين للعراق للمدة (2004-2013) (مليون)

السنوات	عدد سياح العراق	عدد سياح العالم العربي	عدد سياح العالم	النسبة% (عدد سياح العراق) من العالم العربي	النسبة% (عدد سياح العراق) من عدد سياح العالم
2004	0.4	45.4	839.9	0.88	0.04
2005	0.52	55.2	927.5	0.94	0.05
2006	0.94	63.4	952.8	1.48	0.09
2007	1.26	69.4	934.6	1.81	0.13
2008	1.46	73.8	925.1	1.97	0.15
2009	1.56	89.2	974.7	1.74	0.16
2010	1.51	90	999.3	1.67	0.15
2011	1.51	76.6	1013	1.97	0.14
2012	1.11	84.8	1070.1	1.30	0.10
2013	1.22	85.1	1122.9	1.43	0.10

المصدر :منظمة السياحة العالمية، مجموعة بيانات إحصاءات السياحة، مدريد، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.

الشكل(10) عدد سياح العراق ونسبة سياح العالم العربي للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)

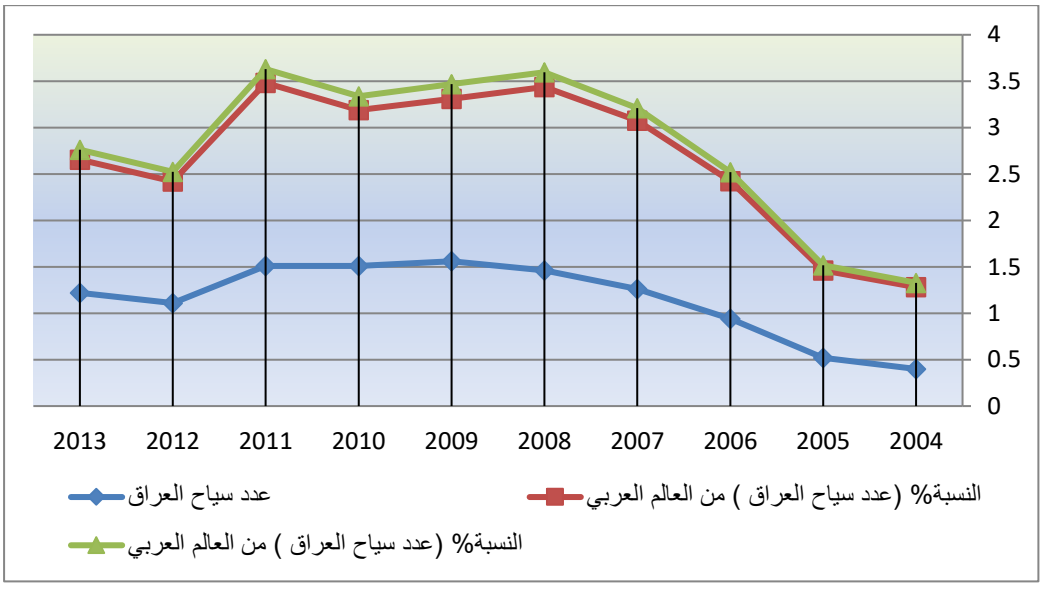

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(21) وبرنامج Excel

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2013- 2004)

يرى الكثير من الباحثين والمهتمين في علم الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعد واحداً من المؤشرات المهمة التي تعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، في حين ان تفشي الجرائم وزيادتها يعني حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن الاجتماعي، فالأمن والاستقرار مرتبط بقدرة المؤسسات الأمنية الحكومية للحد من الجرائم والقدرة على التصدي لها وان حماية المجتمع تقع على عاتق الدولة من خلال فرض النظام والقانون والاعتماد على وزارة الداخلية والدفاع والتشكيلات التابعة لها بالاعتماد على التشريعات القانونية التي تعمل على مواجهة الارهاب.**(التميمي:2007:1)**

بسبب التراكمات للأحداث التي مر بها العراق عبر تاريخه الذي يمتد إلى أكثر من ثلاثين عاماً، من الحروب والصراعات المتتالية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من العراقيين، وأعداد كبيرة من المغيبين والأسرى والمهجرين والمعاقين والمرضى النفسيين، وما تلتها من ظروف يصعب وصفها جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الشعب العراقي، من قبل الأمم المتحدة منذ عام(1990)، والأساليب القمعية التي انتهجتها الحكومة قبل عام(2003) في التعامل مع الشعب، والتي كانت سبباً رئيساً لزرع بذور الفتنة الطائفية فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات الأمية والجهل والانفلات الأمني، كل ما سبق شكل الأرضية الخصبة للعنف كأوضاع بنائية موجودة في العلاقات الاجتماعية وكان التمايز الطبقي موجوداً في المجتمع العراقي، وكان العنف موجوداً في المجتمع العراقي، وهو عبارة عن العنف الكامن في البنى التحتية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع العراقي، الذي يتمثل بالاختلال والتناقض في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع

العراقي، الذي يتمثل بغياب العدالة الاجتماعية والحرمان من اشباع الحاجات الأساسية للفرد العراقي المتمثلة بالتعليم والدخل اللائق ومستوى التعليم المناسب.**(إسماعيل: 8:2007)**

ان التغير السياسي بعد عام(2003) رافقه تغيّر في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتزامن مع الأحداث الإرهابية لتنظيم القاعدة، والمشكلات السياسية والنزاع على السلطة كان له الأثر المباشر في الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي، اذ سقط الآلاف من المواطنين بين شهيد وجريح خلال المدة(2013-2004)، وبسبب الأعمال الإرهابية التي اجتاحت البلاد وتبعها النزاع العرقي والطائفي والاثني والقومي، والحرب على الإرهاب، فضلاً عن وجود قوات الاحتلال، أصبح العراق في ظل ظروفه التي عاشها خلال المدة المذكورة آنفا أنموذجاً واضحاً على تداخل العلاقة بين الأمن الاجتماعي والرفاهية ولوجود العلاقة المتداخلة بين المتغيرين، فان توافر الأمن أحد الشروط الأساسية لتحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية، لذلك سعت المنظمات والمجاميع الإرهابية إلى تقويض السلم الأهلي وخرق سيادة القانون والمؤسسات وزرع الفوضى وانعدام الأمان لدى المواطنين، وعملت على تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي واستهداف الخبرات العلمية والمؤسسات الدينية والاجتماعية والسياسية.**(التقرير السنوي: 1:2010)**

أولاً: أثر الإرهاب على البطالة في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)

تترك البطالة آثاراً سلبية مدمرة في المجتمع والفرد، إذ أثبتت العديد من الدراسات الميدانية التطبيقية، وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجريمة والإرهاب في المجتمعات، ان تدني المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والتمايز الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد يؤثر في الامن الاجتماعي، ومن أهم آثارها في الأمن الاجتماعي شيوع ظاهرة التفكك الأسري

وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية أو الخارجية والهروب من البيت، فضلاً عن زيادة نسب الجريمة والانحراف الاخلاقي.**(حسين: 4:2010)**

بعد احتلال العراق في عام(2003) وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والجانب الأمني المتدهور والتدهور الحاصل في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، بجانب الإجراءات والقرارات التي اتخذتها سلطة الاحتلال بقيادة (بريمر) بحل المؤسسات الأمنية في العراق مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة إلى مستويات مرتفعة إذ قدرت بنسبة(30.8%) من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً وإذا أضفنا إلى ذلك النسبة العالية في العمالة الناقصة والبطالة المقنعة ترتفع نسبة البطالة الى (70%) في عام(2006) **(مصطفى: 7:2007)**

إن زيادة نسبة البطالة في المجتمع العراقي عمقت الشرخ الاجتماعي الذي أضاف مشكلة جديدة إلى المشكلات الاجتماعية التي قادت إلى بروز ظواهر تتمثل في الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، والتحاق بعض الشباب للعمل في المجاميع والمنظمات الإرهابية، الذين لم يعد أهلهم قادرين على السيطرة عليهم، وتزامن في هذه الفترة فتح السجون وخروج المجرمين إلى المجتمع مع غياب شبه كامل لدور الدولة في فرض الأمن، وقد تزامنت المشكلة الاجتماعية في العراق بعد عام(2003) مع غياب التخطيط الإستراتيجي لحل مشكلة البطالة حتى بعد تشكيل الحكومة المؤقتة والحكومات المنتخبة، ومنذ عام (2004) أجريت أربع دراسات ومسوحات لمعرفة مستوى البطالة في العراق أشارت إلى ان معدل البطالة بدأ بالانخفاض بعد عام (2006)، لكن هذه المعدلات تختلف من محافظة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، إذ ان الاختلاف والفروقات في نسب البطالة أكثر خطورة وذلك للإحساس بالتهميش والحرمان ازاء مكون معين مما اثار النعرات الطائفية والمذهبية والقومية وحتى الاثنية، من انعدام المساواة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع العراقي بالمرحلة الانتقالية.**(الزبيدي: 34:2009)**

يبين الجدول(22) أن معدل البطالة في العراق مرتفع خلال المدة(2013-2004) وكانت النسبة(25 %) في عام(2004) وارتفعت إلى(33 %) في عام(2006) ثم انخفضت إلى(30 %) في عام(2009)، واستمرت بالانخفاض حتى عام(2013) اذ وصل معدل البطالة الى (17%) نتيجة لارتفاع معدلات التوظيف في القطاع العام اثر الفورة النفطية التي شهدها البلد في تلك الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبالرغم من انخفاض معدل البطالة الا أنه مازال أعلى من المعدل الطبيعي، الذي عدّه(فريدمان) نسبة(4%) وهي النسبة التي يستطيع الاقتصاد امتصاصها والتخلص منها. وفضلا عن أثر الإرهاب هناك قسم من البطالة يعود إلى الاختلال في سوق العمل العراقي الناجم عن عدم توافق مخرجات النظام التعليمي، مع الطلب على الأيدي العاملة، مما ولد فجوة واضحة بين عرض العمل والطلب عليه، أي بين مخرجات التعليم والطلب عليها، مما جعل معظم الخريجين والراغبين والقادرين على العمل لا يجدون عملاً أي يكونون في حالة بطالة اجبارية، وينظر الخريج إلى العمل المناسب له والوحيد الذي يكون في القطاع العام، ذلك ان حملة الشهادة الجامعية بكالوريوس فأكثر، تكون فرصة العمل التي يحصلون عليها يرونها لا تتناسب مع تحصيلهم العلمي الذي حصلوا عليه، وهم بذلك يفضلون البطالة على العمل.**(سلمان: 2001 :18)**، خلال المدة(2004-2013) كانت معدلات البطالة متذبذبة بين أعلى معدل لها وقدره(33%) في عام(2006)، وأقل معدل في عام(2013) وبمعدل(17%)، مما يعني ان معدلات البطالة بقيت أعلى من المعدل الطبيعي، مما يمكن القول بان مشكلة البطالة في العراق تعود بنسبة كبيرة منها إلى عدم الاستقرار السياسي وأثر الحرب في الإرهاب وما رافقها من عمليات التهجير، التي أدت إلى فقدان الناس لأعمالهم التي كانوا يزاولونها قبل انتشار تنظيمات القاعدة في المنطقة الغربية والمنطقة الشمالية.

الجدول(22) السكان في سن العمل وعرض العمل والطلب عليه والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2013)

السنة	السكان في سن العمل الف نسمة (١)	السكان غير النشيطين الف نسمة (٢)	السكان النشيطين الف نسمة (٣)	العاملون في القطاعات الف نسمة (٤)	العاطلون عن العمل الف نسمة =(٥) ٤-٣	معدل البطالة% =(٦) ٣/٥
2004	14704	4905	9802	7316	2483	25
2005	14952	4891	10061	7577	2481	24
2006	15211	4934	10277	6813	3463	33
2007	15598	5027	10572	7147	3422	32
2008	16063	5126	10934	7478	3455	31
2009	16398	5228	11171	7811	3361	30
2010	16811	5474	11336	8142	3195	28
2011	17195	5718	11478	9233	2242	19
2012	17658	5837	11822	9642	2177	18
2013	17992	5941	12053	9925	2125	17

المصادر:

- الأعمدة (١،٢،٤) وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، احصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، سنوات مختلفة، اعداد مختلفة.
- الأعمدة (٥،٦) احتسبت من قبل الباحث

ثانياً: أثر الإرهاب على الفقر في العراق للمدة (2004-2013)

واجه المجتمع العراقي تحديات اجتماعية تمثلت بارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقّع ولشريحة واسعة من المجتمع العراقي، إذ انخفض مستوى دخل الفرد الحقيقي نتيجة ارتفاع

معدلات التضخم خلال فترة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على المجتمع العراقي، الذي ترك اثراً كبيراً على كل اطياف المجتمع العراقي، وقد انخفضت جودة الخدمات الاساسية وانعدم الامن الغذائي، وبالرغم من تغير النظام السياسي وارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية التي انعكست في موازنات انفجارية، إلا انها لم تستطع القضاء على معدلات الفقر المرتفعة في العراق بسبب سوء توزيع الدخل والثروة بين ابناء الشعب العراقي، فضلاً عن الفساد المالي والإداري الذي ينخر جسد المجتمع والقطاع العام.

ان التداعيات الأمنية والحرب على الإرهاب في العراق أسهمت في تدهور ملحوظ لمستوى المعيشة في مناطق واسعة من العراق خلال المدة (2004-2013) ومنها مقدار الضرر المادي فقد بلغ مقدار الضرر في أقل الأعوام (76) مليار دينار في عام(2013) من خلال بيانات وزارة التخطيط. **(وزارة التخطيط:4:2013)** في حين كانت الارقام عالية جداً مثلاً في عام(2005) كان مقدار الضرر الناجم عن الحرب على تنظيمات القاعدة، والاضرار التي خلفتها تنظيمات القاعدة في الاقتصاد العراقي ما يقارب(55) تريليون دينار عراقي، وهذا مؤشر يعكس حجم الإنفاق على التسليح ومواجهة الإرهاب، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر في العراق مقارنة بحجم الموارد المالية التي تنفق في داخل الاقتصاد، والتي كان يحققها، فكان معدل الفقر (55%) في عام(2004) ثم أخذ معدل الفقر بالانخفاض إلا انه بقي مرتفعاً نسبة الى البلدان المجاورة والتي تمتلك قاعدة موارد أقل من موارد العراق، فكان معدل الفقر في عام(2008) ما يقارب(28%) وهي نسبة مرتفعة والتي اخذت بالانخفاض إلى(11%) في عام(2011)، وكانت خريطة الفقر والحرمان موزعة بشكل شبه متساوٍ بين محافظات العراق، وسجلت أقل نسبة لمعدل الفقر في العراق في عام(2013) بنسبة(10%).**(وزارة التخطيط:6:2013)**

أن علاقة معدل الفقر وأمن الفرد العراقي علاقة تبادلية إذ أن ارتفاع معدل الفقر ينعكس على الاستقرار السياسي، وأرتفاع معدلات الجريمة، إذ تعّد بيئة العوز والفقر بيئة مولدة للعنف والانضمام للمنظمات الارهابية، أو النزاعات الطائفية المسلحة بالضرورة، كما تمثل حاضنة للجهل والتخلف، اذ يوجد تلازم وترابط بين الفقر والجهل وانتشار اعمال العنف المسلح، وارتفاع حصيلة العمليات التي تبنتها تنظيمات القاعدة التي انطلقت من مناطق تتسم بارتفاع معدلات البطالة، وفقدان نسبة كبيرة من ابناء المناطق لوظائفهم، وارتفاع معدلات الفقر فيما بينهم، وتمثل محافظة بغداد ومحافظة الانبار ومحافظة نينوى حالة مختلفة، إذ ينخفض معدل الفقر وترتفع معدلات العمليات الإرهابية خلال المدة(2013-2004)، لذلك تمثل تلك المحافظات حالة الاستثناء في العلاقة لكون نسبة ليست قليلة من الذين انضموا الى التنظيمات هي قيادات في الحكومة قبل عام(2003).**(وزارة التخطيط: 127:2013)**

ثالثاً- أثر الإرهاب على مؤشرات التعليم في العراق

تؤثر العمليات الإرهابية في معدلات الالتحاق بالدراسة مما يؤدي الى تناقصها وهو ما يؤثر في مؤشر التعليم الابتدائي والثانوي، وهذا ما نلاحظه، من خلال الجدول(23) وهو تأثير العمليات الإرهابية في معدلات الالتحاق للمرحلة الابتدائية والثانوية بسبب النزوح والتهجير أو ضعف الحافز على الالتحاق في التعليم، اذ تشير البيانات في الجدول(23) الى تدني معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية كنسبة مئوية خلال المدة (2013-2004) والتي يمكن من خلالها معرفة اتجاه معدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية وملاحظة الأثر التصاعدي ووتيرة الأعمال الإرهابية وأحداث العنف على معدلات الالتحاق.

ففي العراق وبحسب احصاءات البنك الدولي قد انخفضت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٨ الى ٢٥% بعدما كانت في عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٨% نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق بعد غزو الكويت من قبل النظام قبل عام(2003)، وما عاناه من ظروف معيشية من ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة، إلا انه عاود الارتفاع في عام ٢٠١٠ الى ٤٣% ثم أخذ بالتزايد نتيجة لتفاقم الأعمال الإرهابية ليصل بذلك إلى ٥١,٨% في عام ٢٠١٢ الا انه أخذ بالارتفاع مرة أخرى ليصل في عام ٢٠١٣ الى ٥٣% في المناطق التي تشهد نشاط المجاميع الارهابية في المنطقة الغربية والشمالية، ونتيجة للظروف الأمنية وما تبعها من ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، اذ كان من المفترض أن يتجه العراق – كغيره من البلدان – الى ارتفاع نسبة الالتحاق الا ان الظروف الأمنية المتردية حالت دون انخفاض نسبة التسرب المدرسي في الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

الجدول (23) معدلات الالتحاق الصافية للمرحلة الابتدائية في العراق للمدة (2004-2013)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العراق	%48	%42	%38	%33	%25	%39	%43	%49	%51	%53

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org.

٢- UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal-Canada, 2014.

اشار التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ أن عدد الطلاب في العراق انخفض من (٤٣٣٤٦٠٩) طالب للعام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الى نحو (٣٧٦٧٣٦٩) طالباً للعام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) أي أن عدد الطلاب انخفض بما يقارب (٥٦٧٢٤٠) طالباً خلال عام دراسي واحد وهي بداية الانفلات الأمني والعمليات الارهابية، هذا فضلا عن وجود حوالي (١١١٥٩١٦) طالباً خارج الدراسة اي نسبة ١٦% من الأطفال بين ٦-١٤ عاما اي الفئة العمرية للتعليم الابتدائي (**وزارة التخطيط**، ٢٠٠٨).

الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2014-2020)

تمهيد:

تعرض الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014–2020) إلى ظروف أمنية عصيبة جداً وواجه تحديات اقتصادية كبيرة، نتيجة لاحتلال تنظيم داعش الارهابي لبعض المحافظات العراقية، مما أدى الى تعرض الاقتصاد الى أزمة كبيرة فضلا عن الدمار الكبير الذي لحق البنى التحتية في هذه المحافظات وأوجدت شرخاً واضحاً في النسيج الاجتماعي، فضلا عن ذلك شهد عام ٢٠١٤ أزمة مزدوجة للاقتصاد العراقي تمثلت بانخفاض أسعار النفط ودخول تنظيم داعش الأمر الذي أدى الى تأثيرات سلبية عديدة تمثلت بارتفاع معدلات البطالة والفقر ونزوح مئات الالاف من مناطقهم، وتم توضيح ذلك من خلال ثلاثة مباحث في هذا الفصل ركزت على واقع الإرهاب وأثاره الاقتصادية والاجتماعية خلال المدة (٢٠١٤– ٢٠٢٠).

١– واقع ومسببات الارهاب في العراق للمدة(2020–2014)

٢– الآثار الاقتصادية للإرهاب في العراق للمدة(2020–2014)

٣– الآثار الاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة(2020–2014)

المبحث الأول: واقع ومسببات انتشار تنظيم(داعش) في العراق للمدة (2014-2020)

يرجع بعض الباحثين سبب دخول تنظيم داعش الى العراق الى ضعف الأجهزة الأمنية وتراجع قدراتها خصوصا وأنها بنيت على أساس المحاصصة الحزبية والطائفية مما أدى إلى فشل كبير في أداء المؤسسة العسكرية العراقية وعدم اكتمال جاهزيتها، وقد تجلى ذلك بانهيار كبير للجيش عندما احتلت تنظيمات داعش مدينة الموصل، وهي ثاني أكبر مدينة في العراق في غضون ساعات، الأمر الذي منح التنظيمات الإرهابية القدرة على التوسع بالانتشار في بعض المدن العراقية.**(ماركوس:2014:2)**

ان استشراء الفساد يعد أحد أهم الأسباب التي أدت الى السقوط الكبير للمؤسسة العسكرية في مواجهة داعش، اذ قام رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي بالكشف عن وجود(50) الف اسم وهمي(فضائي) في أربع فرق عسكرية فقط، ان هذه البيئة كانت المناخ الملائم لنمو تنظيم داعش واستقطاب الكثير من المدنيين الناقمين على الدولة أو المنتفعين من النظام السياسي السابق أو الذين تمسهم سياسات الحكومة وعملياتها العسكرية، فخلق أرضية مناسبة من التعاطف بين الجماعات الإرهابية والمدنيين، وغياب مقبولية الجيش العراقي في الموصل والمنطقة الغربية، مما أدى إلى تعاون نسبة كبيرة من السكان وتقبلهم لداعش بحجة تخليصهم من الجيش العراقي الذي يصفه بعض السكان المدنيين بانه ميليشيات ترتدي زياً حكومياً.**(عصام:2014:3)**

أولاً: أسباب انتشار تنظيمات داعش الإرهابية في العراق بعد عام (2014)

ان احتلال داعش لمدينة الموصل لم يكن مفاجئاً اذ حصلت عمليات مشابهة لتنظيم داعش خلال مدة سابقة وان لم تكن بالحجم نفسه، الا أنها أشارت إلى وجود متغيرات إستراتيجية تنوي التوسع في نفوذ التنظيمات الإرهابية، من خلال استثمار الفشل الحكومي في كسب ولاء السكان

المحليين في المناطق الغربية التي أصبح بعض من سكانها حواضن للتنظيمات الإرهابية، فضلا عن ذلك هناك أسباب أخرى منها: **(الغانم: 2014: 144)**

١- الأسباب السياسية

أ- الوضع السياسي غير المستقر قبل سقوط الموصل، واتساع الاحتجاجات في المحافظات الغربية التي كانت سلمية في بدايتها تطالب بخدمات وتشريع قانون العفو العام للسجناء، وإلغاء المادة (4) إرهاب.

ب- اشكالية تقاطع الإرادات الدولية في أرض العراق، إذ أخذ البعض ينظر إلى العراق بانه سيكون دعامة التغيير الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وجعل العراق حليفاً مهماً وإستراتيجياً قي المنطقة ليكون المدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد كان العراق المحور الأول للتغيير في المنطقة وبناء شرق أوسط جديد.**(جيسكا وبيرجر: 2016: 85)**.

ت- طرأت على الساحة العراقية في عام (2014) تغييرات وتبدلات جوهرية ومهمة، اذ أن انتقال الحركات الاسلامية المتطرفة (داعش) من سوريا إلى العراق، تسبب بزعزعة الأمن القومي، واثارة النزاعات الطائفية والعرقية والأثنية وحتى العشائرية في فترة ما بعد تنظيم القاعدة، ونتج عن ذلك مقتل وإصابة عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين. وهو ما يدّل على التحول في شكل وطبيعة التهديدات والمخاطر التي واجهت الحكومة العراقية نتيجة لتطور الأحداث وتعدد أشكال التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيمات داعش.

ث- اتخذ تنظيم داعش التغير طابعاً عالمياً، لقد تصاعدت ظاهرة الإرهاب في مختلف أرجاء العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، وكانت التنظيمات تنشط في المنطقة الغربية

والوسطى والشمالية من العراق، بحسب قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) **(اسماعيل:2020:206)**، وهذا التصاعد كان نوعياً وكمياً من خلال استهداف المناطق الرخوة التي تحتوي على الخلايا النائمة وتوفر الحواضن للتنظيمات الإرهابية، وتحدد أهدافها في المناطق المكتظة سكانياً، والتي تحصد معها أكبر عدد من ضحايا، لغرض بث الرعب والذعر في نفوس السكان، فضلاً عن أثر معدلات البطالة التي أسهمت في زيادة الحواضن التي توفر البيئة الأمنة وسرعة انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة الغربية والموصل، وذلك لكون القيادات للحكومة السابقة معظمهم من تلك المناطق وكان لهم تأثير كبير على المجتمع في تلك المناطق وهذا ما يتضح من خلال الجدول(24).

جدول (24) البطالة وعدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2014-2020).

السنوات	تقدير قيمة مؤشر الاستقرار السياسي	معدل البطالة %	معدل التغير%
2014	-2.5	20.00	-
2015	-2.3	22.70	13.5
2016	-2.3	15	-33.92
2017	-2.3	10.82	-27.86
2018	-2.5	10.9	0.73
2019	-2.6	22.6	107.33
2020	-2.5	13.7	-39.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١-الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاقتصادي والاجتماعي للاعوا م(2014، 2015)، بغداد، وزارة التخطيط.

٢- صباح فيحان محمود، قتيبة ماهر عبد اللطيف (2016، 2017)، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2014-2020)، دراسة قياسية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (2)، العدد (38)، 277.

من خلال الجدول(24) نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الأعوام غير المستقرة سياسيا بدءا من عام(2014) اذ ارتفعت نسبة البطالة إلى أعلى مستوى فقد بلغت(22%) في

عام(٢٠١٥)، وذلك نتيجة لخصوصية هذه السنة غير المستقرة سياسياً واقتصادياً، فكانت نتيجة للأعمال الإرهابية في هذه السنة والسنوات السابقة، فانعكست على الاوضاع الاقتصادية، ونتيجة للهدوء السياسي والاقتصادي فانخفضت في عام(2018) الى (10%) وبمعدل نمو(0.73%) ان انخفاض معدلات البطالة ليس بسبب تبني سياسة اقتصادية رشيدة، أو برنامج عمل معين يوفر فرص العمل، وانما بسبب اتباع سياسة اقتصادية نابعة من طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق، والاعتماد على القطاع العام في توظيف الشباب، ثم ارتفعت في عام(2019) إلى (22.6%) وبمعدل نمو(107.3%) نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية في تشرين الاول للعام نفسه، وما رافقها من احتجاجات شعبية، فضلاً عن تفشي فايروس كورونا وتعطل الكثير من مصالح القطاع الخاص، واصبحت المظاهرات المناهضة لسياسية الحكومة سبيل الشباب الوحيد للتعبير عن رفضهم للتهميش.

٢- أثر عدم الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي في العراق بعد عام (٢٠١٤)

ادت ظروف الحرب وتحرير الكويت من الغزو العراقي وتسريح الجيش العراقي بكل صنوفها، إذ كان تعداده أكثر من مليون عسكري بالاضافة الى اعداد المعيلين لهم، فاشهمت في ارتفاع معدلات البطالة وارتفع معدل الفقر، وكان دور كبير للسياسة التي اتبعتها الحكومة المؤقتة والحكومات التي جاءت بعدها الى بطالة نسبة كبيرة من افراد المجتمع بعد عام(٢٠٠٤) حتى عام(٢٠١٣) إلى تعطل الكثير من المصالح والمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن الهجرة داخل وخارج العراق لأسباب اقتصادية واسباب اخرى، وهروب رؤوس الأموال إلى خارج البلد، فضلاً عن شيوع ظاهرة عسكرة المجتمع، واستخدام القوى العاملة في الأعمال العسكرية والأمنية، مما يعطل الكثير من الموارد الاقتصادية عن اداء دورها في النشاط الاقتصادي، وفي تحقيق التنمية

الاقتصادية الشاملة، وتحفيز الاقتصاد وجعله قادراً على خلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل، إذ تأثرت الاسرة العراقية بالعمليات بالإرهابية لتنظيمات داعش كثيراً، مما اجبرها على النزوح والهجرة اما داخلياً بين المحافظات العراقية الأمر الذي يعني ترك وظائفهم في القطاع الخاص والعام، وإما الهجرة إلى خارج العراق مما افقدها اعمالها ودورها في النشاط الاقتصادي، وتبين ان محافظة الانبار هي الأعلى تأثراً بالإرهاب وبنسبة(56%)، تليها محافظة نينوى وبنسبة(35%)، ثم محافظة صلاح الدين وبنسبة (24%) في عام(2016)(**الجهاز المركزي للإحصاء،8:2019**)،

٣- الأسباب الاجتماعية لتوسع داعش في العراق بعد عام (2014)

تأثر الإرهاب العالمي وخصوصاً تنظيم داعش الإرهابي بمجموعة من المتغيرات والإستراتيجيات العالمية والاقليمية والمحلية، فضلا عن أنه يتناغم مع البيئة التي يتوطن فيها بشكل سريع ويتمدد بشكل غير مسبوق مستغلاً الدعم الاعلامي والنفسي والدعائي، على وفق جملة من الآليات، وقد لجأ الدعاة في داعش إلى استخدام الأدوات المعقدة كافة الرقمية والصورية والتقليدية، لابراز دور العاطفة والحماس لدى الجمهور في التغيير، ونستطيع ان نحدد بعض الإستراتيجيات على وفق الآتي:

أ- التغيرات الاجتماعية على المستوى الدولي والاقليمي:

تعّد الولايات المتحدة الامريكية الداعم الأول للتيارات المتشددة والمساعد الرئيس لها على النمو والتمدد من خلال الصمت الاعلامي، الذي تعاملت به مع تنظيم داعش الإرهابي في بداياته الأولى، الذي أعلن أكثر من مرة بانه سيلقن الغرب درساً ويضرب مصالحهم في الشرق الأوسط، ولم تبالِ الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، لما يحدث في الأراضي السورية

من إرهاب وتفريخ تنظيمات داعش وحاضناتها في المنطقة، ومن هذا التماهي استفاد تنظيم داعش وتُرجم على انه ضوء اخضر للمزيد من كسب الانصار، والتمهيد لإعلان الدولة في العراق وبلاد الشام، حيث ان لهجة الولايات المتحدة الأمريكية تصاعدت إتجاه داعش بعد نشر الفيديو الخاص بجريمة ذبح الصحفي الأمريكي(جيمس فولي).**(القيم: 2014: 69)**

ب- التغيرات الاجتماعية على المستوى المحلي:

ان الازمات السياسية المختلفة التي كانت تعصف بالعراق على مستوى الإمكانات العسكرية، لردع الإرهاب اليومي الذي يتعرض له المجتمع العراقي، أو على مستوى الخدمات ومتطلبات توفير الحياة الكريمة للعراقيين، والفشل في بناء منظومة سياسية منتجة لحكومة وطنية، أهم ما جعل تنظيم داعش يتوسع في بناء قواعد فكرية بالاعتماد على الخلايا النائمة، والتي تتعاطف معه عقائدياً، ان سقوط الموصل بتاريخ (10/ 6/ 2014) قد أحدث خللاً كبيراً في منظومة المواجهة لدى القوات المسلحة العسكرية، والأمن الداخلي في المحافظة، فانتشرت قوات داعش الإرهابية في مساحات واسعة من خلال حرب نفسية ومجموعة من الآليات التي أتبعها تنظيم داعش في حربة منها الآتي:**(Harrison :2020:194)**

- البعد الديني: ويعد المتغير الأكثر تأثيراً وأكثر استخداماً للدعاية وصناعة الرمز على مستوى الخطاب والاناشيد وأساليب الاقناع، واستخدام القوة المفرطة، والتبشير باقامة الدولة الاسلامية العادلة، سواء كان ذلك تلويحاً بالقوة والقتل ام بالاقناع.
- إقامة دولة في العراق والشام.
- استخدم تنظيم داعش رمزية دينية كانت تستخدم في الفتوحات الاسلامية وهي الرايات الموشحة بالسواد وكتابة (لا اله إلا الله) وهي مستوحاة من الفكر الاسلامي.

- استخدام التقنيات السمعية والبصرية: تميزت تنظيمات داعش عن غيرها من التنظيمات الإرهابية، بالقدرة على تسويق نفسها، والكثير من شعاراتها وأدبياتها، والعمليات ضد القوات الأمنية العراقية ونشرها على قنواتها الاعلامية.
- الاعتماد على إستراتيجية الرعب: أهتم تنظيم داعش بتوصيف نفسه من خلال السيكولوجيا للقادة والاتباع، على اساس القوة وعبور الخطوط العامة، من خلال الاعتماد على نظرية الرعب على غرار (جنكيز خان) و(هتلر) و(موسوليني) و(غوبلز)، اذ اصبح الرعب الهوية، التي ينطلق منها التنظيم ويتمدد في المناطق الرخوة، من خلال المقومات النفسية، واسلوب الصدمة واستقطاب الناس الذين لديهم استعداد عالٍ للجريمة، والاعتماد على الاختلاف العقدي والاثني والقومي.

ثانياً: واقع الإرهاب في العراق للمدة (2014-2020)

بلغ اجمالي عدد الضحايا المدنيين والعسكريين من دون المفقودين خلال المدة (2014-2020) ما يقارب (83070) فرداً، بمعدل (11867) فرداً لكل سنة، والجدول (25) والشكل(11) يوضح ان عام 2016 شهد أعلى عدد من الضحايا في سنة واحدة بعدد (21750) ضحية وشكلت السنوات (2017- 2014) أكثر السنوات من حيث عدد الضحايا وعدد العمليات الإرهابية كون هذه السنوات شهدت دخول تنظيم داعش والحرب التي قامت ضده ثم انخفضت أعداد الضحايا والعمليات الإرهابية والانتحارية بشكل كبير بدءا من عام 2018 نتيجة لانتهاء الحرب وإعلان الانتصار على تنظيم داعش في عام 2017.

الجدول (25) عدد الانتحارين والعمليات الإرهابية وعدد القتلى والجرحى للمدة (2014 -2020)

السنة	انتحاري	العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	إجمالي الضحايا
2014	201	2843	2943	12834	15777
2015	392	2910	3920	14635	18555
2016	643	3624	4372	17382	21754
2017	532	2974	3956	12674	16630
2018	194	1074	1934	4836	6770
2019	74	387	634	1932	2566
2020	22	115	275	743	1018
المعدل	294	1989.571	2576.286	9290.857	11867.14
المجموع	2058	13927	18034	65036	83070

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: www.start.umd.edu

الشكل (11) عدد الجرحى والقتلى والعمليات الإرهابية للمدة (2014-2020)

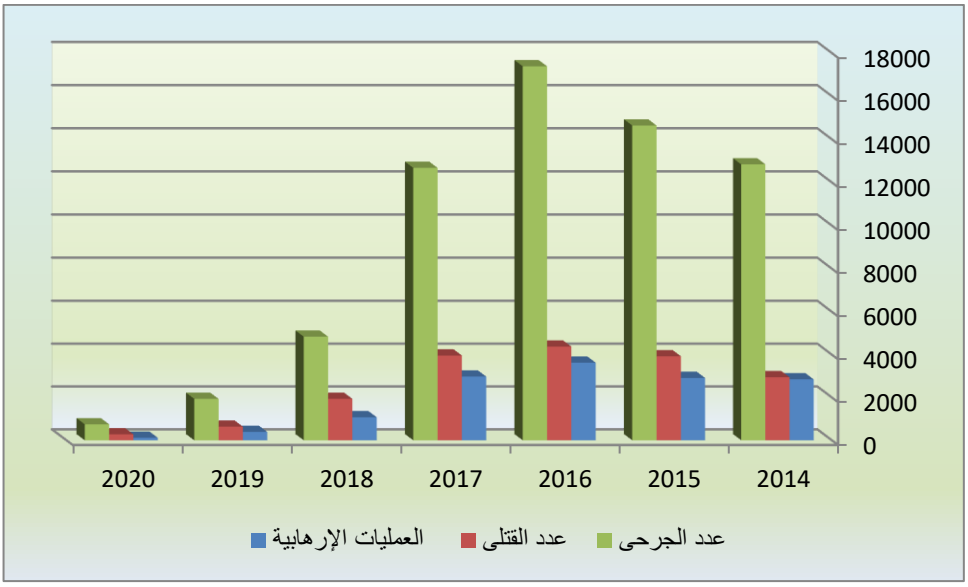

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (23) وبرنامج Excel

١- ضحايا الارهاب في العراق حسب المحافظات لعام (2014)

انهارت مؤسسات الدولة في محافظة الموصل في(10) حزيران(2014) على يد التنظيمات الإرهابية(داعش)، وبدأت بالتوسع في المناطق (الغربية)، على حساب الفشل الحكومي وامتد نفوذ داعش إلى مناطق ومحافظات أخرى، وتم فتح ممرات برية بين العراق وسوريا، إذ تدفق الآلاف من الإرهابين إلى الداخل العراقي، فتصاعدت وتيرة الهجمات الإرهابية في محافظات العراق، وخصوصاً في (بغداد، والانبار، وديالى)، فضلاً عن (الموصل)، فانعكس الأمر على الاستقرار السياسي في العراق، والنتيجة لا وجود للاستقرار الاقتصادي، بسبب الانهيار المؤسسي المتمثل (بالانهيار القانوني، والانهيار السياسي، والانهيار الاقتصادي، والانهيار الاجتماعي)، فضلا عن انتشار الفساد بكل أنواعه.**(البدري: 2015: 37)**

شهد عام(2014) تزايد النشاط الإرهابي لتنظيم داعش في العراق، وكانت محافظة الموصل تحتل المرتبة الأولى في عدد الضحايا كما يوضح الجدول(26) إذ بلغ عدد الجرحى(4859) في عام(2014)، في حين كان عدد الشهداء(1947) للعام نفسه ، وتأتي محافظة صلاح الدين في المرتبة الثانية فكان مجمل الضحايا(3372) من الجرحى، اما الشهداء فكان عددهم (837)

شهيداً من الذكور والاناث والاطفال، ثم الانبار، التي شهدت تصاعد وتيرة الصراعات العشائرية وحدوث هجمات متكررة على القطعات العسكرية فيها، فكان عدد الضحايا من الجرحى ما يقارب(1956) من الذكور والاناث والاطفال، اما عدد الشهداء فكان(742) فرداً. وكانت تنظيمات (داعش)، تمارس دور الدولة في جباية الضرائب والحصول على الاتاوات من التجار والمتمكنين بحجة دعم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام، فكانت الحويجة وبعض مناطق كركوك وصلاح الدين والرياض تخضع لمسلحي (النقشبندية).**(علي: 2020: 295)**

ان هذه البيئة المضطربة أسهمت في خلق حواضن كبيرة للإرهاب، والتي جعلت للتنظيم الارهابي موطئ قدم في أطراف بغداد وديالى، فتصاعدت العمليات الإرهابية فيها فكان عدد الضحايا من الجرحى في مدينة بغداد(392) فرداً، في حين كان عدد الشهداء(194) فرداً، في عام(2014)، اما محافظة ديالى فكان مجمل الضحايا من الشهداء والجرحى فقد بلغ ما يقارب(1400) نسمة، والشكل البياني(12) يبين الاعداد لعام(2014).

الجدول (26) الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (2014)

ت	المحافظة	الجرحى	الشهداء

		ذكور	إناث	أطفال	مجموع	ذكور	إناث	أطفال	مجموع
١	بغداد	261	96	35	392	104	61	29	194
٢	كربلاء	3	0	0	3	5	0	0	5
٣	النجف الاشرف	18	0	0	18	11	4	0	15
٤	واسط	13	0	0	13	3	0	0	3
٥	بابل	45	24	8	77	17	7	3	27
٦	ذي قار	8	2	0	10	6	0	0	6
٧	صلاح الدين	2945	379	48	3372	497	280	60	837
٨	ميسان	3	0	0	3	2	0	0	2
٩	البصرة	65	27	4	96	49	27	5	81
١٠	الديوانية	30	4	0	34	15	0	0	15
١١	المثنى	1	0	0	1	0	0	0	0
١٢	نينوى	3819	971	69	4859	1375	487	85	1947
١٣	كركوك	476	183	0	659	276	187	21	484
١٤	الانبار	1827	93	36	1956	638	96	8	742
١٥	ديالى	692	63	29	784	287	74	12	373
المجموع		10206	1842	229	12277	3285	1223	223	4731

المصدر:

١- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، اثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام(2015)، لتقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2015)، ص63.

٢- The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years,2015

الشكل (12) الجرحى والقتلى في المحافظات العراقية لعام (2014)

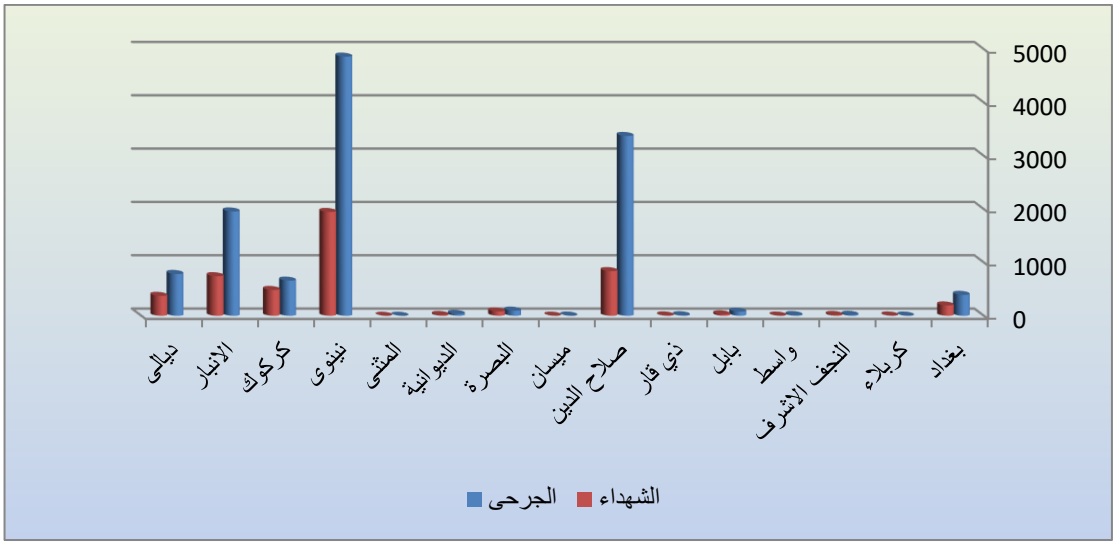

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (26) وبرنامج Excel

٢- ضحايا التنظيم الإرهابي(داعش) في العراق حسب المحافظات لعام (2016)

تراجعت قدرة الحكومة العراقية في بسط نفوذها وسيادتها بعد عام (2014)، مما فسح المجال لوجود الكثير من التنظيمات الإرهابية التي تغلغلت في الكثير من المحافظات العراقية، بسبب الغياب الواضح لدور الدولة وتراجع مؤشر الاستقرار السياسي، حتى ان بعض المحافظات العراقية كانت تدار من قبل الجماعات الإرهابية في ظل وجود الدولة العراقية، الأمر الذي هدد السلم الاهلي وبدأت عمليات التصفية والتنكيل بموظفي الدولة، وانتشر الكثير من الاذرع الفاعلة للتنظيمات الإرهابية، في محافظات أخرى وبقيت كخلايا نائمة تسهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي، وذلك يعود لعدة أسباب منها، هناك عوامل خارجية تتعلق بالاحتلال الأمريكي والقوى الدولية المتحالفة معه، وعوامل داخلية تتعلق بالقوى السياسية والاحزاب الحاكمة بعد عام(2003)، التي اثرت سلباً في قدرة الدولة، مما اعاق الجهود الأمنية، واستخدام العنف وكسر الارادات كوسيلة لإدارة الصراع السياسي والاجتماعي.**(جاسم: 2016: 2)**

يعّد عام(2016) هو الأعنف من حيث عدد الضحايا المدنيين وانتشار معارك التحرير التي امتدت في المنطقة الغربية ومحافظة الموصل وصلاح الدين كما في الجدول(27) والشكل(13)،

فكان عدد الجرحى من المدنيين والعسكرين في محافظة الموصل ما يقارب(4232) فرداً، اما عدد الشهداء فكان(3140) شهيداً من المدنيين والعسكرين الذكور والاناث والاطفال، اما محافظة الانبار فبلغ عدد الجرحى(2977) جريحاً، و(1548) شهيداً، وكان مركز المحافظة وقضاء الفلوجة يشكل النسبة الأكبر في عدد الضحايا، فضلاً عن الأعداد الكبيرة جداً من النازحين بسبب العمليات العسكرية التي رافقت عمليات التحرير، والضرر الكبير الذي لحق بالبنى التحتية في المحافظة، وتعّد محافظة صلاح الدين من أكثر المحافظات التي تضررت كثيراً من عمليات التحرير، فكان عدد الضحايا كبير جداً، حيث بلغ عدد الجرحى(4264) جريحاً، اما عدد الشهداء فما يقارب(1448) شهيداً.

جدول (27) الشهداء والجرحى حسب المحافظات لعام (2016)

ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
		ذكور	إناث	أطفال	مجموع	ذكور	إناث	أطفال	مجموع

١	بغداد	285	88	18	391	196	12	6	214
٢	كربلاء	8	2	0	10	8	0	0	8
٣	النجف الاشرف	54	6	0	60	42	6	0	48
٤	واسط	23	3	0	26	1	0	0	1
٥	بابل	52	8	0	60	28	2	4	34
٦	ذي قار	23	5	0	28	2	1	0	3
٧	صلاح الدين	3318	859	87	4264	1250	98	0	1348
٨	ميسان	21	0	0	21	10	1	0	11
٩	البصرة	136	12	3	151	32	11	0	43
١٠	الديوانية	28	0	0	28	5	0	0	5
١١	المثنى	4	0	0	4	0	0	0	0
١٢	نينوى	3883	288	61	4232	2457	638	45	3140
١٣	كركوك	501	112	0	613	292	187	16	495
١٤	الانبار	2610	298	69	2977	1087	385	76	1548
١٥	ديالى	859	10	2	871	315	72	10	397
المجموع		11805	1691	240	13736	5725	1413	157	7295

المصدر:

١- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، اثر الإرهاب في حقوق الإنسان لعام(2015)، لتقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2015)، ص63.

٢- The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years,2015

الشكل(13) الجرحى والقتلى في المحافظات العراقية لعام (2016)

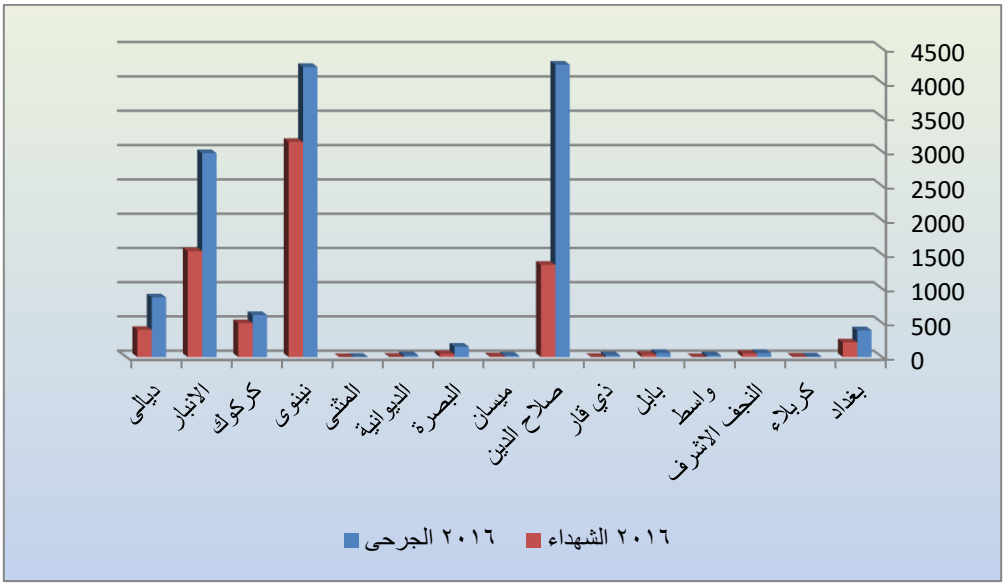

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (25) وبرنامج Excel

٣-موقع العراق في مؤشرات الإرهاب للمدة (2014-2020)

أ- المؤشرات الاقتصادية لمؤشر الدولة الهشة في العراق

ان موقع العراق في مؤشرات الدولة الهشة(الفاشلة) خلال المدة(2014-2020) شهد تراجعا في درجة المؤشرات الثلاثة(المؤشرات السياسية، والمؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الاجتماعية) مما انعكس في تدهورا في درجة اجمالي المؤشرات في بداية المدة ، اذ يتكون المؤشر الإجمالي من(120) نقطة على وفق الترتيب العالمي من(178) دولة، صنف العراق ضمن الفئة الثالثة وهي حالة الإنذار القصوى او الانذار العالي خلال للأعوام(2014-2018) فسجل المؤشر الدرجات(102.2، 104.0، 104.7 ، 105.4، 102.2، 99.1، 95.9) خلال المدة الممتدة من(2014) الى(2020) وحقق العراق درجات تراجع متقاربة لكنها مرتفعة جداً: ففي عام(2015) مؤشر الهشاشة تراجع درجتين وكان في حالة انذار قصوى وذلك يعود إلى ارتفاع المؤشرات السياسية وانتشار تنظيمات داعش الإرهابية في محافظات العراق الغربية والشمالية وحتى في بعض المحافظات الوسطى مثل بغداد وديالى، وكانت اكثر تدهوراً نتيجة لارتفاع مؤشرات شرعية الدولة، والخدمات العامة واجهزة الامن والتدخل الخارجي، كما في الجدول(28)

اذ حققت النقاط (8.7)،(7.7)، (10.0)، (9.6). واستمر بالتراجع والهبوط حتى عام(2020) اذ احتل المؤشر المرتبة(13) عالميا وبمعدل تغير سالب(0.77-%)، اي بموقع الدول الأكثر هشاشة، مقارنة بعام (2013) وما قبله اذ احتل المرتبة(13)، وتراجع مرتبتين في عام(2016) اذ احتل المرتبة(11)، وبمعدل نمو(0.19%)، واستمر بالتراجع حتى عام(2017) احتل المرتبة(10) وتراجع بمرتبة واحدة ذلك نتيجة للصراعات الداخلية بين القوات العراقية والإرهاب بقيادة تنظيمات داعش، اذ سيطرت الاخيرة على (83%) من الأراضي العراقية باحتلالها، الموصل، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى واطراف العاصمة بغداد، إلا ان المؤشر بدا عليه التحسن بالتزامن مع بدء عمليات تحرير محافظة الموصل، والقضاء على تنظيمات داعش عسكرياً من خلال الإعلان الرسمي لبيان النصر في العاشر من تموز عام(2017) اذ سجل المؤشر تحسناً بـ(99.1 نقطة) و(95.9 نقطة) خلال الأعوام(2019-2020). وتحسن المؤشر من درجتين إلى أربع درجات، وبمعدل تغير(3.22-%) ثم أرتفع من مرتبة (13) إلى (17) عام (2020) وكما موضح في الجدول(28) .

الجدول(28) موقع وتصنيف العراق في مؤشر الدولة الهشة(الفاشلة)

السنوات	درجة اجمالي المؤشرات من 120 نقطة	الترتيب العالمي من 178 التصنيف	درجة التراجع	النتائج	التغير السنوي
2014	102.2	13	تراجع 2 درجة	انذار قصوى	-0.77
2015	104.5	11	تراجع 2درجة	انذار قصوى	1.96
2016	104.7	11	نفس الدرجة	انذار قصوى	0.19
2017	105.4	10	تراجع 1درجة	انذار قصوى	0.66
2018	102.2	11	تراجع 1درجة	انذار قصوى	-2.85
2019	99.1	13	تحسن 2 درجة	انذار	-2.84
2020	95.9	17	تحسن 4 درجات	انذار	-3.22

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع :www.fund for.peac.0rg

ب-المؤشرات السياسية للدولة الهشة في العراق للمدة (2005-2020)

لقد حقق مؤشر شرعية الدولة ارتفاعاً الأمر الذي يعكس تدهوراً للمدة من (2004–2020) من(8.7) نقطة عام2014، الى(9.5) نقطة عام(2017). وكانت افضل درجة في عام (2019) وبدرجة (8.4)، وعام 2015 وبدرجة (9.2). اما مؤشر الخدمات العامة، فقد سجل تدهوراً في نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع العراقي للمدة(2014–2020) وبدرجات بلغت(7.7)،(7.5)، (7.8)، (8.2)، (8.3)،(8.7)، وبسبب تفشي الفساد المالي والاداري بكل مفاصل وجوانب الدولة العراقية، اذ انخفضت النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكة الماء والمجاري والصرف الصحي من إجمالي السكان، فكانت أقل المحافظات الموصل وبنسبة (3.3%) كركوك وبنسبة(1.2%) وديالى(0.01%) واطراف بغداد(0.9%)، مقارنة بالعاصمة بغداد، اذ كانت اعلى النسب وقدرت بـ(74%) **(العلاق، 2017 :11)** لكنها ازدادت سوءاً في الأعوام(2017–2020).**(الجهاز المركزي للإحصاء،2018 :35–32)**

اما مؤشر أجهزة الأمن والداخلية فقد تناول المؤشر مدى ثقة المواطنين بأجهزة الأمن الوطنية، فقد سجل الدرجة الأخطر والأسوأ اذ بلغت(10.0) نقطة في الاعوام(2014–2017)، بمعنى هناك عدم طمأنينة وثقة من قبل المواطن بأجهزة الأمن العراقية، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت للصدمات كالعنف وانعدام الأمن نحو(17.27%).

ويعبر مؤشر فصائل النخب السياسية، عن الخلاف الدائر بين النخب السياسية والحكومة العراقية لغرض التفاوض حول طبيعة العقد الاجتماعي، ويعد من العوامل المهمة التي ادت إلى الصراع والتنافس على السلطة والسيطرة على أجهزة الحكم، والسيطرة على الموارد المالية، ولهذا السبب جاءت درجات(فصائل النخب) الأكثر تدهوراً بـ(9.6) نقاط طيلة المدة(2014–2020). لقد افرز النظام السياسي بالعراق بعد عام(2003) اتفاقاً نخبوياً مبنياً على الهويات الطائفية والعرقية، التي هدفها تكريس المحاصصة والسيطرة على أهم الموارد المالية للدولة العراقية، اما

المؤشر الأخر الذي يمثل حقوق الانسان فسجل هو الأخر تدهوراً طيلة المدة(2014-2020)، وفي اعقاب التظاهرات التي اقيمت(25) تشرين الثاني من عام (2019) ظهرت بعض التغيرات في الممارسات الحكومية، الا إنه بقي المؤشر منخفضاً وسجل(7.8).

الجدول (29) مؤشرات الدولة الهشة(السياسية) في العراق

السنوات	شرعية الدولة	خدمات عامة	اجهزة الامن	فصائل النخب	حقوق الانسان	التدخل الخارجي
2014	8.7	7.7	10.0	9.6	8.7	7.9
2015	9.2	7.5	10.0	9.6	8.9	9.4
2016	9.2	7.8	10.0	9.6	8.9	9.7
2017	9.5	8.2	10.0	9.6	8.7	9.7
2018	9.2	8.3	9.0	9.6	8.4	9.4
2019	8.9	8.7	8.7	9.6	8.1	9.1
2020	9.1	8.4	8.2	9.6	7.8	8.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: www.fundforpeac.0rg

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للإرهاب خلال المدة (2014-2020)

بلغ إجمالي الأضرار المتكبدة في المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر 53.3 تريليون دينار عراقي(45.7 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2017، وبلغت الخسائر الحقيقية التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي(124) تريليون دينار عراقي(107) مليارات دولار أمريكي)، أي ما يعادل(72٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 و(142%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لعام 2013، وبافتراض أن الاقتصاد غير النفطي كان سيستمر في النمو عند معدل ما قبل الصراع 8%، وقد بلغت خسائر قطاع الإسكان(18.7) تريليون دينار عراقي(16 مليار دولار)، في حين بلغت خسائر قطاع السياحة والآثار واحد تريليون دينار عراقي و(858 مليون دولار أمريكي)، وتكبد قطاع الحوكمة أضرارا وصلت إلى(868) مليار دينار عراقي (745) مليون دولار أمريكي. فضلا عن ذلك قدرت الحكومة أن قطاع الأمن قد خسر حوالي 15 تريليون دينار عراقي حوالي(13) مليار دولار أمريكي **(World Bank, 2018: IV).**

أولاً: أثر العمليات الإرهابية على النشاط الاقتصادي خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠)

تعّد نوعية ونمط العمليات الإرهابية عاملاً مؤثراً في خلق بيئة طاردة للاستثمار وهروب رؤوس الأموال من العراق، وتؤثر في النشاط الاقتصادي القائم في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما جعل الأثر الاقتصادي للإرهاب عظيماً وكان في المرتبة الأولى عالمياً، في مجموعة(10) الدول الأكثر تضرراً من حيث التأثير لاقتصادي للإهاب وبنسبة(18%) **(Global terrorism index,2017:81)** فضلا عن ذلك كان في المرتبة الأولى عالمياً في عدد ضحايا المدنيين والعسكرين الرجال والنساء والاطفال خلال المدة من(2014-2016)، وبالخصوص خلال عمليات التحرير من سيطرة تنظيمات داعش الإرهابية في المنطقة الغربية، وكان عدد الشهداء وضحايا التنظيمات الإرهابية في العراق الأعلى عالمياً وبنسبة تقترب

من(24%) وتأتي بعده افغانستان ثم سوريا ثم بعد ذلك اليمن.(**Global Terrorism Index,2016:P17)**

وقد كانت قطاعات الإسكان والطاقة والصناعة والتجارة هي القطاعات الأكثر تضررا خلال مدة احتلال داعش والشكل (14) يوضح خسائر القطاعات الاقتصادية.

الشكل (14) خسائر القطاعات الاقتصادية خلال المدة(2014– 2017)

(مليار دينار)

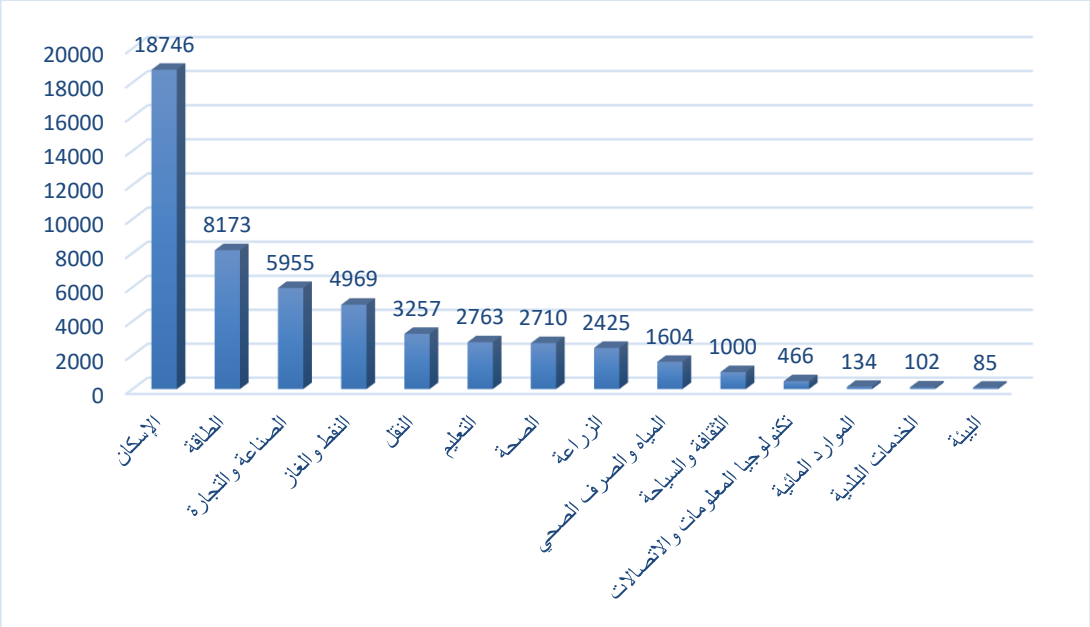

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٨)، العراق إعادة الاعمار والاستثمار، الجزء الثاني، واشنطن، ص VIII.

من الشكل يتضح أن قطاع الإسكان كان الأكثر تضررا بين قطاعات الاقتصاد الوطني بما يقارب (18.7) تريليون دينار، اذ تضرر حوالي(137051) مسكنا ونصفها لا يمكن إصلاحه، وكانت الموصل من أكثر المحافظات تضررا اذ تقدر كلفة الاضرار فيها بما يقارب(6-8) ترليون دينار، في حين جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية وبما يقارب (8.7) تريليونات دينار، نتيجة الأضرار التي لحقت بمحطات توليد الكهرباء وأبراج النقل والمحطات الفرعية ودوائر مديرية الكهرباء المحلية، وحل قطاع الصناعة والتجارة بالمرتبة الثالثة وبمبلغ قدر بـ(5.9) تريليونات

دينار وذلك نتيجة افلاس وتدمير العديد من الشركات في مناطق الصراع، كما تعرضت موازنات الشركات العاملة الى ضغط شديد وتم تدمير مرافق الشركات ومدخلاتها(**البنك الدولي، 2018،175**).أدى دخول داعش الى الأراضي العراقية الى ارتفاع كبير في الانفاق العسكري خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) وبشكل كبير عما كان عليه قبل هذه المدة، وبالتأكيد فان هذا الارتفاع سيكون على حساب الاتفاق في قطاعات أخرى مهمة كالصحة والتعليم والبنية التحتية، والجدول (٣٠) يوضح ذلك.

الجدول (30) الانفاق العسكري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	قيمة الانفاق (مليار دينار)	نسبة الانفاق العسكري من الانفاق العام (%)	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٤	٨٩٢	١,٨	١,٧
٢٠٠٥	١٦٥٠	٣,٥	٢,٢
٢٠٠٦	١٨١٠	٣,٨	١,٩
٢٠٠٧	٢٥٠٠	٥,٩٣	٢,٢
٢٠٠٨	٣٧٢٠	٤,١	٢,٤
٢٠٠٩	٣٧٩٠	٤,٩	٣,٠
٢٠١٠	٤٣٩٠	٥,٥	٢,٧
٢٠١١	٥٠١٠	٥,٣	٢,٣
٢٠١٢	٤٨٣٠	٤,٤	٢,٠
٢٠١٣	٩٠٧٠	٦,٩	٣,٣
٢٠١٤	٨٠٧٠	٦,٧	٣,٠
٢٠١٥	١١٢١٠	١٢,٥	٥,٤
٢٠١٦	٧٠٦٠	٨,٤	٣,٥
٢٠١٧	٨٧٨٠	١١,٠	٤,٠
٢٠١٨	٧٤٩٠	٨,٨	٣,٠
٢٠١٩	٩٠٦٠	٩,٣	٣,٤
٢٠٢٠	٥٨٢٢	٨,٣	٤,١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع www.fundforpeac.org

من الجدول يلاحظ أن المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠) شهدت أعلى معدلات للإنفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة وهذا نتيجة طبيعية للحرب على الإرهاب التي كانت في أوجها في هذه المدة، وان إجمالي النفقات العامة الحكومية قد انخفضت نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، وليس الانخفاض نسب الانفاق العسكري فقط.

أ- الأثر في معدل النمو الاقتصادي:

توضح بيانات معدل النمو الاقتصادي انه تأثر سلبا بشكل كبير بارتفاع معدلات الإرهاب فانخفض بشكل كبير من (٧,٥٥%) عام ٢٠١٣ الى (٤,٠٢%) في عام ٢٠١٤ ثم الى (٠,٣٦%) عام ٢٠١٥، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٦ نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وعادت للانخفاض في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وارتفعت في عام ٢٠١٩ ثم عادت للانخفاض بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ نتيجة لأزمة (COVID-19). والشكل (15) يوضح ذلك.

الشكل(15) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)

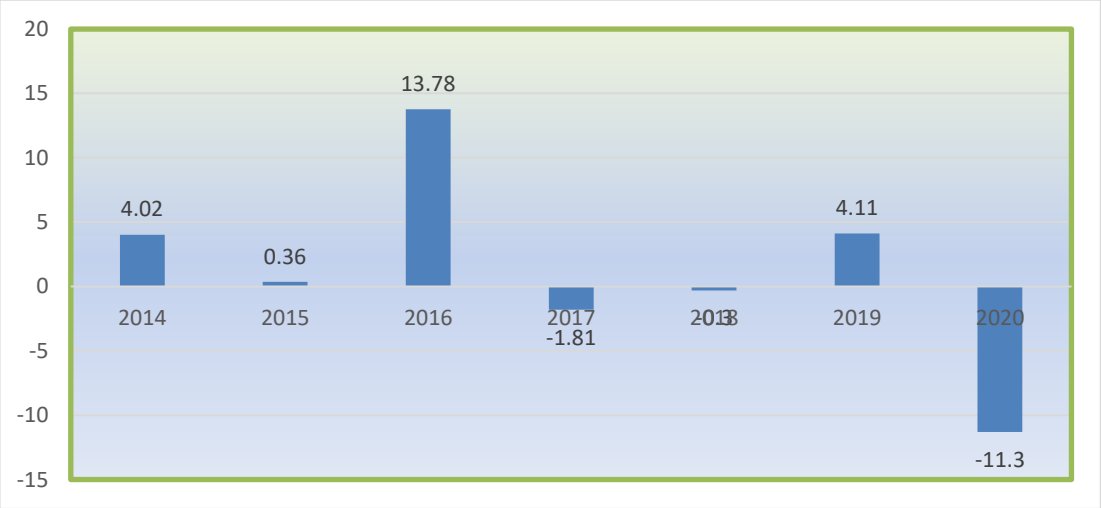

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للمدة(2014-2020).

اثر انتشار تنظيم داعش الإرهابي الى أثر سلبي كبير جدا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اذ انخفض الى معدلات سالبة كبيرة في تلك الفترة. والجدول (31) يوضح ذلك مقارنة بدول المقارنة.

جدول (31) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وبعض دول الجوار خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠) (مليون دولار)

السنة	العراق	السعودية	الامارات	الأردن
٢٠١٤	٤٧٨١,٨	٨٠١٢	١١٠٧٢	٢١٧٨
٢١٠٥	٣٤٦٨,٥٣	٨١٤١	٨٥٥١	١٦٠٠
٢٠١٦	-٦٢٥٥,٩	٧٤٥٣	٩٦٠٥	١٥٣٣
٢٠١٧	-٥٠٣٢,٤	١٤١٩	١٠٣٥٤	٢٠٣٠
٢٠١٨	-٤٨٨٥,١	٤٢٤٧	١٠٣٥٨	٩٥٥
٢٠١٩	-٣٠٧٥,٦	٤٥٦٣	١٧٨٧٥	٧٣٠
٢٠٢٠	-٢٨٥٩	٥٣٩٩	١٩٨٨٤	٧٦٠

المصدر: https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years

يتضح من الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق أصبحت سالبة اعتبارا من عام ٢٠١٦ في حين ان باقي دول المقارنة جميعها كانت موجبة وبنسب أكبر من العراق بشكل كبير.

ثانياً: أثر الإرهاب في القطاع الزراعي:

تشكل العمالة الزراعية نسبة كبيرة في أربع محافظات المحافظة الأولى هي (صلاح الدين) بنسبة(38 %) من العمالة الكلية في المحافظة، وفي المرتبة الثانية محافظة بابل بنسبة(35 %)

من العمالة الكلية في المحافظة، وبعدها تأتي محافظة الانبار بنسبة(31 %)، وفي المرتبة الرابعة محافظة القادسية بنسبة(29%) من العمالة الكلية لعام(2014).**(الجهاز المركزي للإحصاء: 27:2014)**، ان انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل عام في العراق خلال مدة احتلال (داعش) لبعض المحافظات العراقية بنسبة(15 %)، وكان الانخفاض الأكبر في إنتاج الماشية التي انخفضت حوالي(35 %) عما كان عليه متوسط الإنتاج للمدة(2003–2013).

أدى احتلال داعش الى خسائر كبيرة في القطاع الزراعي بلغت (2.4) ترليون دينار أي ما يقارب (2.1) مليار دولار أمريكي، وقد شمل هذا المبلغ خسائر المزارعين خسارة الإنتاج في أثناء الصراع والاحتلال الأمر الذي أدى الى نضوب رأس المال بالنسبة للمزارعين، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة التي شملت البيوت البلاستيكية والمكائن والآلات ومعدات ونظم الري والمدخلات الزراعية وكذلك أصول الثروة الحيوانية، وأشار تقرير الشبكة الإقليمية إلى تحليل الأمن الغذائي إلى أن قدرة الإنتاج الزراعي قد انخفضت بحوالي (40%) بعد الصراع، وقد بلغت خسائر المواشي ما يصل الى (**95**%) في بعض المناطق. **(البنك الدولي، 2018،-52 53)**.

يبين الجدول(32) ان أسعار لحم الغنم لم تتغير بشكل كبير عند المقارنة بالخضراوات أو أسعار المنتجات الأخرى، لكون الإنتاج في السوق المحلية يتأثر بالإنتاج العالمي للحوم، وإنتاج المحاصيل العلفية، التي تراجع إنتاجها هو الآخر بسبب مشكلة الزراعة المتمثلة بالمياه والاملاح، فكان سعر الكيلو الواحد (10) الآف دينار واستمر حتى عام (2019) ارتفع الى(10.5) الآف دينار، ثم إلى(11) الف دينار، إذ ان معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار(10 %) خلال المدة(2014- 2020).

انخفاض الإنتاج من الدواجن من(120) الف طن في عام(2014) إلى(87) الف طن في عام(2016)، ثم عاود الارتفاع في عام(2017) إلى(105) الف طن وفي عام(2019) أنخفض حجم الإنتاج إلى(52) الف طن، بسبب جائحة كورونا وتوقفت الاستيرادات للأعلاف واللقاحات من الخارج، فانعكس ذلك بارتفاع المستوى العام للأسعار إلى(5500) دينار للكيلو الواحد في عام(2020)، بعد ان كان(3500) دينار في عام(2014)، وانخفضت المساحة المزروعة في الحبوب(القمح، الشعير، الرز، الذرة) من(4.1) ملايين كم٢ في عام(2014) إلى(3.6) ملايين كم٢ في عام(2017) ثم إلى(2.2) ملايين كم٢، في عام(2019)، ان أسعار الحبوب لن ترتفع كثيراً لكون أسعار الحبوب تحدد في السوق العالمية.**(الجهاز المركزي للإحصاء :2020:186)**

اما أسعار الخضراوات فتختلف من محصول إلى أخر، وكان ارتفاع المستوى العام للأسعار بلغ (181%) لمحصول البطاطا، و(226%) لمحصول الباذنجان، ان ارتفاع الأسعار بصورة عامة كان بتأثير تغير سعر الصرف.

الجدول (32) أسعار المستهلك لبعض المنتجات الزراعية للسنوات (2014- 2020)

سنوات / محاصيل	أسعار عام 2014 دينار/كغم	أسعار عام 2015 دينار/كغم	أسعار عام 2016 دينار/كغم	أسعار عام 2017 دينار/كغم	أسعار عام 2018 دينار/كغم	أسعار عام 2019 دينار/كغم	أسعار عام 2020 دينار/كغم	نسبة الزيادة في أسعار عام 2014 إلى عام 2020
لحم الغنم	10000	10000	10000	10000	10000	10500	11000	10.00%
لحم الدجاج	3500	3250	3750	4220	4500	4000	5500	57.10%
البيض	3500	4000	3750	3750	5500	5500	5000	42.80%
الطماطم	500	550	354	550	720	500	500	0.00%
البطاطا	220	350	300	620	740	710	640	181.80%
الباذنجان	199	200	320	490	690	720	650	226.60%

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، للمدة(**2014-2020**)

ثالثاً: أثر الإرهاب في القطاع الصناعي

تتكون الصناعة في العراق من التعدين والمقالع، والصناعات التحويلية، والكهرباء والماء، الجدول(٣٣) يبين مقدار الضرر الذي لحق بالمنشآت الصناعية من جراء عمليات التحرير ضد تنظيمات داعش الإرهابية، فكانت تكاليف التحرير مكلفة جداً للقطاع الصناعي في محافظة الموصل والمنطقة الغربية، سواء كانت في القطاع العام أم القطاع الخاص، إذ نلاحظ تصاعد وتيرة العمليات العسكرية التي تضرر منها القطاع الصناعي، فضلاً عن التدمير من قبل عصابات داعش الإرهابية، ان عدد العمليات التي تعرض لها القطاع الصناعي ما يقارب(624) عملية، الحقت الضرر بهذا القطاع سواء كان من التنظيمات الإرهابية، أم من الجهد العسكري الذي يريد تحرير المنطقة من الإرهاب، وقد قدّر مقدار الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي(96.5) تريليونات دينار عراقي خلال المدة (2014–2020)، وتقدر الخسائر المالية(4.8) تريليون دينار عراقي في عام(2014)، وتزايدت العمليات في عام(2015) حوالي(112) عملية تحرير أو عملية إرهابية ليكون مقدار الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي(3.8) تريليون، وبلغت العمليات ذروتها في عام(2016) وهو عام التحرير من التنظيمات الإرهابية وكانت منشآت بيجي أكبر المنشآت المتضررة من عمليات التحرير، وقد بلغ عدد العمليات ما يقارب(281) عملية بخسائر قدرت ب(82.9) تريليون دينار، وهي الأعلى في تاريخ العراق، حتى أعلى من الخسائر التي تعرضت لها المنشآت الصناعية العراقية في حرب الخليج الأولى والثانية، ثم بدأت وتيرة العمليات بالتنازل فكانت(76) في عام(2017) ثم(32) في عام(2018)، ثم(19) عملية تحرير في عام(2019)، واخذت بالتراجع والانخفاض حتى وصلت إلى عملية واحدة في عام(2020) كما مبين في الشكل(16) الآتي.

الجدول(33) العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية ومقدار الاضرار للقطاع الصناعي في العراق للمدة(2014-2020)

السنة	عدد الهجمات	الخسائر المالية (مليون دينار)
2014	103	48128
2015	112	38594
2016	281	829165
2017	76	29486
2018	32	18392
2019	19	967
2020	1	97
المجموع	624	964832

المصدر:

١- جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، أثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام (2009) التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا الإرهاب(2020)، 283.

2- The Brookings institution , Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2014-2020.

الشكل (16) العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية ومقدار الضرر بالصناعة في العراق للمدة (2014-2020)

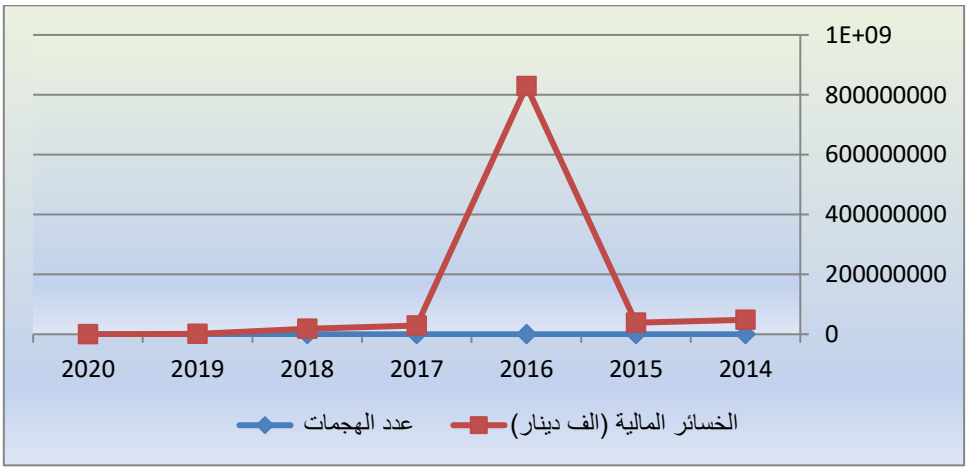

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(32) وبرنامجExcel

رابعاً: الصناعات التحويلية في العراق للمدة (2014-2020)

يعد القطاع الصناعي وبالخصوص الصناعات التحويلية من الفروع المهمة والأساسية للنمو الاقتصادي في معظم الدول، إذ ان واقع القطاع الصناعي في العراق وحجم مساهمته في النشاط الاقتصادي خلال المدة(2014–2020)، التي تمثل الفترة المظلمة في تاريخ العراق الحديث التي تعرض خلالها إلى احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية، وبعضها الآخر ليست تحت تأثير الهجمات الإرهابية، غير أنها لا تعد بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ ان المحافظات التي تعرضت للاحتلال كانت تستقطب أهم الصناعات في البلد، مثل الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمدة وصناعة التكرير، وهي صناعة تغطي جزءاً مهماً من الاستهلاك الذاتي في البلد، فضلاً عن الصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي(الصناعات الغذائية)، ويقدر عدد المشروعات الصغيرة في العراق عام(2014) ما يقارب(6281) مشروعاً صناعياً في القطاعين العام والخاص، فانخفض عدد المشروعات الصناعية العاملة إلى(3728) مشروعاً في عام(2016) وهو العام الاسوأ الذي رافق عمليات التحرير والنزوح من المحافظات التي تعرضت إلى الاحتلال الداعشي، في محافظات الشمال مثل محافظة الموصل وصلاح الدين، وفي المنطقة الغربية التي تشمل محافظة الرمادي وأطراف بغداد، واجزاء كبيرة من محافظة ديالى، لهذا انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة من(8%) من إجمالي الأيدي العاملة في عام(2014)، إلى(6%) في عام(2016) وهي النسبة الأقل خلال مدة الدراسة، الأمر الذي انعكس على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، فانخفضت نسبة المساهمة من(1.2%) في عام(2014) إلى(0.7%) في عام(2016)، فكانت درجة الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي(-7.4) وهو اختلال سلبي بمعنى ان القطاع الصناعي يسهم في تشغيل الأيدي العاملة أكثر مما يسهم في

خلق القيمة المضافة لإنتاج السلع والخدمات، ان المشروعات المتوسطة هي الأخرى تضررت نتيجة العمليات الإرهابية وما اعقبها من عمليات التحرير، إذ بلغ عدد المشاريع المتوسطة(846) مشروعاً في عام(2014) وانخفضت إلى(574) مشروعاً في عام(2016)، إذ فقدت الصناعة العراقية ما يقارب(272) مشروعاً متوسطاً خلال عامين، بمعدل انخفاض قدره (32%) من المشروعات المتوسطة في العراق، ويعكس حجم الخطر الذي تعرضت له الصناعة العراقية خلال مدة الدراسة كما في الجدول(34)، ولا تختلف المشاريع الكبيرة عن غيرها من المشروعات التي تعرضت إلى الانهيار الكبير، لا بل ان المشاريع الكبيرة خسارتها كبيرة ويصعب تعويضها كما حصل في مؤسسات بيجي النفطية، ومصنع الأسمدة والفوسفات في الانبار، كان عدد المشاريع الصناعية الكبيرة(46) مشروعاً معظمها حكومي في عام(2014)، وانخفض إلى(30) مشروعاً كبيراً في عام(2016) واستمر عدد المشروعات الكبيرة دون المستوى، ويعزى ذلك إلى ان المشاريع الكبيرة في الاقتصاد العراقي خارج الصناعات الإستخراجية والبتروكيمياوية، وتكون غير مجدية، وذلك لاعتمادها الكبير على سلاسل التوريد في خدماتها اللوجستية والمواد نصف المصنعة وفي يعض الاحيان حتى المادة الاولية الاساسية مستوردة من الخارج، كما هو الحال في صناعة الاسمنت في محافظة البصرة.**(الراوي:2003:28)**

الجدول (34) المنشآت الصناعية في العراق للمدة (2020- 2014)

السنة	المتوسطة (1)	الكبيرة (2)	الصغيرة (3)	الاهمية النسبية لعدد المشتغلين في الفطاع الصناعي (4)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (5)	درجة الاختلال D=(5) - (4)
2014	846	46	6281	8.6	1.2	(7.4)
2015	734	37	4829	7.9	0.98	(6.92)
2016	574	30	3728	6.4	0.76	(5.64)
2017	590	30	4839	7.2	0.99	(6.21)
2018	623	32	5849	8.4	1.4	(7)
2019	650	37	5849	8.2	1.9	(6.3)
2020	768	41	5947	8.5	2.7	(5.8)
المجموع	4785	253	37322	7.9	1.4	(6.4)

المصدر : وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، أعداد مختلفة.

ان الأهمية النسبية لعدد العاملين لقطاع الصناعة التحويلية في العراق كان(8.6%) من اجمالي العاملين في الصناعة عام(2014)، وان العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الصناعي في العراق(2.65) مليون عامل، بنسبة(7.56 %) من إجمالي العاملين لعام(2014)، وانخفض عدد العاملين في الصناعة التحويلية من (200) الف الى (153) الف عامل في عام(2016) وبنسبة (6.4%)، وذلك بسبب عمليات التحرير والعمليات الإرهابية في شمال وغرب العراق، وما رافقه من تهجير لنسبة كبيرة من سكنة المحافظات التي شهدت الاحداث وتزامن معها توقف الكثير من المشروعات الاستثمارية ومنها الصناعات التحويلية المعتمدة على القطاع الزراعي بالدرجة الأساسية، وبعد اكتمال التحرير وعودة قسم كبير من المهجرين والنازحين، بدأ عدد العاملين في الصناعات التحويلية يرتفع مرة ثانية، فكان(269) الف عامل في عام(2019) بنسبة(9 %) من مجموع العاملين البالغ عددهم(2.9) عامل في الصناعة التحويلية في العراق،

اما متوسط عدد العاملين في الصناعة التحويلية للمدة(2014–2020) يقدر ب(212) الف عامل، من المتوسط لمجموع العاملين للمدة نفسها الذي يقدرب(2.7) مليون، وبلغت النسبة (7.1 %)، ان هذه النسبة منخفضة جدا بالرغم من وجود البطالة المقنعة في الصناعة التحويلية وبالخصوص في المنشآت الصناعية الكبيرة في القطاع العام العراقي، مما يعني ذلك ان عدد الصناعات التحويلية منخفضٌ جداً وعدم قدرته على استيعاب النسب الكبيرة من العاطلين عن العمل مالم يتم التوسع في عدد المنشآت الصناعية ورجوع المهجرين الى مناطقهم ومزاولة أعمالهم قبل احتلال داعش لمناطق سكناهم، الأمر الذي يبين أثر الإرهاب في قطاع الصناعة التحويلية، والذي سبب نقصاً كبيراً في المعروض من السلع المنتجة في هذا القطاع المهم، وادى إلى زيادة الاستيرادات من الخارج وسبب نزيفاً كبيراً للعملة الاجنبية مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار في العراق بعد جائحة كورونا عام(2020).**(العنبكي:2013:307)**

الجدول(35) عدد العاملين في الصناعة التحويلية والعاملين في العراق للمدة(–2014 2020)

السنة	العاملين في الصناعة التحويلية (1)	عدد العاملين (2)	نسبة(1) الى(2)
2014	200626	2650265	7.56
2015	180437	2683104	6.72
2016	153659	2702852	5.68
2017	180341	2759243	6.53
2018	217603	2828571	7.69
2019	269150	2873013	8.2
2020	286501	2970288	6.64
المعدل	212616.7	2781048	7.002

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

١- بيانات وزارة التخطيط– جمهورية العراق – مديرية الإحصاء المركزي، لسنوات مختلفة (2020–2014).

٢- الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير المسح الصناعي للسنوات (2020–2014)، بغداد، صفحات متفرقة.

خامساً: أثر الإرهاب في القطاع الاستخراجي

يمتلك العراق ثروة طبيعية ومخزوناً نفطياً ضخماً وقليل الكلفة واحتياطياً كبيراً من الغاز الطبيعي، بحيث لا يؤثر في الاقتصاد العراقي فحسب لا بل يؤثر في العرض والطلب في المستوى العالمي، وبالوقت نفسه هو مصدر للمشكلات السياسية والاقتصادية، إذ يعتمد الدخل القومي على إنتاج وتصدير النفط الخام وعلى الأسعار العالمية للنفط الخام، وتكون الصادرات النفطية(96%) من إيرادات الموازنة، ويشكل القطاع الاستخراجي ما يقارب(55%) من الناتج المحلي الإجمالي.**(Alnasrawi:2016:194)** وخلافاً للبلدان المصدرة للنفط الخام فان العراق لن يصل إلى قمة صادراته النفطية ولمدة أربعة عقود من الزمن، وذلك لكونها محدودة بالصراعات الداخلية والخارجية، لكون الاستثمار في اي بلد يعتمد على البيئة الاستثمارية المناسبة والمستقرة، وهذا ما يفتقده العراق من وجود البنى التحتية التي تعد أحد العوائق امام زيادة إنتاج النفط العراقي، والتي تتمثل بالقدرة المحدودة لخطوط أنابيب نقل النفط الخام، ومنشآت الخزن، فضلاً عن نقص المياه التي تتراوح الحاجة بين برميلين إلى ثمانية براميل من الماء لإنتاج كل برميل من النفط الخام لآجل المحافظة على الضغط المكمني.**(العلي:2011:46)**

ومن أعظم التحديات التي واجهت القطاع الاستخراجي التنظيمات الإرهابية خلال المدة(2003–2020)، والتي ازداد تأثيرها خلال المدة(2014–2018) وهي المدة التي تمثلت باحتلال داعش للكثير من الحقول النفطية، وتعرضت بناها التحتية للتخريب والدمار، وخروجها من الخدمة خلال المدة التي كانت المحافظات الغربية والشمالية تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، إذ كان عام(2016) هو الأكثر تأثيراً في منشآت القطاع الاستخراجي، كما في الجدول(36) فكان عدد الهجمات(37) في شهر كانون الثاني وارتفعت إلى(42) في شباط ثم إلى(63) في شهر اذار، وبلغت الذروة في شهر آب بما يقارب(116) عملية سواءٍ كانت من التنظيمات الإرهابية، أم الاضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية من عمليات التحرير خلال عام(2016)، وتعد انابيب تجهيز المصافي بالمادة الأولية هي الأكثر تعرضاً للهجمات،

فتعرضت في شهر اذار فقط إلى(34) عملية، وفي شهر تموز كان عدد الهجمات بلغ(33) هجمة إرهابية، ليكون مجموع الهجمات(202) خلال عام(2016)، اما المرفق الأخر الذي تعرض الى كثافة الهجمات الإرهابية فيتمثل بخطوط نقل المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، التي بلغت الذروة في شهر أب بعدد هجمات تقدر ب(61) هجمة إرهابية، أو تعرض الى نيران صديقة جراء عمليات التحرير، ويأتي بعده شهر تموز بـ(32) عملية إرهابية، واستمرت العمليات بالارتفاع والانخفاض ليكون مجموع العمليات التي تعرضت لها الخطوط الناقلة للنفط الخام والغاز الطبيعي بـ(164) عملية، وكذلك الآبار النفطية تعرضت الى هجمات إرهابية وخاصة في شركة نفط الشمال، والشكل البياني(17) يوضح الهجمات التي تعرضت لها منشآت القطاع الاستخراجي في العراق خلال عام(2016).

الجدول (36) العمليات التخريبية الإرهابية على المنشآت النفطية في العراق للعام 2016

الشهر	الحالة					
	أبار نفطية	منظومات أنابيب تصدير النفط الخام	أنابيب تجهيز المصافي	خطوط نقل المنتجات النفطية والغاز	أخرى	المجموع
كانون الثاني	5	4	19	8	1	37
شباط	6	7	20	6	3	42
آذار	4	3	34	10	12	63
نيسان	3	1	26	9	4	43
أيار	6	4	3	12	7	32
حزيران	4	9	14	6	0	33
تموز	12	20	33	32	6	103
أب	7	4	21	61	23	116
أيلول	5	6	5	9	4	29
تشرين الأول	9	4	7	2	8	30
تشرين الثاني	4	0	11	1	10	26
كانون الأول	7	2	9	8	0	26
مجموع	72	64	202	164	78	580

المصدر :جمهورية العراق، وزارة النفط إحصائيات دائرة البحوث والدراسات، نشرة احصائية لعام(2016)

الشكل(17) العمليات الإرهابية التي استهدفت منشآت القطاع الاستخراجي في العراق ٢٠١٦

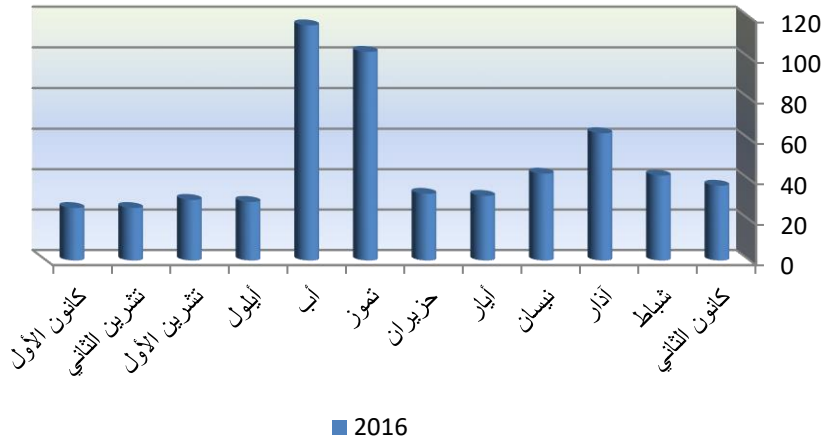

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(36) وبرنامجExcel

الجدول(37) والشكل البياني(18) يبين العمليات الإرهابية حسب الشركة، إذ ظهر ان شركة نفط الشمال قد تعرضت إلى عدد كبير من الهجمات الإرهابية التي بلغت(423) عملية إرهابية في عام(2014) وارتفعت إلى(531) في عام(2015) ثم إلى(565) في عام(2016) وقد بلغت الذروة في هذا العام، ليكون مجموع العمليات التي تعرضت لها شركة نفط الشمال خلال المدة(2014-2020) ما مجموعة(1759)، إذ قدرت كلفة اصلاح الاضرار الناجمة عن الهجمات الإرهابية، أو الضربات الجوية من قبل طيران الجيش والقوة الجوية ما مقداره(2) مليار دولار بعد عمليات التحرير فقط في شركة نفط الشمال(**الجلبي:2018:97**).

ان مجموع العمليات الإرهابية التي تعرضت لها شركة نفط البصرة وشركة نفط ميسان ما يقارب(77) عملية تخريبية، وأكثرها في عام(2016) بما مجموعة(43) عملية إرهابية، اما شركة نفط الجنوب فقد تعرضت الى(26) عملية تخريبية، أكثرها في عام(2016) وكانت(7) عمليات تخريبية، كما في الشكل البياني(18).

الجدول(37) العمليات الإرهابية حسب الشركة في العراق للمدة(2014-2020)

السنة	نفط الشمال	نفط الجنوب	خطوط الأنابيب	نفط ميسان	المجموع
2014	423	4	2	10	439
2015	531	9	1	12	553
2016	565	7	3	43	618
2017	201	4	0	12	217
2018	31	2	0	0	33
2019	8	0	0	0	8
2020	0	0	0	0	0
المجموع	1759	26	6	77	1868

المصدر: وزارة النفط، إحصائيات دائرة البحوث والدراسات، العراق، للمدة(2014-2020).

الشكل(18) العمليات الإرهابية وعمليات التحرير على القطاع الاستخراجي في العراق للمدة(2014-2020)

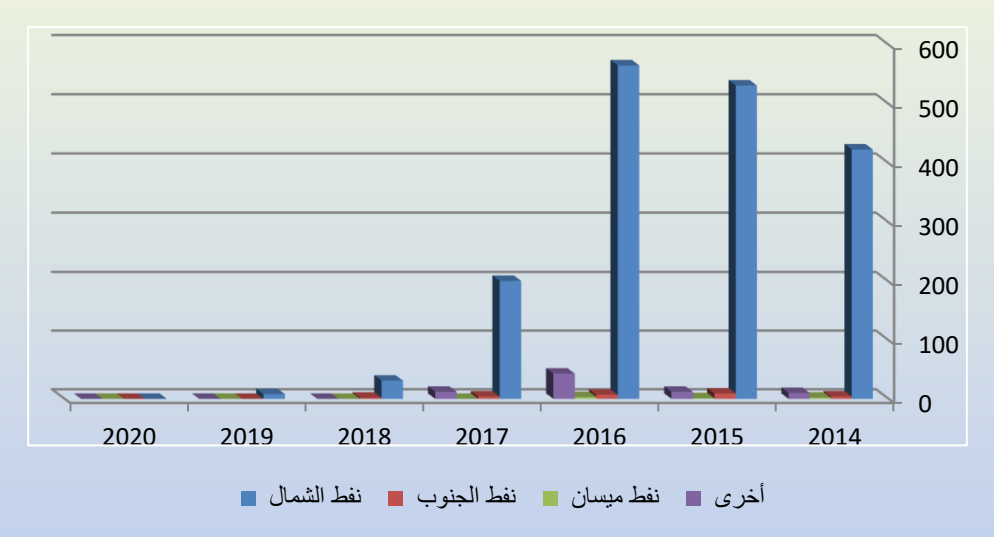

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(37) وبرنامجExcel

سادساً: أثر الإرهاب في الاستثمار في العراق للمدة (2014-2020)

أدى الإرهاب ودخول التنظيم الإرهابي الى العراق الى التأثير في مناخ الاستثمار في العراق وجعل من العراق منطقة غير آمنة للاستثمار وقلل من جاذبية الاستثمار فيه الى حد كبير مما قاد الى هبوط كبير استمر حتى عام ٢٠٢٠، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (38).

جدول (38) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2014- 2020) بالمليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	10.42	7.72	6.56	5.11	5.07	3.27	3.01
معدل النمو*	-	25.91-	15.2-	22.1-	0.78-	35.5-	7.95-

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، متوافر على الموقع الالكتروني: https://data.worldbank.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD?locations=IQ

(*) من حساب الباحث

يتضح من الجدول أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر واصل انخفاضه طول المدة (2014–2020) ووصل أدنى مستوياته في عام 2020، وكان أعلى انخفاض في المعدل عام 2019 تلاه عام 2015.

سابعاً: أثر الإرهاب في السياحة في العراق

تعّد السياحة من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في العراق لكونه يمتلك المؤهلات الطبيعية والتاريخية والعمق الحضاري الكبير، إذ يعد الإرهاب مؤثراً بشكل كبير على السياحة وخصوصاً السياحة الترفيهية، التي اختفت وانخفض عدد السياح في العراق خلال مدة احتلال داعش لاجزاء كبيرة من العراق التي كانت تحت سيطرة النشاط الإرهابي، ومن ثم السياحة الدينية التي هي أقل أثراً مقارنتاً بالترفيهية، نلاحظ من خلال بيانات الجدول(39) التذبذب الحاصل في أعداد السياح

الزائرين والوافدين إلى العراق لغرض السياحة والاصطياف، تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والأهم السياسية والأمنية التي تعرض لها العراق،فقد بلغ هذا العدد نحو(٨٩١) الف سائح عام(٢٠١٤)، ليرافع إلى(٩٠٦) الف سائح عام(٢٠١٥)، ثم الى(١٧٢٠) الف سائح في عام(٢٠١٦)، وواصل الزيادة في عدد السياح الوافدين الى العراق بنحو(٢٨٢٠) الف سائح وهو العدد الاكبر في مدة الدراسة في عام(٢٠١٧)، انخفض بعد ذلك الى(٢١١٠) الف سائح في عام(٢٠١٨)، وكان في عام(٢٠١٩) بعدد كلي مقداره(٢٢٣٠) الف سائح، وبنسبة بلغت (٢,١%) من مجمل حركة السياحة الوافدة من الدول العربية، ومن ثم يُعد نصيب العراق من السياحة العالمية الوافدة بنسبة منخفضة جداً عند المقارنةً بالدول العربية الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بالجانب الأمني، وأثر التنظيمات الإرهابية في حركة السياحة في العراق، وانتشار الجريمة المنظمة وظهور الكثير من الحركات التي تمارس العنف والوحشية على أرض العراق، التي تقوض الجهود المبذولة لتنشيط السياحة في العراق، فضلاً عن كون الأماكن الترفيهية لاتلبي مستوى الطلب عليها.

الجدول (٣٩) أعداد السياح الوافدين للعراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)(مليون سائح)

السنوات	عدد سياح العراق	عدد سياح العالم العربي	عدد سياح العالم	النسبة% (عدد سياح العراق) من العالم العربي	النسبة% (عدد سياح العراق) من عدد سياح العالم
2014	0.891	90.8	1177	0.981	0.075
2015	0.906	88.1	1227.8	1.028	0.073
2016	1.72	87.7	1271.8	1.961	0.135
2017	2.81	94.1	1363.3	2.986	0.206
2018	2.11	101.4	1441.9	2.080	0.146
2019	2.23	102.1	1443.2	2.184	0.154
2020	2.16	131.5	1472.3	1.642	0.146

المصدر :منظمة السياحة العالمي، مجموعة بيانات إحصاءات السياحة، مدريد، اسبانيا، للمدة(2014-2020).

يوضح الجدول أن عدد السواح بدأ بالارتفاع اعتبارا من عام ٢٠١٧ وهو العام الذي أعلنت فيه الحكومة العراقية الانتصار على التنظيمات الإرهابية وإعلان سيطرتها على كافة الأراضي العراقية، مقارنة بالسنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦، الأمر الذي منح الأمان والطمأنينة للسواح الوافدين الى العراق خصوصا وأن النسبة الأكبر منهم تأتي الى السياحة الدينية التي تتركز في وسط العراق.

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2014-2020):

أولاً: أثر الإرهاب على البطالة في العراق للمدة(2020-2014)

أدت ظروف الحرب على التنظيمات الإرهابية في عام(2014) وما بعده، التي مر بها العراق إلى عسكرة المجتمع ونزوح كبير، وتهجير قسري، المتضرر الأكبر منهُ العاملون في القطاع الخاص، واصحاب الحرف والورش الشخصية، فضلاً عن ان الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي حولت الكثير من الطاقات الشبابية، أو من هم في سن العمل إلى الالتحاق بالأعمال العسكرية والأمنية، كانت النتيجة تعطيل استخدام الموارد الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي أو التنمية الشاملة، التي تكون قادرة على تنويع مصادر الدخل والإنتاج وخلق فرص عمل، وتحقق قيمة مضافة، ومواجهة البطالة التي كانت موجودة حتى قبل احتلال داعش للأراضي العراقية، التي تم استخدامها بالأجهزة الأمنية كثيراً، أذ تفوق معدلات البطالة في العراق أية دولة أخرى من الدول المماثلة للعراق في حجم سكانه، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية، ويكون مساوياً لعدد القوات الأمنية للقوات العسكرية الايرانية التي يفوق عدد سكانها تعداد سكان العراق بمقدار الضعف.**(عوض:2017:105)**

ان تحرير المحافظات العراقية من التنظيمات الإرهابية، أدى إلى تأثر الأسر العراقية بالإرهاب والعنف كثيراً مما اجبرها على النزوح والهجرة اما داخل العراق، وإما الهجرة الدولية، مما افقدها أعمالها التي كانت تشغلها في الداخل. وقد سجلت محافظة الانبار أعلى نسبة في التأثر بالإرهاب بنسب بطالة تقدر(56.8%)، وبعدها محافظة الموصل بنسبة(33,6%)، ثم صلاح الدين بنسبة(24.6%).(**الجهاز المركزي للإحصاء،2019:8**) من الجدول(40) والشكل(19) اللذين يبينان معدلات البطالة المرتفعة في الاعوام التي شهدت حرباً على الإرهاب بدءا من عام(2019)، اذ ارتفعت نسبة البطالة إلى أعلى مستوى بلغت(24.75%) نتيجة لخاصية تلك

السنة التي رافقها انتشار كبير للتنظيمات الإرهابية، وضياع موازنة كاملة في عام(2014) بمعنى عدم وجود للمشروعات الاستثمارية، التي تستقطب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة التي تعتمد على عمل المقاولين في الأعمال الحكومية، فضلاً عن البيئة غير المستقرة سياسياً واقتصادياً، ثم أرتفعت النسبة في عام(2014) إلى(24.75%) وبمعدل نمو(13.5%)، وهي السنة التي شهد العراق فيها حرباً على الإرهاب أدت إلى اصابة الحياة بالشلل ليس في الشمال والمنطقة الغربية فحسب، بل امتدت المواجهة إلى المنطقة الوسطى في بغداد وأطراف بابل، نتيجة طبيعة لوحشية الأعمال الإرهابية، التي اجبرت اصحاب العمل على ترك أعمالهم وأصبحوا بلا عمل، وفي العام الذي بعده انخفض معدل البطالة إلى(16.03%) ومعدل النمو كان (33.9-%)، وواصل معدل البطالة بالانخفاض إلى(11.8%) في عام(2017)، ثم إلى(10.94) في عام(2018)، وعند حصول جائحة كورونا عاد شبح البطالة إلى الواجهة مرة أخرى فارتفعت إلى(22.65%) في عام(2019) ثم انخفضت إلى(13.7%) عام(2020) ، حيث شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الابتدائية(10%)، اما العاطلين عن العمل الذين يحملون شهادة دبلوم فكانت نسبتهم(17%)، اما جملة شهادة البكلوريوس بنسبة(23%) فكانت نسبة الخريجين هي الأعلى في عام(2020).**(حسين: 2022، 135)**

يستنتج الباحث: ان من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة في العراق، سيطرة التنظيمات الإرهابية وتدهور الاستقرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الأثر الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، واستنزاف الموارد المالية واستخدام القوات الأمنية المزيد من الموارد البشرية، والموارد الطبيعية، التي من الممكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات .

الجدول(40) معدل البطالة في العراق للمدة(2014-2020)

السنوات	معدل البطالة %	معدل التغير%
2014	22.30	-
2015	24.75	13.5
2016	16.03	-33.92
2017	11.82	-27.86
2018	10.94	0.73
2019	22.65	107.33
2020	14.7	-39.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١-الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأعوام (2014- 2020)، بغداد، وزارة التخطيط.

2-صباح فيحان محمود، قتيبة ماهر عبد اللطيف. (2017). قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2015)، دراسة قياسية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(2)، العدد(38)، 277.

الشكل(19) معدلات البطالة ومعدل التغير السنوي للبطالة في العراق للمدة(2014-2020)

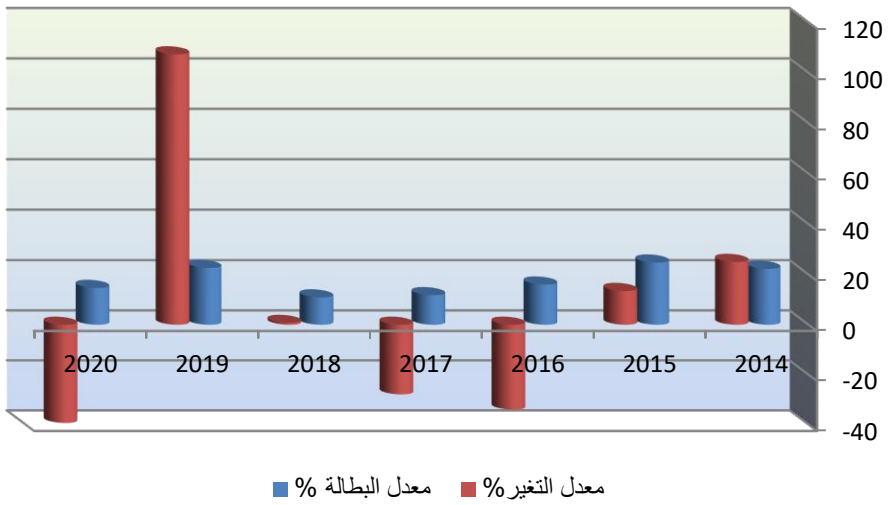

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(40) وبرنامجExcel

ثانياً: مشكلة الفقر في العراق للمدة (2014-2020)

ان الفقر المطلق في الاقتصاد العراقي يعد عالياً على وفق المقاييس الدولية، ولكن الفقر النسبي منخفض، إذ يتم قياس الفقر المطلق من خلال قدرة الشخص في الحصول على أساسيات الحياة، اما الفقر النسبي فيتم قياسه من خلال الفجوة بين الفقراء وميسوري الحال في البلد محل الدراسة، ويقاس الفقر المطلق بنسبة السكان الذين يحصلون على أقل من(2) دولار في اليوم، حيث ان(1.25) دولار باليوم غير كافٍ للغذاء، وتكون الفرص محدودة في الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية، وان الحصول على(2) دولار يومياً أو اكثر بقليل لا يبدو سيئاً اذا كان الفرد في مرحلة الشباب ولا يعاني من مرض مزمن، أو امرأة حامل، فسوف تكون الحياة صعبة جداً، ان الفقر المطلق عالٍ في العراق، ففي عام(2014) كان هناك(2.45) مليون شخص، أي(4%) من سكان العراق يعيشون على أقل من(1.25) دولار باليوم، وحوالي(25%) من سكان العراق يعيشون على أقل(2) دولار باليوم، ان المحدد الرئيس للفقر المطلق هو الدخل الشخصي، إذ كانت القوة الشرائية لمعدل الناتج المحلي الإجمالي في العراق عام(2015) ما يقارب(4250) دولاراً سنوياً، واذا استمر هذا المسار مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الصادرات النفطية، فيمكن التنبؤ بانخفاض جوهري في الفقر المطلق في البلاد. **(عبد الحسن:2018:61)**

بين البنك الدولي الفقر النسبي من خلال مؤشر جيني(Gini Index) الذي يتراوح بين الصفر والمائة لقياس حالة العدالة، فاذا امتلك جميع سكان البلد الدخل نفسه، هذا يعني ان المؤشر صفر، اما اذا حصل فرد واحد على الدخل كله فيكون المؤشر(100%) وكلتا الحالتين غير ممكنة، ويكون في حالة العدالة اذا كان بين الصفر والواحد في المنتصف(50%)، ان الفقر

النسبي يتعلق بتوزيع الدخل والاستهلاك، وأظهر مؤشر جيني في العراق خلال مدة الدراسة حوالي(34%) وهي نسبة لافته للنظر بكونها تتساوى مع النسبة في هولندا ومصر وبعض الدول التي تتسم بمستويات من العدالة الاجتماعية، ويبين مؤشر جيني ان الدخل في العراق يوزع بعدالة أكثر أو مقاربة مما تتحقق في البلدان المجاورة للعراق، مثلاً في الاردن مؤشر جيني كان(38%) وفي ايران كان(37%)، وبين البنك الدولي ان(86%) من البلدان(155) التي ينشر عنها البنك الدولي لمؤشر جيني، تتميز بتوزيع للدخل غير متساوٍ أكثر من العراق، بمعنى ان انخفاض الفقر النسبي في الاقتصاد العراقي يكون بسبب وجود طبقة كبيرة من المجتمع العراقي تعمل في مؤسسات القطاع العام التي تحصل على دخول متقاربة، أي ان أكثر من(4) ملايين موظف حكومي، فضلا عن(5) ملايين متقاعد ومستفيدين من التقاعد (المتقاعد وذويه) على الاعانات من الدولة، وبالرغم من ذلك فانه لا يمكن انكار وجود فوارق وبشكل كبير في الدخل بين فئات المجتمع، إذ يحصل(23%) من السكان الذي تحت خط الفقر في قعر توزيع الدخل على ما نسبته(6%) من الدخل القومي، وفي المقابل يحصل(17%) من السكان الذين هم قمة الهرم على(43%) من الدخل القومي، خلال مدة الدراسة.**(فاضل:2017:85)**

يرى الباحث ان الطبقة السياسة وذويهم واحزابهم هم الذين يمثلون فئة(17%) معهم اصحاب رؤوس الاموال، بحيث يكون للإرهاب وللفساد دور كبير في التأثير على الفوارق بين الطبقتين، إذ نلاحظ ان نسبة كبيرة من المهجرين والنازحين والمتضررين من التنظيمات الإرهابية انتقلوا من فئة متوسطي الدخل الى دون خط الفقر، وبالخصوص العاملين في القطاع الخاص في المحافظات التي تعرضت إلى الاحتلال الداعشي.

ثالثاً- أثر الإرهاب على مؤشرات التعليم في العراق للمدة (2014-2020)

ان عمليات التهجير القسري ونزوح الكثير من المدن إلى مدن أخرى، وترك بيوتهم ومحل سكناهم أثر في الالتحاق في التعليم الابتدائي في العراق، مما يعني ان التنظيمات الإرهابية أثرت بصورة مباشرة في التعليم في العراق، وكذلك الحال كان التأثير بصورة غير مباشرة من خلال الحالة الأمنية السائدة في البلد وما تلاها من تأثير فايروس كورونا، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول(41) اذ تشير البيانات إلى تدني معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية كنسبة مئوية خلال المدة (2014-2020) ففي العراق وبحسب احصاءات البنك الدولي قد انخفضت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي في عام(2014) إلى(21%) وارتفعت الى(37%) في عام(2015) ثم الى (42%) في عام(2016) بسبب عمليات التحرير وما رافقها من ايقاف الكثير من المؤسسات بما فيها المؤسسات التعليمية وكانت النسبة(35%) في عام(2017) ثم أخذ بالتراجع الى(19%) في عام(2018) وكانت أكثر المناطق تضرراً هي المنطقة الغربية ومحافظة صلاح الدين والموصل.

الجدول (41) معدلات الالتحاق الصافية للمرحلة الابتدائية في العراق للمدة (2014-2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العراق	%21	%37	%42	%35	%19	%18	%19

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org.

٢- UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal- Canada, 2014.

٣- قاعدة بيانات الاحصاءات العربية (POGAR) التابعة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.arabstats.org.

رابعا: مشكلة النازحين:

أدى احتلال داعش لبعض المحافظات الغربية في العراق ومن ثم تحرير هذه المحافظات من قبل القوات المسلحة العراقية بكافة صنوفها الى ظهور ما عرف بمشكلة النازحين. اذ أعلنت مفوضية حقوق الانسان في العراق ان عدد النازحين لغاية عام ٢٠١٨ بلغ حوالي خمسة ملايين وسبعمائة وخمسون الف نازح (المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، ٢٠١٨، ١٠) وهذا العدد يمثل تقريبا ما نسبته (١٤%) من اجمالي سكان العراق، وقد رجع منهم حوالي (٣,٧) ملايين شخص الى منازلهم فيما لا يزال حوالي مليونين شخص في مخيمات النزوح.

ويعاني النازحون من مشاكل عديدة أهمها نقص المساعدات المقدمة لهم من قبل المنظمات الانسانية المحلية والاجنبية، انخفاض الرعاية الصحية في أغلب المخيمات، وعدم ربط بعض المخيمات بشبكة الكهرباء الوطنية، وعدم توفر المياه الصالحة للشرب في العديد من المخيمات، فضلا عن عدم وجود مدارس في بعض المخيمات ومجمعات النازحين وافتقار المتوافر منها الى القرطاسية والمناهج الدراسية (المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، ٢٠١٨، ٩)

خامسا: واقع التنظيمات الإرهابية (القاعدة، داعش) في العراق خلال المدة (2003-2020)

أظهرت بيانات الجدول(42) تقلباً واضحاً وقد تدهور الوضع الأمني في العراق بصورة كبيرة، إذ انتقل العنف وتغيرت أولوياته من معركة ضد الاحتلال في العراق، إلى العنف الموجه ضد ابناء الشعب العراقي، من خلال مجموعة حلقات من ضمنها تدمير البنى التحتية، تحت عنوان محاربة الحكومة الطائفية، فضلا عن العنف الذي يمارس من جهات محسوبة على الحكومة البعثية السابقة، وظهرت العديد من التسميات الطائفية التي أخذت تعبث في الأرض فساداً، وصار الاخبار عن الجثث المجهولة والتهجير القسري في المرتبة الأولى، حتى عد بعض الباحثين ان الطائفية في العراق أصبحت تمثل الهوية الاجتماعية، الأكثر وضوحاً سواءٍ في

الثقافة والفكر أم في السلوك والعمل، وان عمليات القتل على الهوية أسهمت في خلق بيئة طائفية لا يمكن ان تتخلى عن شعورها الطائفي، طالما ان مصدر الحماية لها هو الطائفة، إذ بلغ عدد الضحايا من القتلى والجرحى للعمليات الإرهابية في عام(2004) ما يقارب(9300) فرد، وأرتفع عدد الجرحى فقط الى(8256) في عام(2005) بعد ان كان(5974) في العام السابق، وتصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية في عام(2006) نتج عن ذلك تزايد القتلى الى(6534)، وتعد السنة الأكثر عنفاً ودموية خلال المدة(2004–2013)، التي كانت حصيلة عملياتها الإرهابية(6664) ما يقارب(30026) شهيداً بمعدل سنوي(3336.2)، وما يقارب(62213) جريحاً وبمتوسط سنوي(6912)، فكان عام(2006) أكثر الأعوام ارتفاعاً في معدل النمو لعدد القتلى وقدره(42%)، بعدها كان معدل النمو سالباً حتى نهاية مدة الدراسة، فانعكست آثار السلوك الطائفي على الواقع الاقتصادي فارتفعت التكاليف الاقتصادية للإرهاب من(29103401) الف دينار في عام(2003) إلى(48192030) الف دينار في عام(2005) وواصل الارتفاع إلى(56646200) في عام(2006)، الأمر الذي كلف الاقتصاد العراقي خسائر مالية كبيرة تقدر ب(613997452) الف دينار خلال المدة(2013–2003)، فانعكس ذلك بمعدلات البطالة المرتفعة التي وصلت الى(25%) في عام(2004) وارتفعت الى(33%) في عام(2006)، وبقي معدل البطالة مرتفعاً حتى نهاية مدة الدراسة، فكان متوسط معدل البطالة خلال المدة(2013–2003) معدل مرتفع بلغ(25.7%)، وتراجعت مساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية الحقيقة(الزراعة والصناعة)، ولم تصل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في أفضل الظروف إلى(2%)، ولم يختلف القطاع الزراعي عن القطاع الصناعي بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتجاوز نسبة المساهمة في أحسن الظروف أكثر من(7%)،

والعجز الكبير في ميزان المدفوعات حتى بلغ العجز في الميزان التجاري ما يقارب(96%) باستثناء القطاع الاستخراجي النفطي.**(عبد القادر:2018:64)**

ان مساحة العنف الطائفي في العراق خلال المدة(2003–2013) هي أكبر مساحات العنف في الوقت الذي تراجع فيه العنف ضد الاحتلال والحكومات المحلية بنسبة كبيرة، بعد ان نجح القيادي في تنظيمات القاعدة(الزرقاوي)، في اعادة ترتيب الأولويات وجعل العنف الطائفي في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام، وعملت تنظيمات القاعدة لخلق بيئة مؤيدة عبر استثارة طائفة ضد أخرى، الأمر الذي انعكس على التدني الواضح في مؤشر الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة(2003–2013) وقد اخذ المؤشر يتجه بشكل سلبي ليكون(2.5–)، مما جعله المستوى الأسوأ قياساً بالمؤشرات الأخرى. باستثناء عام(2011) فقد حقق المؤشر أفضل تقدياراً(8.1–) **(بخيت ،2013.:115).**

وعند المقارنة بين المدتين نلاحظ ان عدد العمليات الإرهابية في المدة الثانية(2014–2020) أكبر بكثير من المدة الاولى، اذ بلغ العدد الكلي(13927) عملية إرهابية، بمتوسط سنوي بلغ(1985) عملية، في حين كان عدد العمليات الإرهابية لتنظيمات القاعدة خلال المدة(2004–2013) ما يقارب(6664) عملية إرهابية، بمتوسط سنوي قدره(740) عملية، إلا ان اللافت للانتباه أنه بالرغم من زيادة العمليات الإرهابية لتنظيمات داعش إلا ان عدد الضحايا أقل من السابق، وان عملياتهم الإرهابية كانت محصورة في مناطق محددة من العراق، مثل المنطقة الغربية ومحافظة صلاح الدين وديالى والموصل والعاصمة بغداد، بعكس تنظيمات القاعدة التي كانت تنتشر عملياتها الإرهابية من أقصى شمال العراق الى أقصى الجنوب، وشملت معظم محافظات العراق بنسب مختلفة، وكانت عمليات القاعدة تستهدف الاسواق الشعبية والاماكن التي يكثر فيها الازدحام، اضف الى ذلك كان الكثير من عمليات تنظيمات القاعدة هي تقوم بدور المهاجم، اما عمليات داعش فانها تدافع عن نفسها، لذا نلاحظ ان عدد الضحايا العسكريين لتنظيمات داعش أكثر من الضحايا العسكريين لتنظيمات القاعدة، إذ شهد

عام(2016) النسبة الاعلى في عدد القتلى والجرحى خلال المدة(2014–2020)، من مميزات المدة الثانية ان الشعب العراقي بدأ يستشعر الخطر الطائفي وعدّه تحدياً وجودياً خطيراً ويهدف الى تفتيت المجتمع، لذا نلاحظ وجود حشد شعبي في المناطق الغربية كما موجود في المناطق الوسطى والجنوبية، الأمر الذي ضيق الخناق على الحواضن للتنظيمات الإرهابية، والجدول (42) يوضح ذلك.

الجدول(42) العمليات الإرهابية وعدد القتلى وعدد الجرحى في العراق للمدة(2004–2020)

السنة	عدد العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	معدل التغير لعدد القتلى
2004	619	3337	5974	-
2005	836	4591	8256	37.57
2006	1041	6534	11965	42.32
2007	1003	5841	6637	-10.60
2008	834	2573	9373	-55.94
2009	676	2041	6745	-20.67
2010	620	1934	4728	-5.24
2011	592	1793	5264	-7.299
2012	443	1382	3271	-22.92
2013	334	1193	1934	-13.67
المجموع	6664	30026	62213	
المعدل	740.4	3336.2	6912.5	-5.34
2014	2843	2943	12834	146.68
2015	2910	3920	14635	33.19
2016	3624	4372	17382	11.53
2017	2974	3956	12674	-9.51
2018	1074	1934	4836	-51.11
2019	387	634	1932	-67.21
2020	115	275	743	-56.62
المجموع	13927	18034	65036	
المعدل	1989.57	2576.28	9290.8	-6.72

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(25) والجدول(10)

كل ما سبق القى بظلاله على الاقتصاد العراقي وتمثل بالتكاليف الكبيرة المتمثلة بالانفاق العسكري الكبير، فكانت موازنة وزارتي الدفاع والداخلية تعادل عشرة اضعاف موازنة وزارة الزراعة

والصناعة، اذ أن تخصيصات وزارتي الصناعة والزراعة باعتبارهم القطاعات السلعية التي تسهم بخلق قيمة مضافة منخفضة جداً، إذ كان معدل الانفاق على وزارة الزراعة ما نسبتة(0.7%) خلال سنوات الدراسة، في حين كانت نسبة تخصيصات وزارة الصناعة ما نسبتهُ(0.88%)، اي ان معدل التخصيصات للوزارتين خلال المدة(2020-2004) ما يساوي(2.3%)، وهي نسبة منخفضة جداً بالمقارنة بحجم الاموال التي حصلت عليها الحكومة العراقية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام.**(وزارة التخطيط:2021:184)**

وهذا يوضح أن الإرهاب كانت له آثاراً جسيمة على الاقتصاد العراقي تمثلت في الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي أضاعت على العراق العديد من فرص التنمية التي كان من الممكن أن توجه لها هذه الأموال، فضلا عن التدمير الكبير الذي لحق بالبنية التحتية خصوصا في المحافظات التي احتلها داعش، كما أدى الى ارتفاع في مؤشرات الفقر والبطالة فضلا عن تأثيره السلبي على قطاعي الصحة والتعليم. وهذا يعني أن إعادة الاعمار بحاجة الى أموال كبيرة قدرها البنك الدولي بمبلغ (٨٨,٢) مليار دولار تقريبا، منها ٢٣ مليار دولار في الأجل القصير و٦٥.٤ مليار دولار في الأجل الطويل **(البنك الدولي: 2018، 182)**.

الاستنتاجات و التوصيات :-

يتناول هذا البحث موضوع، يمثل أهمية فائقة على الصعيد الدولي، وقد لاحظنا ولمسنا هذه الأهمية من خلال اثر الارهاب السلبي في التنمية الاقتصادية ومايمثله من تحد كبير في وجه التنمية لأي دولة ليس على النطاق المحلي فحسب، وأنما يمتد ذلك الأثر إلى الدول ذات الصلة من الناحية الاقتصادية والتجارية، بالدولة التي تحصل بها الهجمات الارهابية وقبل ختام هذا البحث يجب بيان أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها و هي:-

الاستنتاجات :-

١- لقد ثبتت صحة الفرضية القائلة بالآثار السلبية للإرهاب في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد العراقي، من خلال تأثيرها المباشر في أمن الانسان الشخصي وما يمثله من تهديد لحياته، فضلاً عن تأثيرها غير المباشر في قدرته على الوصول ألى موارد الصحة والتعليم والدخل.

٢- على الرغم من تأثير الإرهاب في جميع مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، إلا ان تأثير هذه الظاهرة في الإنفاق العسكري وتكريس مفهوم الريعية بسبب ضخامة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العسكري تحت حجة الظرف الاستثنائي للبلد.

٣- اتضح أن الإرهاب قد أثر في القطاع الخاص بشكل سلبي في عملية التنمية الاقتصادية في العراق وأصبح هو الأخر طفيلي يعتمد على القطاع العام من خلال الاعتماد على النفقات الحكومية الكبيرة.

٤- أثرت العملبات الإرهابية في زعزعة الأمن والاستقرار الذي قد يكون في وقت قصير، في حين ان عملية استعادة الثقة بالوضع الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي يستغرق وقتاً طويلاً، مما ينعكس على الآثار التتابعية التي تحتاج وضع خطط إستراتيجية خلال الأمد المتوسط أو الطويل لغرض معالجتها، كما في حالات هجرة رجال الأعمال، وهروب رؤوس الأموال وهجرة الكفاءات العلمية العراقية إلى الخارج.

٥- أثّر احتلال القاعدة وتنظيمات داعش الإرهابية خلال المدة(2004-2020) بشكل كبير جداً في البنى التحتية في جميع القطاعات الاقتصادية، من خلال التدمير الذي لحق بها من جراء العمليات التخريبية التي كلفت الدولة مبالغ مالية ضخمة سواء على

الدولة أم على قطاع الأعمال، واثرت سلباً في رفع القدرة التنافسية في العراق مما جعله سوقاً لتصريف المنتجات المستوردة من الخارج.

٦- انعكس أثر الأعمال الإرهابية على جميع حقوق الإنسان في العراق ومن ضمنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ أدت العمليات الإرهابية وما تبعها من عمليات عسكرية لتطهير المناطق المحتلة من قبل التنظيمات الإرهابية عدم الاستقرار الأمني، الذي قاد إلى تهديد السلم الاجتماعي بعدما تعرضت حياة وممتلكات المواطنين إلى خطر الوحشية في الأعمال الإرهابية.

٧- يمثل الإرهاب تحدياً كبيراً في مجال تقديم الخدمات الاساسية بسبب الاستثمارات المحدودة في البنى التحتية حيث إن كثيراً من مشروعات إعادة الإعمار في العراق واجهت العديد من العوائق الامنية التي ادت الى تأخر بعض المشروعات والغاء بعضها وتحويلها الى المجال الامني .

٨- يعّد العراق من أكثر الدول هشاشة وفشلا على الصعيد السياسي، نتيجة تراجع المؤشرات السياسية للدولة الهشة، خاصة مؤشر فصائل النخب، و مؤشر شرعية الدولة، ومؤشر التدخل الخارجي.

٩- يعتبر العراق من الدول الأكثر تضرراً من الإرهاب، حسب بيانات المؤشر(Gti)، خاصة خلال الاعوام(2015-2014) وكانت الدرجة(10.0) للعامين وبأعلى تأثير للإرهاب.

١٠- ارتفاع التكاليف الاقتصادية(للإرهاب) في العراق إلى أكثر من ثلاثة اضعاف خلال المدة(2015-2014) من(43,970) مليار دولار إلى(149,631) مليار دولار ومن الترتيب(8) عالميا، إلى الترتيب(3) عالميا.

التوصيات:-

١- ضرورة إعادة النظر في الإنفاق الحكومي بعد تطهير البلد من التنظيمات الإرهابية من خلال الموازنات الحكومية المخصصة للقطاعات الإنتاجية السلعية الحقيقية، مع اعطاء الأهمية لقطاع الصحة والتعليم، من خلال زيادة التخصيصات المالية.

٢- تفعيل دور الجامعات والمؤسسات العلمية لمواجهة المضاعفات لاحتلال داعش وآثاره السلبية في المناطق المحررة ، من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية، أو عقد مؤتمرات محلية متخصصة ومتعلقة بدراسة الإرهاب وأسبابه وآثاره وانعكاساته المختلفة للوصول إلى أفضل السبل لمواجهتها، وتهدف إلى إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية تعزز من قدرة الاقتصاد العراقي على التصدي للإرهاب ومواجهة آثاره.

٣- العمل على خلق جهاز مصرفي يرفد مؤسسات الدولة ويساعد على وضع الخطط، ويسهل مراقبة عمل جهاز المصارف ويعزز الإجراءات الأمنية وملاحقة الانشطة غير المشروعة التي تدعم الانشطة الإرهابية، بهدف القضاء على تمويل الإرهاب من خلال محاربة الفساد وغسيل الأموال والقضاء على تجارة المخدرات.

٤- العمل على إزالة آثار العمليات الإرهابية على جميع القطاعات الاقتصادية ورفع قدرة الاقتصاد العراقي، وخصوصاً القطاع الخاص وجعله قادراً على المنافسة وتجاوز الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها بسبب العمليات الإرهابية، والتركيز على البرامج الأمنية وتحقيق الاستقرار السياسي والذي ينعكس في زيادة عدد السياح والأنشطة التجارية ورفع الناتج القومي الإجمالي والحد من الريعية في الاقتصاد العراقي.

٥- ضرورة إعادة النظر من قبل الحكومة العراقية في الإجراءات والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي توجه النشاط الاقتصادي في القطاع العام والخاص الذي تضرر بفعل العمليات الإرهابية المباشرة، أو من خلال العمليات التي رافقت التحرير من داعش، وضرورة القيام بالإصلاح المؤسسي لمؤسسات الدولة.

٦- العمل على تعزيز منظومة الأمن والتركيز على الجهد الاستخباري والمعلوماتي بدلاً من تكثيف الجهود من خلال المعسكرات والتجنيد والسيطرات والمقرات العسكرية والمفارز، التي تلحق الضرر بالمجتمع العراقي من خلال استخدام احدث الوسائل العلمية المعتمدة وإعادة النظر للبنية المؤسساتية لمنظومة مكافحة الإرهاب في العراق والنظرة الجدية في

امكانية توحيدها وتعزيز قدراتها وتشديد الرقابة الحدودية وايجاد السبل لمنع المتسللين من الإرهابين.

٧- من الضروري جداً المشاركة في المؤتمرات المتخصصة في الإرهاب، ومراجعة الندوات الدولية المتعلقة بدراسة موضوعة الإرهاب والأسباب التي أدت الى ظهروه، وآثاره التي ترتبت عليه، وانعكاساته في المجتمعات التي تعرضت له، من اجل الوصول إلى أفضل السبل لمعالجته، والعمل على إيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية تنبذ الأرهاب وتبين أثاره السلبية ولما يسببه من كوارث على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

٨- العمل على تأسيس شبكات الأمان الاجتماعي بحيث تهدف للعناية بالأمن الإنساني والاجتماعي في كافة أشكاله الاقتصادية والشخصية والسياسية، واستحداث مراكز بحثيه متخصصة بذلك لوضع الخطط اللازمة لتحقيق الاهداف المتواخاة لتعزيز الأمن الوطني واستدامته.

٩- يعتبر الإصلاح الاقتصادي ضرورة اقتصادية ملحة، لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار السياسي في العراقي، التي تبين ان جزء كبير منها بسبب متغيرات اقتصادية، بهدف تخفيف حدة المشكلات ومعالجتها وذلك من خلال الاستثمار الاجنبي والنهوض بالقطاعات الانتاجية الاخرى وتشجيع ودعم الصناعة الوطنية وتطويرها وتوير المستلزمات الضرورية لها لغرض تنويع القاعدة الإنتاجية.

١٠- أن اقامة الحكم الرشيد في العراق هو سبب في تحقيق الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى للتخلص لكثير من المشاكلات الاقتصادية والاجتماعية.

١١-ان تدهور مؤشر الاستقرار السياسي الى ما دون(2.5-%) سيزيد من تدهور صافي عجز الموازنة، وزيادة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري، لذا ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار حجم الانفاق الاستثماري واعطاء الاولوية لمشارية البنى التحتية التي تخلق بيئة مؤاتية للاستثمار.

المصادر :

أولاً- القرآن الكريم

١- سورة البقرة اية ١٢٦

ثانيا- الكتب العربية

١- أبن منظور،محمد بن مكرم ،أبي فضيل،(2009)، **لسان العرب**، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة ٦، ٢٠٠٩،مج أول ، مادة رهب.

٢- ابريهي، احمد علي،(2011)، **اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق**،ط١، بيت الحكمة، بغداد.

٣- ابوعين، جمال زايد هلال،(2009)، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،أربد، الاردن.

٤- اديث، بينروز،(2008)، **العراق : دراسة في علاقاته مع الدول الجوار وصراع النفوذ**، الدار العربية للدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ج٣.

٥- الافريقي، محمد بن مكرم، ابن منظور،(2001) ، **لسان العرب**، المكتبة الفيصيلية للطباعة والنشر، مكة المكرمة، السعودية، ط ٥.

٦- بيرنو، فرانسيس،(2016)، **العراق دراسة علاقاته الخارجية والتطورات الداخلية**، ترجمة د.عبد المجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ج٢

٧- بيركر، جيسكا ستيرن وجي أم،(2016)، **داعش دولة الرعب دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية**، الدار المتحدة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.

٨- البياتي، فارس رشيد،(2008)، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، الطبعة الاولى، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

٩- الناشي، ثامر غالب مزيد،(2021)، جغرافية الإرهاب في العراق للمدة(2018-2003)، دار الواثق، بغداد، ط١، الناشر المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف.

١٠- تاونزند، تشارلز،(2014)، **الإرهاب مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مراجعة هبة نجيب مغربي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

١١- تشومسكي، نعوم،(2004)، **الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان،ط٢.

١٢- جلال، عز الدين احمد،(1986)، **الإرهاب والعنف السياسي**، القاهرة، دار الحرية.

١٣- الجواهري، إسماعيل بن حماد،(2005)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق حسين عبد الكريم، مطبعة دار العام للملايين للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط٥.

١٤- حسين، نعمه علي،(2007)، **مشكلة الارهاب الدولي دراسة قانونية**، دار الجراح للطباعة والنشر.

١٥- حسين، رزاق احمد،(2012)، **مشكلة الإرهاب الدولي دراسه قانونية**، الدار العربيه للطباعه والنشر،الطبعة الثانية، لبنان.

١٦- حرب،علي،(2015)، **الارهاب وصناعة: المرشد- الطاغية- المثقف**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

١٧- الحفيظ، عماد محمد ذياب،(2006)، **الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

١٨- الرواشدة، محمد سلامة،(2010)، **أثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية.

١٩- الرواشدة، محمد سلامة،(2011)، **أثر قوانين مكافحة الارهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة**، الطبعة الثانية، منشورات دار المؤسسة للكتاب، طرابلس.

٢٠- الزيني، محمد علي،(2009)، **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل**، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، الطبعة الثالثة، بغداد.

٢١- الزبيدي، حسن لطيف الزبيدي،(2016). **ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق**، بغداد، مركز العراق للدراسات.

٢٢- سعادي، محمد (2010)، **الإرهاب بين الغموض والتأويل**، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر.

٢٣- السعدي، محفوظ محمد (2005)، **في معية التسامح وآفاق السلم الاهلي**، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد.

٢٤- شكري، أمل يازجي ود. محمد عزيز (2002)، **الإرهاب الدولي والنظام الدولي الراهن**، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٣، دمشق.

٢٥- شكري، د. محمد عزيز (2015)، **الإرهاب الدولي**، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر، ط٣، بيروت.

٢٦- الشيخلي، د.فالح عبد الكريم (2006)، **العولمة وأثارها على قطاع الخدمات في الدول النامية(مع إشارة خاصة للجهاز المصرفي العربي)**، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، بيت الحكمة، بغداد .

٢٧- شريف، د. حسن،(2010)، **السياسة الخارجية الامريكية إتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها**، مطبوعات دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٢، بغداد.

٢٨- صادق، يوسف محمد،(2008)، **الإرهاب والصراع الدولي**، مطبوعات مركز اقرأ الثقافي، بيروت.

٢٩- صادق، يوسف محمد،(2012)، **الارهاب والصراع الدولي**، منشورات دار التراث العربي، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

٣٠- الصافي، احمد ياسر و اخرون (2016)، **داعش أيكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية، بغداد.

٣١- صقر، احمد محي خلف (٢٠١٨)، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا- أستراليا - اندونيسيا – تنزانيا- مصر**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر.

٣٢- صموئيل، هنتجون (1993)، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب لوب، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح للنشر، القاهرة، والكويت.

٣٣- عبد الحسن، ياسر (2015)، **الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

٣٤- عبدالحكيم، منصور (2015)، **مارد العصر الأخير: داعش السفياني والرايات السود**، دمشق- القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.

٣٥- عبود، زهير كاظم،(2016)، **الإرهاب في العراق**، مركز العراق للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، بغداد، العراق.

٣٦- عبد الرحمن، سامي جاد،(2003)، **إرهاب الدولة في اطار القانون الدولي العام**، منشأة المعارف، الاسكندرية.

٣٧- عبيد، اسماعيل (2015)، **الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي**، مركز العراق للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الثالثة .

٣٨- عصام، وائل (2014)، **سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة (داعش) مع الصوفية والنقشيندية وبعثين من جيش صدام**، صحيفة القدس العربي.

٣٩- العكرة، د.ادونيس (2012)، **الإرهاب السياسي بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

٤٠- العنبكي، عبد الحسين (2013)، **اقتصاد العراق النفطي فوضى التنمية وخيارات الانطلاق**، الطبعة الأولى، بغداد، مركز العراق للدراسات.

٤١- الغانم، عبد الحميد (2014)، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق**، بغداد: مركز دراسات العراق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

٤٢- غريب، حسن ظافر (2009)، **خط النار تحت حزام الفقر**، دار الناشرون للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

٤٣- الغندور، عبد الحميد احمد (2008)، **التطور التكنولوجي وأثره على تمدد الحركات الإرهابية في العالم**، دار الحفيظ، عمان، الاردن، الطبعة الاولى.

٤٤- قاسم، رائد (2005)، **الارهاب والتعصب عبر التاريخ- دراسة تحليلية تاريخية لظاهرتي الإرهاب والتعصب في السلوك البشري والمجتمعات الانسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م**، دار الواثق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بغداد.

٤٥- القيم، كامل (2014)، **استحضارات ادارة الإعلام والدعاية ضد داعش**، مركز حمورابي للابحاث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد.

٤٦- كاظم، كامل علاوي (2011)، **البطالة في العراق الواقع، الاثار، اليات التوليد وسبل المعالجة**، بغداد، ايلول.

٤٧- كنتر، د. فرانك (2014)، **الاقتصاد السياسي للعراق اعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع**، ترجمة: د. مهند طالب الحمدي، دار إدوارد الكر للطباعة والنشر، نورث هامبرتن- الولايات المتحدة الامريكية، الطبعة الثانية.

٤٨- الكيلاني، د.هيثم (1997)، **الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل**، دار الشروق للطباعة والنشر، ط١، القاهرة ، مصر.

٤٩- ماركوس، جوناثان (2010)، **عوامل وقفت وراء انهيار الاقتصاد العراقي**، ترجمة د.احمد عبد الحسين، مركز الشرق الاوسط للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٥٠- ماركوس، جونثان،(2014)، **عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع**، ترجمة د. عبد العالي درويش، مجلة العربي، القاهرة، عدد خاص عن التنظيمات الإرهابية(داعش).

٥١- مجموعة مؤلفين، **داعش أيكولوجيا التمدد....وشم الدين بالدم**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية، بغداد، ٢٠١٦.

٥٢- هارون، فرغلي،(2006)، **الإرهاب العولمي وانهيار الامبراطورية الأمريكية**، دار الوافي للطباعة والنشر،ط٢، القاهرة.

٥٣- الياسري، أحمد جاسم جبار (2009)، **النفط ومستقبل التنمية في العراق**، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.

رابعاً- البحوث والدراسات

١- ابريهي، احمد علي (2011)، الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، بحث منشور على الانترنيت على الرابط،http://www.iraqieconomist.net

٢- احمد، محمد طاهر (2007)، الطائفية ومشروع الدولة العراقية بعد عام(٢٠٠٣)، **مجلة مدارك**، مركز مدارك للدراسات والبحوث، العدد(٥)، بغداد.

٣- اسماعيل، حميد نشأت (1990)، لمحات ميدانية من الزراعة الاروائية في العراق، وزارة الزراعة والري (الملغاة)، بغداد.

٤- اسماعيل، سلوى إبراهيم (2007)، العنف في العراق الأسباب والمعالجات، دراسة مقدمة الى المؤتمر القطري الاول تحت عنوان (التحديات الاجتماعية المعاصرة في العراق- الواقع- المعالجات) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية البشرية.

٥- اسماعيل، احمد (2020)، أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٨)، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، جامعة السليمانية، المجلد(٣).

٦- البدري، هيثم كريم البدري (2009)، ازمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام (٢٠٠٣)، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد(١٥).

٧- البدري، هيثم كريم (2015). ازمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام (٢٠٠٣)، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (١٥).

٨- بخيت، حيدر نعمة (2013)، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، **مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الكوفة، المجلد(٩)، العدد(٢٨).

٩- بن حسين، عبد العزيز بن محمد احمد (2007)، البطالة ودورها في إحداث الجريمة، **مجلة عرين الأمن**، كلية الملك فهد الامنية، المملكة العربية السعودية.

١٠- بوتي، الكس (2003)، تعريف الإرهاب الدولي، ترجمة: سعد علي وباسم خريسان، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 27، المجلد 14.

١١- نبيل، حسين (2019)، مؤشر الدولة الهشة في الراي العام العربي، **دراسات عربية**، العدد (٣٧).

١٢- التميمي، خليفة ابراهيم عودة (2007)، الأمن والمجتمع دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات، الأمنية ww.law.uodiyala.edu.iq/uploads/

١٣- تركي، باسم محمد (2020)، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق- دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد١٢، العدد ٩٨.

١٤- جاسم، عماد مؤيد جاسم،(2010)، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية**، جامعة ديالى.

١٥- الجبوري، د. فراس (2008)، حالة العراق من كونها مصدر للتهديدات في المنطقة إلى دولة مهددة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية وحدة دراسات الأمن الإقليمي، مؤتمر حول تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط"حالة العراق والخليج العربي".

١٦- الجلبي، عصام (2018)، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق.

١٧- جواد، سرمد عباس (2010)، اثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، دراسة مقدمة إلى وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، جمهورية العراق.

١٨- الجوارين، د.عدنان فرحان الجوارين، م.علي طالب شهاب،(2019)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الإرهاب في العراق. دراسة تحليلية لفترة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية، جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد

١٩- الحديثي، د. خليل اسماعيل (2002)، الإرهاب الدولي مدان قانوناً أم سياسة، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، العدد26.

٢٠- خلف، بلاسم جميل (2008)، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة.

٢١- خلف، بلاسم جميل (2009)، واقع السياسة التجارية وانعكاساتها على الاقتصاد والقطاع الخاص في العراق، ندوة غرفة التجارة .

٢٢- دودج، توبي (2013)، الدولة والمجتمع في العراق بعد عشر سنوات من تغيير النظام: ستعود السلطة من جديد، ترجمة شادي عبد الوهاب، **مجلة الدراسات والاستشارات والاعلام**، العدد ٢، بغداد.

٢٣- الراوي، علي عبد محمد سعيد (2018)، الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية في العراق تحديات ومهام وفرص، **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد٧، كلية الحدباء الجامعة، الموصل.

٢٤- روتبرج، روبرت .(2020) . الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، دورية فصلية، واشنطن " The New Nature of Nation – State (Failure "Washington quarterly 25 NO .3 (summer 2002): 86-96 Rothberg Robert

٢٥- الزبيدي، د. حسن لطيف كاظم (2008)، الفقر وسط الغنى في العراق، **مجلة مدارك**، العدد التاسع +العاشر، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة مدارك للبحوث والدراسات،العراق.

٢٦- الزبيدي، حسن لطيف الزبيدي وآخرون (2008)، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف.

٢٧- الزبيدي، د. طارق عبد الحافظ الزبيدي،(2021)، الفكر الإرهابي المتطرف في المجامعات الاسلامية والموقف من الاخر، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الارهاب المجلد الاول، العدد الاول.

٢٨- سلمان، جمال داود (2001)، البطالة تعرقل التنمية وتؤدي الى انتشار الجريمة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد(٢٦).

٢٩- سلمان، علي محمد (2017)، أزمة المياه وانعكاساتها على الأمن الغذائي في العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، المجلد القاني، العدد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٣٠- شعيب، رزاق ذياب (2012)، واقع البطالة في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، **مجلة الكويت**، العدد السادس، نيسان.

٣١- عبد علي، خالد حيدر، وإسماعيل، قادر احمد (2019)، المقومات الاقتصادية والإدارية والسياسية لبناء الدولة العراق حالة دراسية للمدة(٢٠١٣-٢٠١٧)، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، المجلد (الثاني)، العدد(الرابع).

٣٢- عبد القادر، اشرف عبد العزيز (2015)، الارتدادات المحتملة لتنظيم داعش على الخليج العربي، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٣٣- عبد العال، عادل حميد يعقوب (2006)، هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة(الحالة العربية)، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة، جامعة أم القرى، عدد خاص للمؤتمر، المملكة العربية السعودية.

٣٤- عبد المجيد، محمد (2017)، قياس علاقة الفساد والاستثمار الاجنبي في العراق، **مجلة جامعة النهرين للعلوم الادارية والاقتصادية**، العدد١٤٧، المجلد،٣.

٣٥- عبد القادر، نايف (2018)، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الأجمالي العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، **مجلة المنصور**، كلية المنصور الجامعة، بغداد، المجلد(٣٠)، العدد(٣٠).

٣٦- العدل، ضياء فتحي (2021)، أثر الإرهاب على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠١٨)، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٢، العدد الأول.

٣٧- عزيز، ليلى كاظم (2005)، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، **مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي**، عدد خاص عن ندوة اصلاح أسعار المشتقات النفطية، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي،١٠ كانون الأول.

٣٨- عزام، د. هنري توفيق (2001)، تأثير حوادث (١١) سبتمبر على اقتصاديات الدول العربية، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد(٨٤١٤) ، (١١) ديسمبر.

٣٩- العلاق، مهدي محسن (2007). التفاوت في مستوى الخدمات البلدية واثرها في الجوانب البيئية في محافظات العراق، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول لوزارة العلوم والتكنولوجيا، حزيران .

٤٠- علي، نجا (2020)، العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(٢٠١٨-١٩٩٠)، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد (٢٢)، العدد(٢).

٤١- فاروق، تشام (2003)، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات في ظل عالم متغير**، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة التطبيقية، عمان.

٤٢- الفتلاوي، د. سهيل حسين (2002)، مفهوم الإرهاب وتعريفة وقرار مجلس الأمن بخصوص أحداث(١١) أيلول، **المجلة القطرية للعلوم السياسية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد٢.

٤٣- كبه، سلام إبراهيم عطوف (2009)، السياسة البيئية الوطنية قاعدة التنمية البشرية المستدامة، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق.

٤٤- محمود، احمد إبراهيم (2001)، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد147، يناير 2001، مؤسسة الاهرام، القاهرة.

٤٥-لكريني، إدريس (2002)، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر، **مجلة جامعة اليرموك**، العدد 102، المجلد ٣.

٤٦-المشعل، د .خالد بن عبد الرحمن و بن سليمان د. عبد الله (2004) الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، المملكة العربية السعودية.

٤٧-مصطفى، عدنان ياسين (2008)، البطالة والتشغيل في العراق تحليل من المنظور الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٤٨-معروف، هوشيار (2000)، القطاع الصناعي التحويلي في العراق وعملية التحول التكنولوجي ، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد ٣١.

٤٩-مفلح، عصام (2002)، مفهوم الإرهاب والموقف الدولي إرهاب دولة إرهاب منظمات، **مجلة الفكر السياسي**، العدد٧١، السنة الخامسة، ٢٠٠٢.

٥٠-نظمي، فارس كمال (2014)، قياس الحرمان النسبي المدرك لدى العاطلين عن العمل في العراق، **المجلة العربية للعلوم التقنية**، العدد ٤١-٤٢.

٥١-هيذر ويليامز وآخرون(2018) اتجاهات في استقطاب الامريكيين نحو المنظمات الارهابية الاجنبية من احداث(١١) ايلول حتى اليوم، مؤسسة(RAND) للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.

٥٢-وارتان، سونيا ارزوني (2021).العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد (١٧)، العدد(٢٧).

٥٣-المعموري، سيناء عبد العظيم، أثر الإرهاب على التنمية البشرية في البلدان العربية، مجلة جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية، المجلد ٣، العدد، ٩٤.

٥٤- اليوسفي، سعيد (2007)، الإرهاب وأثاره على المجتمع، ورقة قدمت إلى الندوة العلمية الأولى، التي أقامها موقع مأرب برس الإخباري تحت شعار(نحو مجتمع خال من الإرهاب) ،مأرب اليمن،٧-تشرين الثاني.

خامساً- الرسائل والاطاريح

١- السعيد، زاهد قاسم بدن،(2016)، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة(2013-1990)، أطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

٢- السعيد، زاهد قاسم بدن (2009)، الامكانات والانتاج النباتي في محافظة البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٣- الجوقلي، سناء محمد جيجان (2021)، الغاذ الطبيعي في بلدان مختارة(الهدر وأمكانيات الاستفادة) مع اشارة خاصة للعراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٩)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.

٤- حسين، بيداء رزاق حسين،(2022)، العلاقة بين النمو الاقتصادي وراس المال البشري في العراق باستخدام نموذجLUCAS للمدة(2020-2003)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد جامعة البصرة

٥- الركابي، غالب شاكر بخيت (2012)، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠١٠)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٦- عبد الحسن، زينب جبار (2018)، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

٧- عوض، احمد عبد العالي (2017)، ظاهرة الركود التضخمي في المنطقة العربية دراسة تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق.

٨- فاضل، اسراء فالح (2017)، استخدام المتغيرات الموزعة زمانياً في تحليل الانفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٧) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٩- فيحان، وسن هادي فيحان،(2022)، المظاهر الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة/ قسن الاقتصاد، غير منشورة

١٠- محمد، رشيد صبحي جاسم (2003)، الارهاب والقانون الدولي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١١- مناف مرزه نعمه السعيدي، (2012)،الأبعاد الاقتصادية للإرهاب وأثره على التنمية في العالم العربي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية قسم الاقتصاد.

سادساً- النشرات والتقارير:

١- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٣)، الأمم المتحدة، نيويورك، (2013).

٢- البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق (2013)، واشنطن.

٣- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الفقر والحرمان في العراق لعام(2013)، الجدول(١٨/٣)، وزارة التخطيط.

٤- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية،2013 الباب الحادي والعشرون، اضرار الحرب، الجدول(٢١/١) والجدول(٢١/٢)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط.

٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2008.

٦- وزارة حقوق الإنسان، اثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام 2010، التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان، قسم ضحايا الإرهاب،2010، جمهورية العراق.

٧- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2013.

Reference:

1- Bardwell, Harrison , Iqbal , Mohib . (2020). the conomic Impact Of Terrorism from 2000 to 2018, Journal peace Economics ,peace Science and Public policy.

2- S.Jones, The Evolution of the salafi-jihadist Threat: Current and future Challenges from the Islamic state,AL-Qaeda and Other Groups, Center for Strategic and International stydies,november 2018.

3-Global Terrorism index . (2017).Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace ,Sydney, New York .

4-Global Terrorism index . (2016).Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace ,Sydney, New York.

5-Alnasrawi, Abbas(2016). Iraq Burdens: Oil, Sanctions, and Underdevelopment. Praeger publishing, westpory.

6- Cinar, M. (2017), "The Effects of Terrorism on Economic Growth: Panel Data Approach", Proceedings of Rijeka School of Economics, 35(1), 97–121.

7- Gupta, S. et al. (2004) “Fiscal Consequences of Armed Conflict and Terrorism in Low- and Middle-Income Countries”, European Journal of Political Economy, Vol. 20, No. 2, pp. 403–421, doi: 10.1016/j.ejpoleco.2003.12.001.

8- JAMES.PASTOR,Terrorism and Public Safety Policing Impliction for the Obama Presidency, Taylor& Francis Group, Boca Raton London New York, 2010.

9- Kim Cragin & Peter Chalk, Terrorism and Development using social and economic devrlopment to inhibit a resurgence df terrorism, This publication was supported by RAND using its own funds, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2008.

10- James Der Derian,"The Terrorist Discourse: Signs, states and system of Global political violence" in word security: trends and challenges at centurys, NewYork, 1991,238.

11- Nader Habibi, Import Demand Behavior of Arab Countries: Recent Trends and Influence of Geopolitical Events Crown, Center for Middle East Studies and Department of Economics, Brandeis University, October 2010.

12- Shah Ali ،The Impact of Terrorism on Tourist Destination Choice: A Case Study of Bali and Sharm el-Sheikh, A Dissertation presented in part consideration for the degree of MSc International Business, University of Nottingham, 2008.

13- James Hackett, The Military Balance 2010: The Annual assessment of global military capabilities and defence economics, The International Institute for Strategic Studies (IISS), 2010.

14- QUAN LI DREW SCHAUB, Economic Globalization and Transnational Terrorism Journal of Conflict Resolution , Vol. 48 No.2, 2004

15- Rodney P. Carlisle and John S. Browman, Iraq War, Updated Edition, Facts On File, New York, 2007.

16- Shruti Ojha, The Economic And Legal Analysis Of Dumping,1/10/2008,1, on line at: www.globalpolitician.com-23989-business

17- IRAQ TODAY, (THE THRONE DAY OF KING FAISAL II OF IRAQ), HUNT LIMITED, LONDON, 1953, 79.

18- Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report and semiannual report to the united states Congress, January 30, 2010

19- Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report and semiannual report to the united states Congress, January 30, 2005.

20- linda Levine. The increase in unemployment. Sine 2007. Is it cyclical or structural ,January 24. 2013

Abstract

Terrorism is one of the phenomena for which no specific definition has been agreed upon, and viewpoints differ in their interpretation, and that the reason for the difference in the view of countries and global organizations on terrorist acts is that what some see as terrorism, others may see as a legitimate right to self-defense, that The lack of agreement on a common definition of terrorism represents a problem for researchers in various economic, social and political aspects. There is no doubt that terrorism, violence and extremism have become a major global issue that imposes itself in various circumstances and in a more urgent manner than ever before. It is managed by international organizations and has specialized institutes to study it and develop concepts of its own. These organizations believe that the phenomenon of terrorism affects various countries, especially in the Arab and Islamic countries, and exploited ideological differences in one religion, or the difference between the heavenly religions, and terrorism is no longer confined to one country, but rather the whole world, due to the circumstances and conditions that the Arab world is going through and the inability to Confronting the Arab and Islamic regimes, the emergence of class within a single society, and the absence of social justice, equality, development, freedom, and human rights.

The phenomenon of terrorism is a historical phenomenon, and it has its roots and depth in our Islamic and Arab civilization and even in other civilizations. In destroying the economy on the basis that the economy is the common denominator of all citizens and targets the entire society, and that the terrorist attacks were aimed at weakening the government's ability to implement vital projects, and to fulfill its financial obligations to the interior, while in Iraq terrorism contributed to the high rates of unemployment and inflation, and the increase in military spending that It negatively affected investment spending, increased imported consumer spending that does not stimulate production in the real commodity sector, and the accompanying waste of money and poor planning, in addition to internal and external migration and instability, and as a result, the environment was conducive to the migration of human capital and the migration of funds abroad. Iraq, the impoverishment of people, the low standard of living, and the inability of citizens to meet their life requirements And it helped in increasing the rate of youth unemployment

that could lead to the spread of crime, and the spread of social problems that usually lead to the disintegration of society. Targeting and weakening the Iraqi economy and preventing the establishment of development projects, especially education, health and investment, negatively affected the livelihoods of citizens and showed the government in a position The deficient attitude of Iraqi society, which led to the creation of incubators in some provinces for terrorist organizations, may be a result of the absence of solutions to this issue, and therefore terrorism cannot be eradicated as long as there are reasons for it, which are represented in economic and social factors and causes, including poverty, unemployment, high illiteracy rates, and housing conditions , health and education.

Ministry Of Higher Education
&Scientific Research
University Of Basrah
College Of Administration
& Economics

The Economic and Social Effects of Terrorism in Iraq for the Period (2004-2020) With Special Reference to the Period of ISIS Occupation of Some Iraqi Provinces

A thesis submitted to the college of Administration and Economics University of Basrah as partial fulfillment of requirements for Master degree in Economics.

By

Haider Raheem Ali

Supervised by

Prof. Dr. Adnan Farhan Aljawareen

BASRAH **2023**